الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

-دورالتدقيق المالي في إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية دراسة عينة من بنوك ولاية -ميلة-

اعداد الطلبة		المشرف
1	عيواز فطيمة	د. بوالدياب مراد
2	رمان علي	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
د. ركيمة فارس	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
د. بوالدياب مراد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
د. بوشارب جلال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

-دور التدقيق المالي في إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية دراسة عينة من بنوك ولاية -ميلة-

اعداد الطلبة		المشرف
1	عيواز فطيمة	د. بوالدياب مراد
2	رمان علي	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
د.	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
د. بوالدياب مراد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
د.	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمدلله

وما أرسلنا من قبلك إلا

رجالا نوحي إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون>> صدق الله العظيم.

نشكر الله عز وجل الذي من علينا بفضله وأعاننا على إتمام

هذه المذكرة وعلمنا مالم نكن نعلم وكان فضله علينا عظيما.

ونصلي على صفوة أنبيائه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف " بوالدياب مراد"

على دعمه وتوجيهاته التي كان لها أثر الكبير في انجاز

هذه المذكرة فجزاه الله كل خير، كما أتقدم بالشكر والاحترام

والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة.

.وفي الأخير نشكر كل من ساهم في انجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من علمني العطاء ومن عزه الله بالهيبة
والوقار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار " أبي العزيز " أطال الله عمره
إلى ملاكي في الحياة منبع الحب والحنان إلى من كان دعائها
سر نجاحي " أمي الغالية "
إلى عائلتي كبيرها وصغيرها وأقرب الناسإلى أصحابي
إلى كافة أساتذة المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف
أهديهم أسمى معاني التقدير والاحترام وكل من أمدني
بيد العون في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو
من بعيد وأتمنى
أن يفتح الله علينا أبواب الخير والبركة وأن يكون
هذا العمل بداية لأفاق جديدة.

فطيمة

الإهداء

بعد الحمد والشكر لله على فضله العظيم

أهدي هذا العمل المتواضع لأمي أطال الله عمرها وأدام عافيتها،

و إلى أبي الغالي رحمه الله وأحسن مثواه

لزوجتي أم أولادي وأولادي (أسيل- بدر الدين-صلاح الدين)

راجيا الله أن يرزقهم من العلم ما ينفع

و إلى أختي وأولادها وكل عائلتي الكريمة.

علي

ملخص:

يعتبر التدقيق المالي من الوظائف الأساسية في المؤسسة التي تعتمد عليها الإدارة العليا ومختلف المصالح والأقسام كمصدر للمعلومات والبيانات التي تتميز بالثقة والمصداقية ، حيث يتمثل هدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التدقيق المالي في إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية لضمان نموها واستمرارها، وذلك بتطبيق مبادئ ومعايير التدقيق المالي لتقييم الأداء المالي بالاعتماد على المؤشرات المالية لاكتشاف الانحرافات والثغرات الموجودة في المؤسسات البنكية وتقديم الاقتراحات لمعالجتها ، و ذلك من اجل تحسين الأداء المالي عن طريق مساهمة التدقيق المالي في تحقيق أهداف الأداء المالي كحماية الأصول وأموال البنك و اتخاذ القرارات المالية المناسبة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق المالي، إدارة المخاطر المالية، البنوك التجارية.

ABSTRACT :

Financial auditing is one of the essential functions in an organization, relied upon by senior management and various departments as a source of information and data characterized by trust and credibility. Hence, it can be said that this study aims to highlight the role of financial auditing in managing financial risks in commercial banks to ensure their growth and continuity. This is achieved by applying financial auditing principles and standards to evaluate financial performance, relying on financial indicators to detect deviations and gaps in banking institutions, and providing suggestions to address them. The goal is to improve financial performance through the contribution of financial auditing in achieving financial performance objectives, such as protecting the bank's assets and funds and making appropriate financial decisions.

Keywords : financial auditing, financial risk management, commercial banks.

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات:

المحـــــــتوى	رقم الصفحة
البسملة	-
الشكر وعرفان	-
الإهداء	-
الملخص	II-I
فهرس المحتويات	VI-IV
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	X
قائمة الملاحق	XII
المقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: عموميات عن التدقيق المالي	
تمهيد	**02**
المبحث الأول:الإطار النظري للتدقيق المالي	**08-03**
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن التدقيق المالي	**03**
المطلب الثاني: تعريف التدقيق المالي	**04**
المطلب الثالث:أهمية وأهداف التدقيق المالي	**06**
المبحث الثاني: أساسيات التدقيق المالي	**23-09**
المطلب الأول: معايير أنواع التدقيق المالي	**09**
المطلب الثاني: مبادئ وقواعد السلوك المهني للتدقيق	**15**
المطلب الثالث: معايير التدقيق الدولية	**19**
المبحث الثالث: مسار تنفيذ عمل مراجع الحسابات	**36-24**
المطلب الأول: قبول المهمة وتخطيط لعملية المراجعة	**24**
المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية	**27**
المطلب الثالث: جمع أدلة الإثبات	**31**
المطلب الرابع: إعداد التقرير	**34**
خلاصة	**36**
الفصل الثاني: إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية	
تمهيد	**38**
المبحث الأول: ماهية المخاطر	**47-39**

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المالية	**39**
المطلب الثاني: أنواع المخاطر التي قد تواجه البنوك التجارية	**40**
المطلب الثالث: مؤشرات وأدوات قياس المخاطر المالية	**43**
المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر المالية واستراتيجية التعامل معها	**48-56**
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المالية	**48**
المطلب الثاني: أهداف وخطوات إدارة المخاطر المالية	**49**
المطلب الثالث: مبادئ إدارة المخاطر المالية ومراحل وأساليب إدارتها والتعامل معها	**52**
المبحث الثالث: دور التدقيق المالي في إدارة المخاطر المالية	**57-61**
المطلب الأول: إدارة المخاطر المالية والتدقيق المالي	**57**
المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق المالي وإدارة المخاطر المالية	**58**
المطلب الثالث: دور التدقيق المالي في إدارة المخاطر المالية	**59**
خلاصة	**61**
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية	
المبحث الأول: أساليب المعالجة الاحصائية	**63-64**
أولا: المدى	**63**
ثانيا: التكرارات والنسب المئوية	**63**
ثالثا: المتوسط الحسابي	**63**
رابعا: الانحراف المعياري	**64**
خامسا: معامل ألفا كرونباخ	**64**
سادسا: صدق وثبات الاستمارة	**64**
المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات الخاصة بعينة الدراسة	**65-88**
المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة	**65**
المطلب الثاني: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة الخاصة بالمحاور الرئيسية	**72**
نتائج الدراسة والاقتراحات	**90**
خاتمة	**92**
قائمة المراجع	**101-126**
قائمة الملاحق	**98-122**

قائمة الجداول:

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر المالية	45
02	أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية "النسب المالية"	46
03	أهداف إدارة المخاطر	50
04	معاملات الثبات (حسب ألفا كرونباخ)	64
05	توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الجنس	65
06	توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير العمر	66
07	توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية	67
08	توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	68
09	توزيع مفردات العينة حسب متغير المستوى	69
10	توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير التخصص	70
11	توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الاسم التجاري للبنك	73
12	إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد قبولالمهمةوتخطيطعمليةالتدقيق	78
13	إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد تقييمنظامالرقابةالداخلية	79
14	إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد جمع أدلة الاثبات	80
15	إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد إعداد التقارير	81
16	إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد عواملمتعلقةبإدارةالمخاطر	83
17	عرض نتائج الانحدار البسيط	86

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مصادر تركز المخاطر المالية	43
02	أدوات إدارة المخاطر المالية في البنوك	44
03	توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الجنس	65
04	توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير العمر	66
05	توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية	67
06	توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	68
07	توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير المستوى	69
08	توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير التخصص	70
09	توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الاسم التجاري للبنك	71

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	**استبيان**	101-98
02	**قائمة الأساتذة المحكمين**	102
03	**نتائج مخرجات SPSS**	122-103

مقدمة:

_مقدمة:

إن القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية الأكثر حساسية وتأثيرا على النمو الاقتصادي للدول، إذ يحتل هذا القطاع مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية وذلك لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال ما يوفر من تعبئة المدخرات الكافية للنمو الاقتصادي والتنوع الكبير في المنتجات المصرفية، حيث أصبحت البنوك تقدم خدمات تتجاوز حدود بلادها كالمشتقات المالية والتأجير التمويلي بالإضافة تمويل المشاريع و بطاقات الائتمان وغيرها، هذا مما زاد حدة المنافسة بين البنوك وبالتالي تزايد المخاطر التي يتعرض لها البنك.

حيث كان لانتشار المخاطر في حياتنا كلازمة من لوازم الحياة هذا ما زاد من الاهتمام بدراستنا ودراسة مسبباتها ومحاولة تقليل الخسائر التي تترتب على وجودها أو بعبارة أخرى محاولة التحكم فيها، فالواقع فرض على البنوك ضرورة الانتباه و الاحتياط والعمل على الحد من تفاقمها أو تفاعلها قصد ضمان الاستمرارية والأمان،لذلك ظهرت إدارة المخاطر كمدخل علمي لمشكلة المخاطر التي تواجه البنوك وذلك عن طريق توقع الخسائر العارضة و المحتملة وتعميم وتنفيذ أفضل الأساليب و الإجراءات التي من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث هذه الخسائر أو تقليل الأثر المالي لها إلى أدنى حد ممكن بهدف تحقق أعلى مستويات الأمان والسلامة.

في هذا الصدد توجهت الأنظار التدقيق المالي على أنه الأكثر تأهيلا للمساعدة في إدارة المخاطر لما يملكه من معارف وخبرات ومهارات تجعله مؤهلا لذلك وبالأخص بعد إنشاء معهد المدققين الداخلين (IIA) والذي أصدر مجموعة من المعايير المهنية التي وسعت من مهامه، بالإضافة بعد تطور مفهومه الحديث والذي يهدف إلى توسيع نطاقه وإضافة خدمات جديدة له كالمساهمة في تحسين وتفعيل إدارة المخاطر وذلك من خلال تحديد والقياس والإفصاح في مختلف الأخطار والمعوقات التي تواجه البنوك، زيادتا إلى التنبؤ بهذه المخاطر والتصدي لها قبل وقوعها بإعطاء ضمانات بشأن صحة وتقييم المخاطر وتقييم عملية الإبلاغ في المخاطر الرئيسية ومراجعة عمليات إدارة المخاطر البنكية، حيث في حالة وجود قصور في إدارة المخاطر يقوم المدقق بإعلام إدارة البنك كما يتولى تقديم دور استشاري من خلال تحديد مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي تسمح بتطوير وظيفة إدارة المخاطر وتحسين إجراءاتها.

➢طرح الإشكالية:

إن البنوك التجارية العاملة بولاية ميلة تسعى إلى تدنية المخاطر البنكية والعمل على إدارة هذه المخاطر لتحسين أدائها، ومن العوامل التي تساعد البنوك في إدارة هذه المخاطر والتحكم فيها نجد التدقيق لما له دورا مهما في عملية إدارة المخاطر في البنوك وذلك من خلال المساعدة في تحديد وتقييم هذه المخاطر معالجتها.

وعليه يمكن طرح الإشكال الرئيسي:

ما أثر التدقيق المالي في إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية؟

➢ **طرح الأسئلة الفرعية:**

وبغية الإلمام أكثر بهذا الموضوع يمكن الإشارة إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي تشكل الاهتمامات الأخرى بالموضوع:

✓ ماهية التدقيق المالي؟

✓ ما المقصود بإدارة المخاطر في البنوك التجارية؟

✓ كيف يؤثر التدقيق المالي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية؟

➢ **فرضيات الدراسة:**

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

✓ **الفرضية الرئيسية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a أقل من 0,05 بين التدقيق المالي وإدارة المخاطر البنكية، ونتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الى فرضيتين فرعيتين.

✓ **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a أقل من 0,05 بين المعايير المهنية للتدقيق المالي وإدارة المخاطر البنكية.

✓ **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a أقل من 0,05 بين قواعد السلوك المهني للتدقيق المالي وإدارة المخاطر البنكية.

➢ **مبررات اختيار الموضوع:**

✓ الميول الشخصي للبحث في هذا النوع من المواضيع بهدف احتراف مهنة التدقيق؛

✓ أهمية التقارير التي ينتجها نظام التدقيق المالي وما مدى قدرة المؤسسة على تحكم المؤسسة والتقليل من المخاطر؛

✓ الحداثة النسبية لهذا البحث ما يتوجب تسليط الضوء عليه من الإدارة في البنوك؛

✓ الإهتمام المتزايد بإدارة المخاطر من قبل الباحثين والدراسيين في مجال الإدارة والتسيير كما أن موضوع يخدم تخصصنا.

➢ **أهداف الدراسة:**

من الأهداف التي تسعى إليها دراستنا هي محاولة:

✓ توضيح مكانة وفعالية التدقيق المالي في البنوك التجارية؛

✓ محاولة إبراز مفهوم إدارة المخاطر؛

✓ محاولة إبراز مساهمة وأهمية التدقيق المالي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية؛

✓ التعرف على مقياس جودة التدقيق المالي من خلاله معايير الحديثة؛

✓ توضيح دور التدقيق المالي الحديث في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر.

➢ **أهمية الدراسة:**

تتبع أهمية الدراسة من خلال تبنيها موضوع معاصر حيث يتزايد الاهتمام بمراجعة عملية إدارة المخاطر في البنوك التجارية حاليا إضافة إلى دور المراجعة في تفعيل إدارة المخاطر باعتبارها أحد الركائز التي تساهم في رفع كفاءة البنوك وبالتالي قدرتها على المنافسة مما يدعم استقرارها ودورها الإيجابي في المجتمع.

➢ **صعوبات الدراسة:**

✓ عدم وجود إدارة متخصصة في إدارة المخاطر في البنوك التي صعب علينا المهمة؛

✓ صعوبة الحصول على المعلومات بسبب رفض البعض ملئ الاستمارة.

➢ **المنهج المستخدم:**

لمعالجة موضوع الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري من خلال استخلاصه من أهم الكتب والمقالات العلمية وأما بالنسبة للجزء التطبيقي استخدمنا فيه المنهج التحليلي حيث تتم معالجته باستخدام استبيان ثم استنتاج ما جاء في جزئه النظري.

➢ **هيكل البحث:**

بهدف الإلمام بجميع جوانب الموضوع وكذا محاولة منا الإجابة على الإشكالية، ولتحقيق أهداف البحث اعتمدنا في دراستنا إلى تقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول:

✓ **الفصل الأول: عموميات عن التدقيق البنكي.**

✓ **الفصل الثاني:إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية.**

✓ **الفصل الثالث: دراسة تطبيقية.**

الفصل الأول: عموميات عن التدقيق

تمهيد:

شهد العصر الحالي تطورات كثيرة، وعلم التدقيق كغيره من العلوم التي تشهد تطورا مستمرا على مستوى الإطار المفاهيمي أو العملي، فالجهود المبذولة من المختصين علـى المستوى العالمي لإيضاح معالم مهنة التدقيق واستقلاليتها واستقلالية ممارسها، أخذت تتضح ببروز التدقيق كمهنة تقوم على معايير منظمة للمهنة بدرجة أولى ومعايير منظمة لممارسة المهنة بدرجة ثانية.

يكتسي التدقيق أهمية بالغة لتأسيسه كمهنة إلزامية قانونية منذ بدايات عهده، ومما زاد في أهميته طبيعته التي تقوم على تدقيق المخرجات المالية والتأكد من صحتها، هذا في خطوة للوصول إلى قناعة تحقق الصحة والمصداقية بتحقق قناعة المدقق في حد ذاته المعبر عنها برأيه الشخصي الفني.

المبحث الأول:الإطار النظري للتدقيق المالي :

إن التدقيق المالي كمهنة يمتهنها فريق متخصص ذو خبرة فنية وكفاءة علمية عالية، يسعى إلى مواكبة كل التطورات المحيطة به خاصة ما يتعلق بمجال المحاسبة والمالية، كما تتطلب لمهنة التدقيق: (شيء يدقق، أداة للتدقيق، قائم بعملية التدقيق وتحديد المستفيد من نتائج التدقيق)، لأن علم التدقيق يمثل مجال متخصص يرتكز على جمع وتقييم الأدلة والبراهين التي تتصف بالكفاية والصلاحية، تساعد المدقق على إبداء رأيه الفني المحايد حول مدى صحة وصدق البيانات المالية المقدمة.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن التدقيق المالي:

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مدى مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت الحاجة لذلك أولا لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على ان حكومات قدماء المصريين واليونان كانتا تستخدمان المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة. والمدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها، وعليه نجد أن كلمة تدقيق Auditingمشتقة من الكلمة اللاتينيةAudire ومعناها يستمع، ويمكن أن نقسم المراحل التاريخية لتطور التدقيق كالتالي:[1]

أولا: المرحلة ما بين1960إلى 2002

شهدت هذه المرحلة تطورا ملحوظا للتدقيق بصفة عامة حيث لم تعد تقتصر على المجال المحاسبي و المالي فقط بل تعدت ذلك حتى أصبح تعالج المشاكل و القضايا المعاصرة، فمن التدقيق الجبائي إلى تدقيق التسويق و الإدارة فالتدقيق القضائي و بعدها ظهرت المسؤولية الاجتماعية و البيئية ليتشكل ما يسمى بالتدقيق البيئي والاجتماعي، لكن يبقى هناك تداخل كبير بين هذه المجالات الأمر الذي أدى بالبحث عن عوامل هذا التداخل ليكون هذا و كله موضوع الدراسات الأكاديمية الحالية و هو محاولة للانتقال من الإطار النظري إلى الإطار التطبيقي لتشكيل إطار متكامل لكل تدقيق على حدى، طبقا للمعايير الدولية المتفق عليها مع عدم تناسي خصوصيات كل بلد.

ثانيا: المرحلة من سنة 2002 إلى يومنا هذا:

بعد حادثة شركة إنرون الأمريكية وظهور قانون Sarbanes-oxley الأمريكي ظهرت مفاهيم حديثة متصلة بخدمات التدقيق مثل التأكيد وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى ظهور ر لجنة التدقيق على مستوى الشركات لتدقيق أعمال المدققين الخارجيين والداخليين هذه اللجنة تضم أعضاء مستقلين يقومون بالإشراف على عملية تقييم التدقيق.

[1]– نور الدين أحمد قايد، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 8.

وقد ساند في إرساء قواعد تطوير مهنة التدقيق في مختلف مراحلها إنشاء المنظمات المهنية والمعاهد العلمية المتخصصة، حيث ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فينسيا بإيطاليا سنة 1581، وتأسيس كلية Roxonati لتكوين الخبراء المحاسبين، حيث أصبح على من يزاول مهنة التدقيق أن يكون عضوا في هذه الكلية، أما عن التنظيم المستقل لمهنة المحاسبة والتدقيق فكان لبريطانيا الفضل الأسبق في هذه التنظيم المهني وأصبحت مهنة التدقيق مستقلة في بريطانيا عندما أنشأت جمعية المحاسبين القانونيين عام 1854، ليصدر فيما بعد قانون للشركات سنة1862، الذي ينص على وجوب تعيين مدقق في الشركات لحماية المساهمين من التلاعب بأموالهم، وهذا ما ساعد على زيادة الاهتمام بمهنة التدقيق وانتشارها الواسع في كل دول العالم.

أما دولة فرنسا فلم تعرف مهنه التدقيق الا في سنة 1881، كما عرفت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المهنة الا في سنة ،1882حيث تم إنشاء المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين سنة 1912، وباقي الدول مثل ألمانيا عرفت المهنة سنة 1896، وكندا سنة 1902 ،واستراليا سنة 1904وفنلندا سنة 1911 ، الدانمارك سنة 1912الهند 1913 ، وهو القانون الذي كانت تعتمد عليه بعض الدول العربية مثل: سوريا، العراق، الكويت، السعودية)، اما مصر فقد بدأت ممارسة مهنة التدقيق عام 1909لكن دون تنظيم، وقد نظمت في شكل مهنة في سنة1946،بلجيكا 1950،الجزائر 1991حتى أصبح لا يخلوا بلد اليوم من وجود مهنة التدقيق.

وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، وبالضبط خلال الفترة ما بين 1940-1930ميلادي، تضاعفت وسائل التدقيق، حيث أقامت بورصة نيويورك لجنة خاصة بالسوق المالية والتي ألزمت كل مؤسسة عضو في البورصة أن تتأكد وتتحقق من حساباتها عند خبراء خارجيين وذلك بهدف حماية مصالح المساهمين والأطراف الأخرى.

المطلب الثاني: تعريف التدقيق المالي:

ان أصل كلمة التدقيق وعمل المدقق AUDITOR وأصل كلمة AUDIT مشتقة من التعبير اللاتيني AUDIE ويعني الاستماع وهذا راجع إلى المراجعة في العهود القديمة حيث كان يستمع الى ما يجري من قيود لا ثبات العمليات المالية الخاصة بالنشاط الحكومي، وقد تعددت تعاريف التدقيق المالي نذكر منها مايلي:[1]

أولا: وهو تعريف جمعية المحاسبة الامريكية (A AA) ACCOUNTING ASSOCIATION AMERICAN، ان التدقيق المالي هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الدلة والقرائن بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الانشطة والاحداث الاقتصادية وذلك لتحدي مدى التوافق والتطابق بين النتائج والمعير المقررة وتبليغ الاطراف المعنية بنتائج المراجعة.

[1]- عبد الفتاح عبد الصحن، كامل سمير، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الثانية، مصر، 2001، ص 213.

ثانيا:التدقيق المالي هو التحقق من صحة البيانات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والتأكد من صحتها وعدالتها، حيث تكمن وظيفة المدقق في جمع الأدلةللتأكد من صحة البيانات أو وجود خطأ ما، وتهدف عملية التدقيق المالي الى توفير الادلة المادية للخرج بتأكيد صحة البيانات المالية من عدمها بعد فحص تلك البيانات المالية الصادرة عنالادارة.

ثالثا: وقد عرف اتحاد الخبراء الاقتصاديين والمحاسبينUEC1 في ديسمبر 1977التدقيق كما يلي:"هدف مراجعة القوائم المالية هو إبداء رأي فني عما إذا كانت هذه القوائم تعطي صورة صادقة عن وضعية المؤسسة في تاريخ الميزانية ونتائجها المالية بالنسبة للسنة المنتهية، مع مراعاة قانون وممارسات البلد الذي تقيم فيه المؤسسة ".[1]

ومنه يتضح أن التدقيق علم له مبادئ، ومعايير وقواعد متعارف عليها بين اصحاب هذه المهنة، حيث حاولت المنظمات المهنية والجمعيات العلمية للمحاسبين والمراجعين ارسائها خلال حقبة طويلة من الزمن، كما ان للتدقيق طرقه واساليبه واجراءاته التي تضم عمل المدقق في فحصه لأنظمة الرقابة الداخلية ومحتويات الدفاتر والسجلات المالية وللتدقيق اهداف تتمثل في الحكم على مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة اعمال المشروع من ربح أو خسارة وعن مركزه المالي في نهاية مدة محددة.

وتشمل عملية التدقيق:

- ✓ **الفحص:** وه التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها؛
- ✓ **التحقق:** وهو امكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الاعمال خلال فترة زمنية معينة؛
- ✓ **التقرير:** وهو بلورة نتائج الفحص والتدقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية بالتنظيم.

[1]– محمد الفاتح محمود بشير المغربي، المراجعة والتدقيق الشرعي، دار وائل للنشر والتوزيع، مصر، 2018، ص 11.

المطلب الثالث:أهمية وأهداف التدقيق المالي:

أولا: أهمية التدقيق المالي:

إن ظهور الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر أحدث تغيرات جذرية في عالم الصناعة والتجارة بصفة خاصة وفى مجالات الحياة بصفة عامة فتحول المصنع الصغير إلى مؤسسة كبيرة ذات نشاطات متنوعة ووسائل مختلفة فتعددت أشكال المؤسسات من الناحية القانونية وكندلك منن ناحية النشا فظهرت المؤسسات ذات الامتداد الإقليمي والوطني وتبعها ظهور المؤسسات المتعددة الجنسيات فكان لابد منن إحالة الأمر لذوا الاختصاص من مسيرين وماليين واستلزم وجنود رقابة تحمي أموال المستثمرين منن تعسف المسيرين وهو ما يفترضأن يحققه التسجيل المحاسبي السليم للعمليات في المؤسسة هنا بدأت تتجلى أهمية التدقيق داخل المؤسسات سواء كان خارجي يتم بواسطة أفراد منن خارج المؤسسة وتدقيق داخلي يتم بواسطة أفراد من داخل المؤسسة فأصبح التدقيق بمثابة الساهر على مدى إثبات صحة ودقة وسلامة القوائم المالية والختامية ومدل إمكانية الاعتماد عليها.

فأصبح بذلك التدقيق كيان ملموس ووجود ظاهر للعيان وأصبح لها خطورتها وأهميتها في الميدان الاقتصادي ويرجع السبب في أن المحاسبة ليست غاية بحد ذاتها بل هني وسيلة لتحديد الغاية هدفها خدمة الأشخاص الذين يستخدمون البيانات المحاسبية ويعتمدون عليها في اتخاذ القرارات ورسم الخطط المستقبلية ومن هؤلاء الأشخاص والمؤسسات التي يهمها عمل المدقق نجد المديرين الذين يعتمدون اعتمادا جليا وكليا على البيانات المحاسبية في وضع الخط ومراقبة تنفيذهاوينبغي أن ننذكر الهينات الحكومية المختلفة وأجهزه الدولة المحددة التي تعتمد اعتمادا كليا على البيانات الحسابية في أغراض كثيرة ، حيث أهمية هذه الوسيلة تخدم عدة أطراف، تختلف حسب الأطراف المستفيدة منه فنجد:[1]

- **بالنسبة لإدارة المشروع (للإدارة):**تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية بشكل اساسي في عمليات الرقابة والتخطيط، سيعكس على أذانها، بسبب أنها لم تستفد من أهمية التدقيق كوسيلة ركيزة للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
- **بالنسبة للملاك:**تلجأ هذه الطائفة الى القوائم المالية المعتمدة ويسترشدون بياناتها لمعرفة الموضع المالي للمؤسسة ومدى متانة مركزها المالي لاتخاذ قرارات توجيه مدخراتهم واستثماراتهم ،2لذلك الوحيد التي ستزيد دعم قرارتهم الاستثمارية.
- **أهميته للعميل:**حيث يعتبر التدقيق مصدر أساسي للحصول على المعلومات من خلال القوائم المالية من أجل الحصول على القروض، كما يعتبر أساس للاستثمارات الإضافية عن طريق دلالة المركز المالي من

[1] – نوى شرف الدين، دور التدقيق البنكي في دعم التزام البنوك التجارية بالإجراءات الحمائية للقطاع البنكي الجزائري بالمقارنة باتفاقية بازل البنكية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد بنكي، جامعة أدرار، الجزائر، 2019/2020، ص 135.

جهته وأساس لتحديد الضريبة والزكية من جهة أخرى، وبناء على ما يقدمه من فائدة في التنبؤ سيساعد على تفادي أوضاع السير المالي.

❖ **بالنسبة للدائنين والموردين**:يعتمدون على تقرير المدقق بسلامة وصحة القوائم المالية ويقوم بتحليل قوة مركزها المالي لمعرفة القدرة على الوفاء بالالتزام قبل الشروع في منح الائتمان والتوسع فيه.

❖ **بالنسبة للبنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى**:يستند عادة أصاحب قرار منح الإقراض في البنوك خاصة القروض قصيرة الأجل على تقرير مدقق الحسابات منح القروض من عدم ذلك، حيث أن رأي هذا الأخير يفصح عن قوة وصلابة المركز المالي للمؤسسة.

❖ **بالنسبة للهيئات الحكومية والاقتصاد**:حيث يخدم الأطراف الحكومية كونه مرآة بعكس صورة المؤسسة الحقيقية، التي تساعدهم في وضع الاستراتيجية من والمخطط من جهة، ويعتبر اداة للرقابة والضبط من جهة أخرى، كما انه يخدم المصالح الضريبية عن طريق حصولها على بيانات وكشوف ضريبية دقيقة مما يساعدها في تحديد الوعاء والربح الضريبي.

ثانيا: أهداف التدقيق المالي :

لقد لعب التطور الحاصل في مهنة التدقيق دورا كبيرا في تنويع أهدافه حيث يمكن سردها في أهداف تقليدية وأخرى حديثة، والبعض للكتابات الأخرى تحتوي على أهداف عملية وفيما يلي يمكننا تناولها بنوع من التفصيل:

❖ **الأهداف التقليدية للتدقيق:** وتتمثل في:

- ✓ التحقق من مدى صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها؛
- ✓ إبداء الرأي الفني المحايد الذي يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي؛
- ✓ اكتشاف ما قد يكون بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش أو تلاعب في الحسابات؛
- ✓ تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش يوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك؛
- ✓ اعتماد الإدارة على تقرير المدقق ورسم السياسات الإدارية، واتخاذ القرارات حاضرا ومستقبلا؛
- ✓ طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة لاستثماراتهم؛
- ✓ تقديم التقارير المختلفة وملئ الاستمارات للهيئات الحكومية.

❖ **الأهداف الحديثة للتدقيق:** وتتمثل في:

- ✓ مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابهما وطرق معالجتها؛
- ✓ تقييم نتائج الاعمال وفقا للأهداف المرسومة؛
- ✓ تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف؛

✓ تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.[1]

❖ **الأهداف العملية للتدقيق:**وتتمثل في ستة أهداف، ويمكن تجسيدها فيما يلي:

✓ **الوجود والتحقق:** وهنا يسعى المدقق جاهدا للتأكد من الوجود الفعلي للأصول والخصوم وجميع العناصر المدققة وذلك عن طريق الجرد الفعلي والمادي في معظم الحالات؛

✓ **الملكية والمديونية:** ويعمل التدقيق في هذا البند الى تكملة البند السابق من خلال التأكد من أن كل عناصرالأصول هي ملك المؤسسة، وأن الخصوم هي التزام عليها. بالإضافة الى التأكد من حقيقة المعلومات المحاسبية الموجودة؛

✓ **الشمولية أو الكمال:**ويعني هذا الهدف أنه يجب على المدقق التأكد من أن نظام المعلومات المحاسبية يولد معلومات معبرة وشاملة على كل الأحداث التي نمت والعمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح من توفير معلومات شاملة ومعبرة حقيقية لإعطاء مصداقية مخرجات النظام المحاسبي؛

✓ **التقييم والتخصيص:** ويهدف التدقيق من خلال هذا الهدف الى ضرورة تقييم الأحداث وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرف الامتلاك وتقييم المخرجات وغيرها؛

✓ **العرض والإفصاح:**ويخدم هذا الهدف الأطراف المستفيدة من مخرجات النظام المولد لها، ويقع على عاتق المدقق إثبات مصداقيتها من جميع النواحي " إدخالها ومعالجتها تتوافق مع الطرق والمبادئ والمعايير التعارف عليها " وعلى أن هاته المخرجات تفصح وتعرض صورة صادقة لمستعملها من عدم ذلك؛

✓ **إبداء رأي فني محايد:** ومن هذا المنطلق يهدف المدقق الى التحقق مراقبة عناصر الأصول والخصوم،التأكد من التسجيل السليم للعمليات وكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة، وكذا محاولة كشف أنواع الغش أو التلاعب والأخطاء.[2]

[1]– سامي محمد الوقار، لؤي محمد وديان، تدقيق الحسابات، مكتبة المجتمع الغربي، الطبعة الأولى، عمان– الأردن، 2010، ص 24.

[2]– رأفت سلامة وآخرون، علم تدقيق الحسابات النظري، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 26.

المبحث الثاني: أساسيات التدقيق المالي:

المطلب الأول: معايير وأنواع التدقيق المالي:

أولا: معايير التدقيق:

تعرف معايير التدقيق بأنها: المقاييس التي يستطيع المدقق في ضوءها أن يقيم العمل الذي قام به، وأن يتعرف على ما إذا كان قد قام بالواجبات التي التزم بها كعضو ينتسب إلى مهنة المحاسبة والتدقيق وعليه فإن التدقيق مهنة حرة تحكمها معايير لا يجوز مخالفتها من طرف المدقق، هذا وقد قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بإعداد عشرة معايير للتدقيق ثم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات وهي:

1. المعايير العامة (الشخصية): توصف هذه المعايير بأنها شخصية كونها تتعلق بالصفات الشخصية لمدقق الحسابات الخارجي وتتكون من 03عناصر:[1]

❖ **معايير التأهيل العلمي والكفاءة المهنية:** تنص هذه المعايير على أن التدقيق يجب أن يتم بواسطة شخص لديه المعرفة العلمية والكفاءة المهنية التي تؤهله لإصدار الأحكام عن القوائم المالية للمؤسسات الخاضعة لعملية التدقيق، وعلى هذا الأساس على المدقق أن يستمر في مواصلة التعليم والتدريب طوال ممارسته للمهنة، وأن يظل ملما بالتطورات الحديثة في تلك المجالات، ويظل مستعدا لاكتساب المعرفة في مجالات جديدة.

❖ **معايير الاستقلال:** يعني هذا المعيار أن يحافظ المدقق على استقلاليته في جميع الأمور المتعلقة بالتدقيق، ولقد أمكن تحديد ثلاث أبعاد لاستقلاله هي:

- ✓ الاستقلال في إعداد برنامج التدقيق؛
- ✓ الاستقلال في مجال الفحص؛
- ✓ الاستقلال في مجال إعداد التقرير.

وتكمن الحالات التي تؤدي إلى الإضرار برأي المدقق في:

- ✓ وجود مصلحة مالية مباشرة في المؤسسة؛
- ✓ علاقة أسرية من الدرجة الثالثة بأي فرد يحتل منصبا هاما في المؤسسة.

وحيث أنه من الصعب وضع قواعد محددة لتحديد مدى استقلال المدقق في كل حالة فإنه يجب عليه أن يمارس قدرا كبيرا من الأمانة والضمير في جميع الحالات.

❖ **معايير العناية المهنية:** يجب على المدقق أن يلتزم بالمعايير الفنية والأخلاقية للمهنة وأن يسهر على تحسين خدماته، وأن يقوم بمسؤولياته المهنية على أحسن وجه، وتتطلب العناية المهنية أن يهتم المدقق

[1]– خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل، عمان–الأردن، 2012، ص 56.

بتحقيق أفضل مصلحة ممكنة لمن يقدم إليهم خدماته ولكي يبقى محافظا على الكفاءة عليه ن يلتزم بقواعد التدريب والتطوير المهني طوال ممارسته لمهنته.

كما تتطلب العناية المهنية أيضا أن يتفهم المدقق جيدا طبيعة العمل الذي يقوم به ولماذا يقوم به وإن لم يكن متأكدا من أي جزء من هذا العمل عليه بالاستشارة، كما تقتضي العناية المهنية أن يقدم المدقق خدماته بدون أخطاء وبدقة واهتمام.

2. معايير العمل الميداني:

ترتبط هذه المعايير بتنفيذ عملية التدقيق، وتمثل مبادئ التدقيق التي تحكم طبيعة ومدى القرائن الواجب الحصول عليها بواسطة إجراءات التدقيق والمرتبطة بالأهداف العريضة الواجب تحقيقها من استخدام هذه الإجراءات وتشتمل هذه المعايير على ثلاث وهي:

- ✓ يجب أن يكون العمل مخططا بدقة وأن يكون هناك إشراف ملائم من المدقق على مساعديه؛
- ✓ يجب القيام بدراسة سليمة وتقييم دقيق لنظام الرقابة الداخلية المطبق فعلا داخل المنشأة حتى يمكن اتخاذ النتائج التي نتوصل إليها كأساس يمكن الاعتماد عليه؛
- ✓ الحصول على قرائن كافية وملائمة نتيجة لعملية الفحص والملائمة والاستقصاء وذلك لتكون هذه القرائن أساسا سليما يرتكز عليه المدقق عند التعبير عن رأيه.[1]

3. معايير إعداد التقرير:

يعد تقرير المدقق المرحلة الأخيرة في عملية التدقيق وهو وسيلة مكتوبة لنقل وإيصال المعلومات ورأي المدقق بشكل واضح ومفهوم وموثوق فيه إلى جميع المستفيدين، كما يعد وثيقة تمكن قيام المدقق بتنفيذ واجباته.

وأشار معيار التدقيق الدولي رقم 700إلى شكل ومحتوى تقرير المدقق الذي يصدره في نهاية عمله ويوضح فيه رأيه عن القوائم المالية، ويحكم إعداد هذا التقرير وفقا لما جاء بمعايير التدقيق أربع 04 معايير مهنية يجب الإشارة إليها في التقرير وهي:

- ✓ يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد تم تصويرها وعرضها وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- ✓ يجب أن يوضح التقرير مدى ثبات المشروع على اتباع هذه المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها؛
- ✓ يجب أن تفصح القوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة النشاط بطريقة ملائمة وإلا فيجب أن يتضمن التقرير الايضاحات اللازمة؛
- ✓ يجب أن يشمل التقرير على إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة أو الامتناع عن الرأي مع ذكر الأسباب.

[1] – علي عبد القادر الذنيبات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة 5، الأردن، 2015، ص 55.

وعليه فإن **المعيار الأول** من هذه المجموعة يعني ضمنيا أن المبادئ المحاسبية المقبولة تمثل عموما معيارا مناسبا يقاس عليه أو يحكم به على صدق وعدالة عرض هذه القوائم أما **المعيار الثاني** وهو ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية عموما فهو يهدف إلى التأكيد على أن المقدرة على المقارنة بين القوائم المالية للفترات المتتالية لا تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في تطبيق المبادئ أو الطرق المحاسبية أما **المعيار الثالث** فهو الإفصاح المناسب يتطلب ضرورة إفصاح المدقق عن أية معلومة مالية تعد ضرورية لصدق وعدالة العرض.[1]

ثانيا: أنواع التدقيق المالي:

يوجد عدة أنواع من عملية التدقيق تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها يمكن تصنيفها كما يلي:

1. من حيث نطاق عملية التدقيق:

❖ **التدقيق الكامل:** هذا النوع يقوم المدقق بفحص القيود والسجلات لكل وظائف وأنشطة المؤسسة،غالبا ما يحصل في المشاريع الصغيرة، وللمدقق إطارا غير محدد للعمل الذي يؤديه، ولا تضع الجهة المعينة أية قيود على مجال عمله دون المساس بمعايير المهنة للتوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية

❖ **التدقيق الجزئي:** يقتصر عمل المدقق على فحص بعض العمليات أو البنود التي يتعهد اليها المدقق بفحصها في العقد، قد نجد مثلا يدقق النقدية أو المخزون أو حسابات أخرى، كما تنحصر مسؤولية المدقق في حدود المجال المكلف به فهوة يكمن في شكوك في البند المراد تدقيقه سواء من الجهة المسيرة أو الشركاء في وجود أخطاء أو غش أو تلاعب يظهر في عدم دقة وصراحة المعلومات الناتجة عن النظام المولد غالبا ما يكون هذا النوع في الشركات الكبرى، وتبعا لما سبق أصبح من الضروري تقليد هذا النوع من التدقيق بالعناصر التالية:

- ✓ وجود عقد كتابي يوضح نطاق عملية التدقيق؛
- ✓ إبراء ذمة المراجع من القصور والإهمال في تدقيق بند لم يعهد إليه؛
- ✓ حصر مسؤولية المدقق في مجال التدقيق أو في بند المعهود إليه.

2. من حيث القائم بعملية التدقيق:

❖ **التدقيق الخارجي:** هو فحص انتقادي للدفاتر المحاسبية والقوائم المالية من قبل شخص مهني مؤهل ومستقل عن المؤسسة يتم تعيينه بواسطة عقد أو تكليف، بقصد إبداء رأي فني محايد ومدعم بالحجج، حول نوعية وموثوقية المعلومات المالية المعروضة من طرف المؤسسة ومدى التزامها بتطبيق المبادئ المحاسبية المعمول بها

❖ **التدقيق الداخلي:** لا تعتمد المشروعات كبيرة الحجم على خدمات المدقق الخارجي بصورة نهائية ولذا تنشئ لديها قسما للتدقيق يقوم بتدقيق جميع عمليات المشروع ودفاتره ومستنداته بواسطة موظفين تابعين له.

[1]– غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار الميسرة، الطبعة 2، الأردن، 2009، ص 38.

والهدف من ذلك اكتشاف الأخطاء والغش ومعالجتها بالإضافة الى رفع الكفاية الإنتاجية أو كفاية الأداء ومحو الإسراف والضياع والإشراف على تقديم البيانات المالية للإدارة لاستخدامها في التخطيط واتخاذ القرارات.

3. من حيث الإلزام:

❖ **التدقيق الإلزامي:** هو ذلك النوع من التدقيق الذي يلزم به القانون، وعادة الشركات والمساهمة العامة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة الخاصة هي التي تلزم بالتدقيق.

❖ **التدقيق الاختياري:** هو التدقيق الذي تم دون إلزام قانوني يحتم القيام به، فهو تدقيق اختياري طالما أن المنشأة لا تخضع لقانون يلزمها بتدقيق قوائمها المالية، وفي هذه الحالة يكون التدقيق بناءا على رغبة ملاك المنشأة، لما يعود عليهم من فائدة من حيث اطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال والمركز المالي، والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء.[1]

4. من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق: ونجد:

❖ **التدقيق النهائي:** هو التدقيق الذي يتم في نهاية العام أي بعد إقفال الحسابات وإجراء قيود التسويات الجردية وإعداد قوائم نتيجة الأعمال ويطلق عليه بتدقيق وميزانية ولا يعني ذلك أن هذه العملية تتم فقط في نهاية العام بل قد تتم خلال العام وتستمر حتى تنتهي بتدقيق قوائم نتيجة الأعمال في نهاية العام، وإن تمت في نهاية العام فقط ولم تتم خلاله فإن هذه العملية يشوبها بعض العيوب مثل احتمال عدم اكتشاف أخطاء أو غش حدثت خلال العام كما أنها قد تستمر لفترة طويلة تؤخر أعداد القوائم المالية في موعد مناسب كما أنها قد لا تتم لصورة دقيقة ووافية ويلائم هذا النوع من التدقيق المشروعات الصغيرة التي يمكن تدقيق حساباتها في فترة قصيرة.

❖ **التدقيق المستمر:** يقوم المدقق بهذا النوع من التدقيق بشكل مستمر من خلال زيارات متعددة للمنشأة من خلال خطة وبرامج تدقيق شامل.

5. من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية:[2]

❖ **تدقيق عادي:** يقصد به فحص البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات والمستندات ومفردات القوائم المالية للتأكد من مدى عدالة القوائم المالية ودلالتها للمركز المالي ومدى الاعتماد عليها وإصدار تقرير محتوي رأي فني محايد لعدالة القوائم المالية

[1] – حسن أحمد دحدوح، حسين يوسق القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة، الإطار النظري والإجراءات العملية، دار الثقافة للنشر، الطبعة 2، عمان–الأردن، 2012، ص 52.

[2] – رزق الشحنة، تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص 44–45.

❖ **التدقيق لغرض معين:**هو تدقيق موضوع محدد لهدف بتكليف من جهة ما لمدقق حسابات ويتم هذا التكليف كتابة ويحدد فيه نطاق عملية التدقيق والغرض منها وقد يتم هذا التكليف من إدارة المشروع كأن يكلف المدقق بفحص نظام المراقبة الداخلية للمشروع بهدف تصميم نظام أخر أكثر دقة أو تكليف المدقق بتدقيق مستندات عملية ما أو الاشتراك في لجان جرد المخزون أو اكتشاف اختلاسات أو أخطاء حدثت في فترة زمنية معينة كما قد يتم التكليف من جهات أخرى حكومية أو خير حكومية كأن تنتدب المحكمة مدققا لحصر تركة شخص ما أو لتصفية مشروع ما أو إعادة تقييم ممتلكات مشروع ما.

ولذا فإن مدقق الحسابات لا تقتصر خدماته على مجرد كتابة التقارير عن القوائم المالية الختامية للمشروعات بعد فحصها فقط بل تمتد خدماته أيضا إلى مجالات أخرى متعددة.

6. <u>من حيث الهدف:</u>

❖ **التدقيق المالي:**وهو التدقيق الخارجي الذي يتم من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل تقوم الإدارة بتعيينه لفحص البيانات والقوائم المالية للمنشأة، وإبداء رأيه في مدى عدالتها وتعبيرها عن حقيقة المركز المالي ونتيجة النشا للمنشأة خلال فترة محددة وإصدار تقريره النهائي لخدمة المستخدمين المعنيين.

❖ **التدقيق التشغيلي:**يتمثل التدقيق التشغيلي بفحص منظم لأنشطة الوحدة الاقتصادية أو جزء منها تحقيقا لأهداف معنية ترتبط بتقويم الأداء، وتحديد فرص تحسين وتطوير هذا الأداء وإصدار التوصيات بشأن ما يجب اتخاذه من إجراءات في هذا الخصوص وتعتبر عملية فحص وتقويم النظام المحاسبي الذي يعتم دلى الحاسوب، لتحديد مدى كفاءة هذا النظام وفعالياته وإمكانية الاعتماد عليه والثقة فيه، وإصدار التوصيات اللازمة لتحسين هذا النظام وتطويره مثالا واضحا على التدقيق التشغيلي. كما ينظر إليها على أنها استشارة يتم تقديمها الى الإدارة أكثر منها عملية التدقيق. وقد زادت أهمية هذا النوع من التدقيق في العقد الماضي.

❖ **تدقيق الالتزام أو الإذعان:**هذا النوع من التدقيق يتعلق بالحصول على أدلة تدقيق وتقييمها من أجل تحديد مدى إذعان بعض الأنشطة المالية والتشغيلية للقوانين والقواعد والشرو المحددة ذات العلاقة. وهذه القواعد أو القوانين أو الشرو قد يكون مصدرها الإدارة أو الدائنون أو الحكومة. وعادة توجه تقارير التدقيق في هذه الحالة الى الجهة التي وضعت القواعد أو الشروط، وقد يشتمل التقرير على ملخص بالاستنتاجات ومدى الالتزام بالقواعد أو الشروط.

❖ **التدقيق الإجباري:**ويهدف الى تدقيق الكفاءة الإنتاجية للإدارة، حيث يتأكد المدقق من أن أموال المؤسسة يتصرف فيها بشكل اقتصادي، بحيث يحصل على منفعة لأقل تكلفة ممكنة، ويتضمن هذا النوع من التدقيق التأكد من صحة الإجراءات الإدارية ومن الرقابة المالية على التكلفة وهو أصعب أنواع التدقيق حيث يتحاشاه المدققون باعتباره يفتح المواجهة مع مجلس الإدارة في سن نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة.

❖ **التدقيق الجبائي:**عرفته الجمعية التقنية بتنظيم مكاتب التدقيق والاستشارة (AYIC): بأنه إبداء رأي على مجموعة من الهياكل الجبائية لمؤسسة وطريقة توظيفها، حيث تسمح عمليةالتدقيق بتحديد حجم المخاطر

الجبائية التي تتحملها المؤسسة، كما يعمل على تقييم أليات التسيير الجبائي وتكمن أهميته للأسباب الثلاثة التالية:

- ✓ كثافة الروابط بين المحاسبة والجبائية؛
- ✓ أهمية وتعقد المسائل الضريبية؛
- ✓ التكاليف المالية الممكنة لعدم الامتثال لأحكام التشريع الجبائي.

❖ **التدقيق الاجتماعي:**وهي تهتم بالجانب الاجتماعي كتدقيق أجور العمال والتأمينات بمختلف الأشخاص والتصريحات الاجتماعية كما يمكن أن يشمل التأكد من تحقيق المؤسسة للأهداف العامة اتجاه المحيط الذي تعيش فيه.

❖ **التدقيق الاستراتيجي:** وهو يدرس الإستراتيجية المنبعثة من طرف المؤسسة وماهي المتغيرات التي يجب إدخالها فيها قصد مواجهة المحيط المعقد والغامض، ويدعى في بعض الأحيان تدقيق المديرية حيث يسلط الضوء على مدى تجانس السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من طرف مجلس الإدارة مع المحيط الذي تعيش فيه المؤسسة.

❖ **التدقيق الإلكتروني:**وهو عملية جمع وتقييم الأدلة لتحديد ما إذا كانت تكنولوجيا المعلومات تساهم في حماية أصول المؤسسة وسلامة بياناتها، حيث يتخذ نفس مراحل التدقيق العادية بالإضافة الى أنه يجب اكتساب المدقق كفاءة علمية وعملية كافية لتكنولوجيا المعلومات أو أحد أفراد فريقه، ويهتم هذا النوع من التدقيق بالجانب التقني للفحص للعمليات وذلك باستخدام أحد الطرق الثلاثة:

- ✓ التدقيق حول الحاسوب؛
- ✓ التدقيق من خلال الحاسوب؛
- ✓ التدقيق باستخدام الحاسوب.

❖ **التدقيق البيئي:**عرفه معهد المعايير البريطانية بأنه عبارة عن تقييم منظم لتحديد مدى توفق نظام الإدارة والبيئة للمنشأة مع البرامج المخططة وتحديد مدى فعالية وملازمة ذلك النظام لإنجاز السياسة البيئية للمؤسسة.[1]

[1]– فتيحة أميرة، دور المراجعة الجبائية في تحقيق الأمن الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017/2018، ص 36.

المطلب الثاني: مبادئ وقواعد السلوك المهني للتدقيق :

يمكن تعريف الآداب والسلوك كفرع من فروع المعرفة يختص بالخير والشر والواجبات الأخلاقية، وتنطوي ضمنيا على اختيار الذات لمعايير الصواب والخطأ، هذه الأخيرة يحدد القانون المدني أبعادها في المجتمعات، وفي نطاق هذه الأبعاد يضع الأفراد دليل أخلاق مكتوب أو غير مكتوب يلزم أعضاء مجموعة معينة بإتباع معايير تتفوق على تلك التي ينص عليها القانون المدني، ويتناول هذا الدليل سلوك التعامل مع الآخرين وسبل كبح الرغبات الأنانية للأفراد، وتمثل هذه التصرفات حجر الأساس لمفهوم "الآداب والسلوك".

ويفهم مما سبق، أن دستور آداب وسلوك المهنة يضعه المهنيون أنفسهم وعن طواعية، وبالتالي فإن الجهة المختصة بإصدار هذا الدستور هي الهيئة المهنية المشرفة على تنظيم المهنة وبرغبة أعضائها ولا يعود الأمر للسلطات التشريعية أو التنفيذية أو القضائية في البلد، كما أن من يقرر مخالفة معايير آداب وسلوك المهنة هي الهيئة المنظمة كذلك، ولهذا فإن الهيئات المهنية المشرفة على تنظيم المهن الحرة جميعها كالطب والمحاماة والهندسة والمحاسبة والتدقيق تضع دليلا للسلوك المهني الذي يتوجب على أعضائها الالتزام به وقبوله طواعية حرصا على كرامة المهنة التي ينتمون إليها وثقة الجمهور بها.

وبالنسبة للتدقيق، فإن ثقة الجمهور هي أهم ما تهدف إليه الهيئات والجمعيات المهنية العالمية، وبذلك تلقى الاحترام والمكانة اللائقين في المجتمع، حيث في واقع الأمر يخدم دستور أو دليل آداب وسلوك المهنة هدفين أساسيين هما:

- ✓ وضع نمط للسلوك والتصرفات المتوقعة من أعضاء المهنة واللازمة كحد أدنى لاستمرار مزاولتهم لعملهم المهني؛
- ✓ الإفصاح للجمهور وكافة المهتمين بشؤون المهنة بمكونات ومعايير دليل الآداب والسلوك التي تحكم تصرفات أعضاء المهنة، وبالتالي ترتفع مكانة المهنة وأعضائها ومهامها في نظر الآخرين، مما يولد زيادة الثقة في تقارير ونتائج أعمال أعضاء هذه المهنة، ومنه فان دستور آداب وسلوك المهنة بصفة عامة يشمل محورين أساسيين هما:

أولا: المبادئ الأخلاقية العامة للممارسة العملية لمهنة التدقيق:

وهي عبارة عن مجموعة من الأسس التي يجب أن تتوفر في كل شخص مهني قائم بالتدقيق، مهما كان إطار عمله سواء تدقيق قانوني أو تدقيق تعاقدي، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- ❖ **مبدأ الكمال:** يجب على المدقق أن يكون مستقيما وشريفا وصريحا أثناء أدائه لمهامه المختلفة في إطار عملية التدقيق.
- ❖ **مبدأ الموضوعية:** أي على كل شخص مهني مدقق أن يكون عادلا ومنصفا، وعليه تفادي أثر الآراء المسبقة على موضوعيتهأثناء إعداده لتقرير التدقيق.

❖ **مبدأ الاستقلالية:** أي أن يكون المدقق حرا، محايدا وغير متحيزا في أداء مهامه.

❖ **مبدأ الكفاءة:** على المدقق المحافظة على مستوى كفاءته أثناء مزاولته للمهنة، وذلك ببذل العناية المهنية اللازمة والاكتفاء بأداء المهام الموكلة إليه من طرف المشرفين على عملية التدقيق.

❖ **مبدأ السرية:** على المدقق ومساعديه المحافظة على سرية المعلومات التي يطّلعون عليها أثناء أدائهم لمهامهم، وعلى وجه الخصوص عدم نقلها إلى الأطراف غير المصرح لهم بذلك.

❖ **احترام قواعد المهنة:** على المدقق احترام المعايير التقنية والعملية للمهنة أثناء أدائه لعمله.[1]

ثانيا: قواعد السلوك المهني لمهنة التدقيق:

إن السلوك المهني للمدقق يظهر في طريقة تعاملهم مع الغير سواء الزملاء أو العملاء أو الهيئات المهنية التي تشرف على تنظيم المهنة وحتى مع أفراد المجتمع بصفة عامة.

ويعني ذلك أن نوع وطبيعة سلوك المدقق أثناء ممارسة المهنة يؤثر سلبا أو إيجابا على النظرة التي يوليها المجتمع لمهنة التدقيق، فإذا تمسكوا بالسلوك المهني الرفيع يعلو مركز المهنة في المجتمع والعكس بالعكس، وكذلك إذا ما وجد المهنيون في أية مهنة تقديرا واحتراما لهم ولخدماتهم من قبل الفئات الاجتماعية التي يقدمون خدماتهم لها، فإن ذلك الاحترام والتقدير سيكون حافزا لهم لرفع مستوى أدائهم، أي أنه على المهنيين بصفة عامة والمدققين بصفة خاصة التمسك بالسلوك المهني الرفيع. وترتبط قواعد السلوك المهني للمدقق بالمسؤولية المهنية التي يتحملها كونه مهنيا بالدرجة الأولى، ويقصد بها مسؤوليته وأمانته نحو الجمهور والعملاء وزملاء المهنة، وقد تذهب إلى ما هو أكبر من المسؤولية القانونية، وحتى مسؤولية المدقق المالي كشخص نحو نفسه.

ومن أجل ذلك، وجدت قواعد آداب وسلوك المهنة التي يجب أن يلتزم بها المدقق دعما لمسؤولياته المهنية ومن ثم مستوى العناية المهنية.[2]

1. أنواع قواعد السلوك المهني:

هناك تصنيفان لأنواع قواعد السلوك المهني تبعا للزاوية التي ينظر منها إلى هذه القواعد، فقد ينظر إليها من حيث الجهة التي وضعتها، أو ينظر إليها من حيث شكل صدورها ووسيلة إثباتها، ونذكر هذه الأنواع كالتالي:

❖ **من حيث الجهة أو السلطة التي وضعتها:** تنقسم قواعد السلوك المهني من هذه الزاوية إلى نوعين هما:

[1] – عمر شريقي، التنظيم المهني للمراجعة دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2012/2013، ص 79-80.

[2] – علي عبد القادر الذنيبات، مرجع سابق، ص 111.

✓ **قواعد قانونية:** ويقصد بها تلك القواعد التي يضعها المشرع، وتلك المبادئ التي تنص عليها القوانين المنظّمة لمهنة التدقيق؛

✓ **قواعد تنظيمية:**ويقصد بها تلك المبادئ والأحكام التي تصدرها المنظمات المهنية من نقابات ومعاهد وجمعيات لحث أعضائها على التمسك بآداب وسلوك المهنة.

❖ **من حيث شكل صدورها ووسيلة إثباتها:**تنقسم قواعد السلوك المهني من هذه الزاوية إلى نوعين هما:

✓ **قواعد مكتوبة:** وهي تلك القواعد المثبتة كتابة، سواء كانت الوثيقة المكتوبة صادرة عن السلطات التشريعية أو التنفيذية في البلد أو صادرة عن المنظمات المهنية في شكل نشرات؛

✓ **قواعد عرفية:**ويقصد بها تلك القواعد والمبادئ التي يتعارف عليها المدققون ويلتزمون بإتباعها ويتمسكون باحترامها، ويعتبرونها دستورا أخلاقيا من الآداب والتقاليد التي يجب أن يعمل كل الممارسين للمهنة على الإبقاء عليها دون الحاجة إلى إصدارها في شكل وثيقة مكتوبة.

2. <u>قواعد السلوك المهني الخاصة بعلاقات المدقق:</u>

يجمع الكثير من الكتاب على أن دستور آداب وسلوك المهنة يحكم علاقات المهنيين بالعملاء، بالزملاء وبالمجتمع، ونلخص هذه العلاقات في الآتي:

❖ **علاقة المدقق بالعملاء:** يحكم علاقة المدقق بعملائه عنصران من عناصر السلوك المهني نلخصهما فيما يلي:

✓ **العمومية:** ويعني هذا العنصر أن يلتزم المدقق بالحياد العاطفي تجاه العملاء، ويجب أن يقدم خدماته لمن يطلبها بغض النظر عن اعتبارات السن أو الدخل أو الجنس أو الدين ... إلخ؛

✓ **النزاهة:** وتعني رغبة المدقق في تقديم خدمة مثالية لعميله تفوق رغبته في تحقيق مصلحته الشخصية، أو حتى إذا اقتضى الأمر التضحية ببعض الميزات الشخصية.

❖ **علاقة المدقق بالزملاء:**يحكم علاقة المدقق بزملائه ثلاثة عناصر نلخصها في الآتي:

✓ **التعـاون:** ويعني مشاركة أعضاء المهنة في الحصول على المعرفة الفنية فيما بينهم، حيث أن حصول أحد الأعضاء على أي تقدم أو جديد في المهنة سواء من الناحية النظرية أو العملية يجب أن تقوم الجمعيات المهنية بنشره بين باقي الأعضاء؛

✓ **المسـاواة:** تعني أن المكانة التي يتمتع بها العضو في المجتمع المهني يجب أن تستند إلى إنجازاته العلمية والعملية في إثراء النظرية وتطوير الممارسة العملية دون النظر لأي اعتبارات أخرى؛

✓ **التأييـد:** ويعني تأييد أعضاء المهنة لبعضهم في حالة نشوب نزاع بين عضو وأي طرف خارجي، ويجب أن يتحاشى المدقق أي تصرف من شأنه إضعاف سلطة زميله أو الإضرار بسمعته، بل يجب أن يدعم سلطة زميله ويدافع عن سمعته إذا ما تعرضت للتهديد دون وجود مبرر لذلك.

❖ **علاقة المدقق بالمجتمع:** بين الباحثون في هذا المجال أن دستور وآداب وسلوك المهنة يحمل بين طياته عقدا ضمنيا بين مهنة التدقيق والمجمع توافق المهنة بموجبه على منع أعضائها من استغلال السلطة التي يمنحها لهم القانون في نطاق اختصاصهم لتحقيق مصالح شخصية، بل يجب أن يسلك المدقق سلوكا من شأنه زيادة مقدرة المهنة على خدمة المجتمع والحفاظ على ثقته في جودة الخدمات التي تقدمها المهنة وخاصة في التقارير التي يصدرها المدقق بمناسبة القيام بمهام التدقيق.

ومما سبق، نلاحظ أن دستور آداب وسلوك المهنة وبصفته يحتوي على المبادئ الأخلاقية وقواعد السلوك المهني التي يجب على المدققين ممارسة مهنتهم في إطارها، فإنه يوضع لخدمة المصلحة العامة للمجتمع بالدرجة الأولى قبل مصالح أعضاء المهنة، وذلك لأن احترام المهنيين لهذا الدستور سيجعل مجتمع الأعمال وجمهور المستثمرين والجهات الحكومية ومختلف الأطراف الأخرى المستفيدة من خدمات المدققين يثقون في التقارير الصادرة عنهم بشأن تدقيق القوائم المالية المنشورة من طرف المؤسسات.[1]

[1]– خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 74.

المطلب الثالث: معايير التدقيق الدولية:

01-تعريف معايير التدقيق الدولية:

هي مجموعة من المعايير المحاسبية الخاصة بالتدقيق، والتي تم اعتمادها اعتمادا دوليا، بمعنى أن أي عملية محاسبة سواءا تم إجراءها داخل مؤسسة صغيرة أو كبيرة وذات فروع دولية يجب أن تخضع لمجموعة من المعايير المحاسبية والمرتبطة بوظيفة التدقيق كوسيلة من وسائل الرقابة، والمتابعة لسير عمل المؤسسة. وهي معايير صادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبيين (IFAC) تهم كل الدول التي تعتبر كعضو ضمن هذا الاتحاد.[1]

تعرف بأنها "المعايير هي مجموعة القوانين والأنظمة والإجراءات الموضوعة من قبل الدولة أو الجمعيات المهنية أو هيئة معينة لغرض قياس نوعية العمل المنجز من طرف المدقق، بحيث تقوم بضبط مهنة المدقق المستقل مما توفر نوعا من الثقة من قبل الجمهور، وبالتالي الثقة بالبيانات المالية، وهذه المعايير تعتبر مستويات الحد الأدنى للقيام بها من قبل المحاسبين القانونيين لأجل الوفاء بالتزاماتهم".

وهي تعتبر بمثابة مقياس الأداء المهني وتمثل النموذج الذي يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به المراجع الخارجي وتحدد المسؤولية التي يتحملها نتيجة قيامه بالفحص،فمن ضروري أن يتم الفحص وفقا للمعايير المتعارف عليها وبذلك لا يتحمل المسؤولية في حالة ظهور أي غش أو تلاعب بعد ذلك. ومن بين أسباب صدورها:

- ✓ وضع إطار متجانس وقابل للتطبيق على المستويات المهنية الدولية؛
- ✓ توفير المساعدة العملية لمدقق الحسابات لإنجاز مهامه؛
- ✓ تطوير الممارسة المهنية وتحقيق كفاءة وأهداف مهنة التدقيق؛
- ✓ تقليل التفاوت والاختلاف على المستوى الدولي عند إتمام مهام التدقيق.[2]

ومن أهم معايير التدقيق الدولية نجد:

❖ **معايير التأكيد:** هي مجموعة من المعايير التي يعتمدها المدقق للتأكد من صحة العمليات المحاسبية التي قام بها المحاسب، وإّ ن التأكيد هنا يَشمل إعادة تنفيذ قيود الحسابات مجدداً، والتأكد من صحتها، ومقارنة النتائج التي تم الوصول إليها مع النتائج السابقة لمعرفة مدى دقتها، وصحتها، وعندما يكون العمل صحيحاً بشكل كامل عندها يدل ذلك على تحقق معايير التأكيد.

---

[1]- هادي التميمي، مدخل على التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 2، عمان-الأردن، 2006، ص 30.

[2]- محمد سمير الصبيان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2002، ص 170.

❖ **معايير الجودة:** هي مجموعة من المعايير التي يعتمدها المدقق لقياس مدى كفاءة ماتم تقديمه من قبل المؤسسة مع إجمالي العوائد المالية التي حصلت عليها خلال الفترة الزمنية، أي أنه كلما كانت البضاعة أو الخدمة المقدمة من قبل المؤسسة تتوافق مع معايير الجودة الدولية ساهم ذلك في نجاحها داخل سوق العمل الذي توجد فيه.

2. الهيئات المكلفة بوضع المعايير :

❖ **الاتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountants) IFAC:**

هو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسست عام 1977 ويضم في عضويته (158)عضو ومنظمة في (118)دولة يُمثلون أكثر من (2,500,000)محاسب، يهدف الاتحاد الى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء (وضع) معايير مهنية عالية المستوى، والتشجيع على اعتمادها ولتحقيق مهامه، فإن الاتحاد لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات زميلة ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم، ويهدف أيضاً الى تطوير المعايير الدولية للتدقيق وتطوير أخلاقيات المهنة والتعليم والتدريب المحاسبي ينبثق عن الاتحاد الدولي للمحاسبين اللجان التالية والتي تعمل على تنفيذ برنامج عمل الاتحاد: (لجنة التعليم، لجنة السلوك المهني، لجنة لمحاسبة المالية والإدارية، لجنة القطاع العام، لجنة ممارسة التدقيق الدولي.)

وقد أعطيت للجنة ممارسة التدقيق الدولي صلاحيات لإصدار مسودات معايير التدقيق والخدمات التابعة بالنيابة عن مجلس الاتحاد IFACعلى أن تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير أو البيانات وتعزيزها.

❖ **لجنة ممارسة التدقيق الدوليةIAPC International Auditing Practices Committe:**

تصدر معايير التدقيق الدولية بواسطة لجنة ممارسات التدقيق الدولية المنبثقةعن الإتحاد الدولي للمحاسبيين. أعطيت هذه اللجنة صلاحية ومسؤولية محددة وهي إصدار مسودات وأدلة التدقيق الدولية بالنيابة عن مجلس الإتحاد، كما يتم اختيار أعضائها لمدة 05 سنوات من ممثلين تعينهم منظمات الدول الأعضاء التي يختارها مجلس الإتحاد لعضوية اللجنة وعلى الممثل الذي تعينه المنظمات الأعضاء أن يكون عضوا فيها. ضمت اللجنة الأولى في عضويتها ممثلين من استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، الهند، اليابان، المكسيك، هولندا، الولايات المتحدة..

❖ **المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA):**

منظمة مهنية للمحاسبين القانونيين الممارسين للمهنة أنشأ سنة 1887وكان دوره الأساسي في تنظيم عمل شركات المحاسبة، ولقد صادقت ولاية نيويورك على أول قانون سنة 1896لتجديد المؤهلات المطلوبة للمحاسب القانوني المعتمد.

كمايتولى هذا المعهد القيام بالوظائف التالية:

✓ إصدار قواعد العضوية بالمجمع؛

✓ إصدار قواعد السلوك المهني لممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق؛

✓ إصدار معايير أداء عملية فحص القوائم المالية، ومعايير رقابة جودة التدقيق والفحص بواسطة زميل المهنة؛

✓ إصدار معايير التدقيق للمؤسسات غير متداول أسهمها في البورصة، حيث يتولى المجلس وضع معايير التدقيق المتعارف عليها؛

✓ إصدار معاييرأداء الخدمات الاستشارية الضريبية.

❖ **مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية IAASB:**

International Auditing and Assurance Standards Boardهو هيئة مستقلة تنبثق عن مجلس الإتحاد الدولي للمحاسبين مهامه: إصدار، تعديل و توضيح و شرح معايير التدقيق الدولية، إذا يهدف إلى وضع معايير دولية للتدقيق خاصة برقابة الجودة ومعايير التأكيد الأخرى.

03 –مضمون معايير التدقيق الدولية:

❖ **المعايير الدولية للتدقيق المرتبطة بالمبادئ والمسؤوليات العامة:**

المعيار200 ISA: يعم هذا المعيار على تحديد الأهداف والمبادئ الأساسية التي تحكم تدقيق البيانات المالية.

المعيار 210 ISA: يهتم هذا المعيار بالاتفاق على شروط عمليات المراجعة.

المعيار220 ISA: يتعلق بمراقبة جودة ارتباط المراجعة.

المعيار 230 ISA: هذا المعيار يتعلق بعملية التوثيق.

المعيار240 ISA: يحكم مسؤولية المدقق عن الاحتيال والخطأ في التدقيق.

المعيار250 ISA: ستعلق بالقوانين والأنظمة المتعلقة بمراجعة البيانات المالية.

المعيار 260 ISA: ينص على إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بأمور التدقيق.

المعيار 265 ISA: ينص على إبلاغ المكلفين بالحوكمة وإدارة الكيانات بأوجه قصور الرقابةالداخلية.

❖ **المعايير الدولية للتدقيق المرتبطة بعملية التخطيط:**

المعيار300 ISA: يتعلق بالتخطيط لمراجعة البيانات المالية.

المعيار الدولي :315ينص على تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري والاتساق والتغييرات اللاحقة.

المعيار 320 ISA: يتعلق بتحديد الأهمية أو الأهمية النسبية في التخطيط لأداء التدقيق.

المعيار330 ISA: يتعلق بردود المدقق على المخاطر المقدرة.

❖ **المعايير الدولية للتدقيق المرتبطة بتقييم المخاطر والاستجابة للمخاطر المقدرة والرقابة الداخلية:**

المعيار ISA 402: يوضح اعتبارات تدقيق كيان باستخدام منظمة خدمية.

المعيار ISA 450: يوضح طريقة تقييم التحريفات التي تم تحديدها أثناء التدقيق.

❖ **المعايير الدولية للتدقيق التي تهتم بوضع عناصر الدليل (أدلة الإثبات):**

المعيار ISA 500: يتعلق بطريقة وضع الدليل.

المعيار ISA 501: يوضح اعتبارات أدلة تدقيق محددة لأمور مختارة.

المعيار ISA 505: يوضح طريقة وضع التأكيدات الخارجية.

المعيار ISA 510: يتعلق بعمليات المراجعة الأولية: الأرصدة الافتتاحية.

المعيار ISA 520: ينص على عملية الإجراءات التحليلية.

المعيار ISA 530: يهتم بأخذ عينات التدقيق.

المعيار ISA 540: تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك تقديرات محاسبة القيمة العادلة والإفصاحاتذات الصلة.

المعيار ISA 550: يتعلق بطريقة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة.

المعيار **ISA 560:** يوضح طريقة التعامل مع الأحداث اللاحقة.

المعيار ISA 570: القلق الحالي.

المعيار ISA 580: يوضح الإقرارات المكتوبة.

❖ **المعايير الدولية للتدقيق التي توضح طريقة استخدام عمل المدققين الآخرين:**

المعيار ISA 600: طريقة استعمال واستخدام عمل مدقق حسابات آخر.

المعيار ISA 610: يوضح اعتبارات ارتباط التدقيق الداخلي.

المعيار ISA 620: يوضح طريقة استخدام عمل خبير.

المعايير الدولية للتدقيق التي توضح طريقة وضع الاستنتاجات ورأي المراجع أو المدقق:

المعيار **ISA 700:** تقرير مراقب الحسابات حول البيانات المالية.

المعيار ISA 701: تعديلات تقرير المدقق المستقل.

المعيار ISA 705: رأي معدّل في تقرير صادر عن مدقق حسابات مستقل.

المعيار 706:التأكيد والفقرات الأخرى في تقرير المدقق المستقل.

المعيار ISA 710: توضح المقارنات.

المعيار ISA 720: يحدد مسؤوليات المدقق عن المعلومات الأخرى في المستندات التي تحتوي على بيانات مالية مدققة.

❖ **المعايير الدولية للتدقيق التي تهتم بالمجالات المتخصصة الأخرى:**

المعيار ISA 800: تقرير المدقق حول مهام التدقيق ذات الأغراض الخاصة.

المعيار ISA 805: يحدد اعتبارات خاصة – عمليات تدقيق البيانات المالية الفردية وعناصر أو حسابات أوعناصر محددة في بيان مالي.

المعيار ISA 810: يوضح التزامات المحاسبة عن البيانات المالية الموجزة.

04-الفرق بين المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الجزائرية للتدقيق:

المعايير الدولية للتدقيق لا تختلف مع المعايير الجزائرية للتدقيق لا شكلا ولا مضمونا، فقد قامت الجزائر بتبني المعايير الدولية للتدقيق كما هي وترجمتها للغة الرسمية للبلاد دون إضافة أي تعديلات عليها، أما نقاط الاختلاف فالمعايير الجزائرية تكتسي الطابع المحلي يتم إصدارها من طرف المجلس الوطني للمحاسبة وبالضبط من طرف لجنة التقييس والممارسات المهنية، وضعت في شكل غير متسلسل لأنها جاءت حسب الحاجة إلى تطبيقها في الواقع المهني، وكذا حسب درجة استيعاب المعيار من طرف المدققين، فالجزائر لم تتبنى كل المعايير نظرا لوجود البعض منها لا يستجيب لمتطلبات البيئة المحلية، أما المعايير الدولية فهي تكتسي الطابع الدولي جاءت لتوحيد الممارسات المهنية للتدقيق بين الدول وتقليل التفاوت بينهما.[1]

[1]– الشيشيني حاتم محمد، أساسيات المراجعة مدخل معاصر، المكتبة المعاصرة، الأردن، 2007، ص 72-73.

المبحث الثالث: مسار تنفيذ عمل مراجع الحسابات:

تمر عملية المراجعة في جانبها الميداني بمجموعة من الخطوات لعلا أهمها هو تقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يعد الخطوة العملية الأولى ضمن هذه الخطوات بحيث إذا احترم المراجع هذه الخطوات فمن المفترض أن يصل إلى تقديم خدمات ذات جودة عالية ويمكن تلخيصها في الخطوات التالية:

المطلب الأول: قبول المهمة وتخطيط لعملية المراجعة:

قبل أن يقوم المراجع بتخطيط عملية المراجعة، لا بد أن تتوفر لديه النية في القيام بهذه العملية والمتمثلة في قبول المهمة ويتحقق هذا الشرط وفقا لمجموعة من العناصر:

1- **الخطوات التمهيدية لتنفيذ عملية مراجعة الحسابات:**

في حالة إسناد مهمة مراجعة الحسابات لأول مرة للمراجع الخارجي، ولم يكن له معرفة سابقة بالوحدة الاقتصادية محل المراجعة، فإنهينبغي على المراجع قبل قيامه بعملية المراجعة للحسابات مراعاة ما يلي:

❖ **التأكد من صحة تعيينه:** وتختلف إجراءات التعيين بحسب الشكل القانوني للوحدة الاقتصادية محل المراجعة.

❖ **التأكد من نطاق عملية مراجعة الحسابات:** يحدد نطاق مراجعة الحسابات الشكل القانوني للشركة محل مراجعة الحسابات، ففي حالة شركات المساهمة تكون عملية مراجعة الحسابات شاملة والزامية، وليس هناك تحديد أو شروط معينة تفرض عمل مراجع الحسابات، فله الحق في الاطلاع على كافة الدفاتر والسجلات، أما في شركات الأشخاص والمنشأة الفردية، فيحصل المراجع على حدود ونطاق عملية مراجعة الحسابات المطلوبة، وذلك في عقد مكتوب من أصحاب الشركات لتحديد مسؤوليته.[1]

❖ **حصول المراجع على المعلومات الأساسية:** في حالة شركات المساهمة، يطلب المراجع الاطلاع على عقد التأسيس والقانون النظامي للشركة، وحدود السلطات الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة، والنظام المقرر للجمعية العمومية والقرارات الخاصة بإعداد القوائم المالية، وتكوين الاحتياطات وتوزيع الأرباح، والسياسات العامة والهيكل التنظيمي ومستوياته، وتوزيع السلطات والمسؤوليات، أما في شركات الأشخاص يطلب المراجع الاطلاع على عقد الشركات لمعرفة رأس المال، وحصص الشركاء، والمسؤول عن الإدارة، وكيفية وحدود المحسوبات، واحتساب الفوائد ونسب توزيعيا الأرباح أو الخسائر.

❖ **فحص النظام المحاسبي والاطلاع على نتائج الأعمال السابقة:** يطلب المراجع من إدارة الوحدة الاقتصادية موضع مراجعة الحسابات قائمة بالدفاتر والسجلات المحاسبية، وأسماء المسؤولين عن إنشائها.

[1] - مراد بوالدياب، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية-دراسة عينة من الخبراء المحاسبيي ومحافظي الحسابات، جامعة جيجل،2014-2015، ص 27.

ومرجعيتها، وقائمة بأنواع المستندات ودورتها المستندية، وقائمة بأسماء المسؤولين عن الاحتفاظ بهذه الأصول، وكذلك يطلب الاطلاع على نتيجة الأعمال والمركز المالي عن سنوات سابقة، وتقارير المراجعين السابقين، والاتصال بمراجع الحسابات السابق.

❖ **القيام بزيارات ميدانية على العاملين وأماكن الشركة:** يقوم مراجع الحسابات بزيارات ميدانية لمقر الشركة الرئيسي والفروع، والإدارات والأقسام، والتعرف على موقع الخزينة، ومخازن المواد الخام وقطع الغيار، ومخازن المنتجات الجاهزة، والاطلاع على سير العمل وتسلسل العمليات في مراكز الإنتاج، وطرق التخزين والصرف للنقدية والمواد...وغيرها.

❖ **فحص ودراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية:** يعتمد مراجع الحسابات عند القيام بفحص ودراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، على المفهوم الواسع للمراجعة وأهدافها الحديثة، وعليه أن يتأكد من وجود نظام قوي للرقابة، ويمكن هذا النظام من زيادة درجة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي من قوائم وتقارير، وتوفير المعلومات الملائمة لمتخذي القرارات.

2- <u>إعداد مخطط المراجعة:</u>

عقب انتهائه من كافة الخطرات التمهيدية، يقوم المراجع بوضع خطة عمل له ولمساعدي لإتمام الإجراءات الفنية لعملية المراجعة، وتترجم هذه الخطة وفق برنامج مرسوم، ومن بين ما يتضمنه ما يلي:[1]

❖ الأهداف الواجب تحقيقيا؛

❖ الخطوات والإجراءات الفنية الواجب إتباعيا.

❖ تحديد الوقت التقديري اللازم للانتهاء من كل خطوة.

❖ تحديد الوقت المستنفذ فعلا في كل خطوة.

❖ ملاحظات الشخص المسؤول عن كل خطوة.

❖ توقيع الشخص المسؤول عن انجاز كل خطوة.

3- الإشراف على مهمة المراجعة:

ويشمل الإشراف توجيه المساعدين نحو تحقيق أهداف المراجعة، وان كل مهمة من مهام المراجعة قد أسندت إلى الشخص القادر على انجازها بكفاءة، وارشاد المساعدين وابلاغهم بكافة المشاكل الهامة التي صادفت عملية المراجعة، فحص العمل المنتهي وفحص وتحميل الأداء اليومي لأفراد فرقة المراجعة وازالة ما قد ينشأ من اختلاف من وجهات النظر بين فريق المراجعة، مدى ونطاق الإشراف يعتمد على مهارة وكفاءة

[1]- سعاد ركّيمة، مذكرة ماستر مدى قدرة مراجع الحسابات على اكتشاف الأخطاء والغش فّي القوائم المالّة باستخدام مؤشرات التحلّيل المالي، جامعة جّيجل، 2013-2014،ص26.

فريق المراجعة ودرجة تعقيد مهمة المراجعة، وتكون اتجاهات الاتصال، اتجاهين الأول يرفع للمساعدين المشاكل الفنية التي تصادفهم إلى المستويات الإدارية الأعلى حتى يتم التصدي لها وحلها، والاتجاه الثاني يجب أن يحرص كل مشرف على تبليغ أهداف المراجعة الشاملة ومقدار ما أنجز منها إلى المستويات الإدارية الدنيا، كل هذا لكي يشعر كل عضو بفريق المراجعة بأنه يلعب دورا هاما في إتمام مهمة المراجعة فضلا عن أن مثل هذه الاتصالات تسمح لكافة أعضاء الفريق بمعرفة مقدار ما تم انجازه من أنشطة وميام المراجعة.[1]

4- <u>أوراق المراجعة:</u>

أوراق المراجعة هي السجلات أو الملفات التي يحتفظ بها المراجع للإدلال عن طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات المنفذة خلال عملية المراجعة، فهي تبين الإجراءات المتبعة واختبارات الالتزام بالسياسات والاختبارات الأساسية المؤكدة، والمعلومات التي تم الحصول عليها، واستنتاجات المراجعة التي تمت بخصوص كل أوراق المراجعة هو مساعدة المراجع وترشيده عند ممارسة الفحص وتوفير أدلة الإثبات التي تدعم رأيه، ومن هنا فإنه يكون من الضروري تخطيط شكل ومحتوى أوراق المراجعة في بداية المراجعة، فهذه الترتيبات ستؤدي إلى استخدام أكثر فعالية لأعضاء فريق المراجعة في أداء المهمة، فضلا عن العاملين لدى العميل الذين يساعدون في إعداد أوراق المراجعة.[2]

5- **<u>أغراض أوراق العمل:</u>**

يمكن أن نحدد الأغراض المتوخاة من أوراق العمل للمراجعة في النقاط التالية:[3]

❖ **دليل للعمل المنتهي:** توضح أوراق العمل أطوار عملية المراجعة وكذا الأسس والإجراءات المتبناة للوصول إلى النتائج ومدى الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها.

❖ **تقييم نظام الرقابة الداخلية:** توضح لنا أوراق العمل الطريقة المتبناة لتقييم نظام الرقابة الداخلية والنتائج المتوصل إليها من ذلك، بغية توجيه عملية المراجعة.

❖ **تنفيذ إجراءات المراجعة:** تدون بسجل العمل الذي تم تأديته إلى غاية الانتهاء.

❖ **إعادة النظر في الاختبار:** تسمح أوراق العمل بإعادة النظر في كيفية إعدادها من جهة ومن جهة أخرى في كيفية إجراء الاختبارات الضرورية لعملية المراجعة.

❖ **إعداد التقرير:** تعتبر هذه الأوراق ركيزة يستطيع المراجع كتابة التقرير.

---

[1]- زهرة عاطف سواد،مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،2009،ص 79-80.

[2]- ولّيم توماس، أمرسون هناي، ترجمة أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، جامعة الملك سعود، الرياض السعودية ،1997، ص277.

[3]- محمد التهامّي طواهر، مسعود صدّيقّي، المراجعة وتدقيق الحسابات-الإطار النظري والممارسة التطبيقية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص128 -127.

❖ **دليل للمراجعة في السنوات القادمة:** يقوم المراجع عادة عند البدء في مراجعة سنة جديدة بدراسة أوراق العمل للسنة الماضية، بغية أخذ فكرة عن المؤسسة وعن عملية المراجعة السابقة والإجابة عن الاستفسارات التي من الممكن أن يقدمها إلى إدارة المؤسسة.

❖ **ملفات العمل:** إن كون المراجعة التي يقوم بها محافظ الحسابات مراجعة مستمرة يجعل هذا الأخير مضطرا إلى مسك ملفين ضروريين للقيام بالمهمة هما الملف الدائم والملف السنوي، ولولاهما لما استطاع تنظيم نشاطه والتأكد من أنه جمع كل العناصر الضرورية التي تسمح لو بالإدلاء برأيه النهائي، المدعم بالأدلة، حول الحسابات التي فحصها، ووجودهما يمثل بنك معلومات دائم وأدلة إثبات، يسمح بالإشراف على أعمال مساعديه ودليل على إتباع معايير الأداء المهني المتفق عليها جهويا ودوليا.[1]

المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية:

من بين مهام مراجع الحسابات الأولى في المؤسسة تقييم نظام الرقابة الداخلية للتحقق من مدى قوة أو ضعف هذا النظام وتحديد مجال المراجعة.

أولا: مفهوم نظام الرقابة الداخلية:

تعددت التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية بتعدد مراحل التطور التي مر بها وبتعدد المعرفيين له، لذلك سنحاول أن نورد أهم التعاريف المقدمة لنظام الرقابة الداخلية:[2]

1- **التعريف الأول:**

حسب المعيد الكندي للمحاسبيين المعتمدين" الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول، ضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية وتشجيع فعالية الاستغلال، والإبقاء عمى المحافظة على السير وفقا للسياسات المرسومة".

2- **التعريف الثاني:**

حسب منظمة الخبراء والمحاسبين المعتمدين الفرنسية" نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الضمانات التي تساعد عمى التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعمق، بضمان الحماية، الإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعميمات المديرية وتحسين النجاعة، ويبرز ذلك بالتنظيم، وتطبيق طرق وإجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء عمى دوام العناصر السابقة".

3- **التعريف الثالث:**

حسب الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة" نظام الرقابة الداخلية يحتوي على الخطة التنظيمية، ومجموع الطرق والإجراءات المطبقة من طرف المديرية، بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم

[1]- محمد بوتّين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرّية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعّية، الجزائر، 2003، ص 44.

[2]- المرجع نفسه، ص84-86.

والفعال للأعمال، هذه الأهداف تشتمل عمى احترام السياسة الإدارية، حماية الأصول،واكتشاف الغش والأخطاء، تحديد مدى كمال الدفاتر المحاسبية، وكذلك الوقت المستغرق في إعداد المعلومات المحاسبية ذات المصداقية".

ثانيا: ركائز نظام الرقابة الداخلية:

بالإضافة إلى فيم المراجع للمكونات الخمسة التي حددتها لجنة COSA يجب أن يدرك المراجع أن نظام

الرقابة الداخلية الجيد يبنى على خمسة أعمدة رئيسية، وتمثل هذه الأعمدة المقومات أو الركائز أو الأسس، ولكي يحقق نظام الرقابة الداخلية أهدافه فلا بد من نجاح الخطة التنظيمية وترابطها مع النظام المحاسبي من خلال تنظيم مستندي، وبناء على ما تقدم فإن ركائز نظام الرقابة الداخلية هي[1]:

- خطة تنظيمية إدارية جيدة؛
- نظام محاسبي سليم؛
- نظام مستندي دقيق؛
- نظام تكاليف مناسب؛
- نظام فعال للحوافز.

ثالثا: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية:

نظرا لاعتماد المراجع على نظام الرقابة الداخلية، تصبح دراسة وتقييم ذلك النظام من أهم مسؤوليات المراجع، ولذلك يلتزم المراجع بجملة من الخطوات يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

1- الفحص المبدئي لنظام الرقابة الداخلية:

تهم هذه المرحلة بتزويد المراجع بخلفية كافية عن بيئة الرقابة ومراجعة العمليات في النظام المحاسبي، وبالطبع فإنه يجب التمييز بين كل من نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي، فالنظام المحاسبي يتكون من عدة وظائف يتم من خلالها تبادل أو تحويل أو استخدام الأصول والخدمات بين المؤسسة والأطراف الخارجية عنها، حيث يتم جمع بيانات تلك العمليات(بواسطة المستندات) ومعالجتها وتحليلها والتقرير عنها في النظام المحاسبي، ومن خلال معرفة المراجع بالبيئة الرقابية يمكن أن يلم بالهيكل الإداري للمؤسسة العميل وطرق الاتصالات وتوزيع المسؤوليات والسلطات وطرق الإشراف وادارة نظام الرقابة الداخلية، متضمنا وظائف المراجعة الداخلية.

[1]- أحمد حلمَي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص84.

[2]- وليام توماس، أمرسون هنكَي، مرجع سابق، ص366-369.

2- التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية:

يمكن أن يستنتج المراجع واحد من استنتاجين بعد انتهائه منالفحص المبدئي لنظام الرقابة الداخلية وهما:

- لا جدوى من دراسة وتقييم النظام أكثر من هذا، بهدف تحديد نطاق الاختبارات الأساسية للمراجعة.
- تزيد نفقات أي دراسة أو تقييم إضافي للنظام، متضمنا اختبار الالتزام بتطبيقه، عن المنافع المتوقعة من هذا الفحص.

ويتوقع المراجع، إذا ما وصل إلى أي من الاستنتاجين، عن إجراء أي دراسة أو تقييم اضافي لنظام الرقابة الداخلية، وعليه أن يقرر إما الانسحاب من عملية المراجعة إذا كان نظام الرقابة الداخلية ضعيف بدرجة تحول دون إتمام عملية المراجعة، أو الاستمرار في عملية المراجعة، ومن ثم يجب عليه في هذه الحالة الأخيرة أن يصمم برنامج للاختبارات الأساسية المكثفة للمراجعة بدون الاعتماد كلية على أي إجراءات رقابة داخلية تتبعها المؤسسة، وفي كل الأحوال يجب أن تتضمن أوراق المراجعة الخاصة بتقييم الرقابة الداخلية عرض أسباب عدم قيام بدراسة مفصلة للنظام.

3- اختبارات الاستمرارية:

إذا قرر المراجع بعد الانتهاء من مرحلة الفحص المبدئي الاعتماد على نظامالرقابة الداخلية، فعليه الاستمرار في الفحص النظام لتحديد كفاية أساليب الرقابة في تزويده بدرجة معقولة من التأكد بعدم وجود أخطاء ومخالفات جوهرية، وفي هذه الحالة تركز هذه الفحوص على أساليب رقابية معينة تم وضعها للوقاية من أخطاء ومخالفات محددة أو اكتشافها، وتتضمن هذه الفحوص الاستفسار من موظفي العميل وفحص المستندات المكتوبة (اختبارات الالتزام بالسياسات وملاحظة إجراءات معالجة العمليات وتداول الأصول).

4- التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية:

يقوم المراجع بعمل تقييمه النهائي لنظام الرقابة الداخلية علىضوء تقييمه المبدئي للمنظام ونتائج اختبارات الالتزام بالإجراءات والسياسات الرقابية، وبناء على هذا التقييم النهائي يتم:

- تحديد مقدار أدلة الإثبات المتعمقة بأرصدة القوائم المالية واللازم الحصول عليها، ويكون هذا القرار ذا أهمية رئيسية لعملية المراجعة.
- تحديد مواطن ضعف النظام وابلاغها لإدارة المؤسسة (والتي تعتبر من أحد مسؤوليات المراجع طبقا لنشر معايير المراجعة رقم 20).
- ويعتبر هذا قرارا عرضيا لعملية اختبار نظام الرقابة الداخلية، وإذا ما اكتشف المراجع مواطن ضعف جوهرية، يجب عليه تبليغ هذه الحقائق كتابة إلى العميل، وغالبا ما يقدم المراجع بعض التوصيات لإزالة مواطن الضعف، هذا علما بأن ذلك الإجراء لم ينص عليه أي من معايير المراجعة.

رابعا: أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة أهم محدد لنوعية المراجعة المتبناة ولحجم المفردات المراد اختبارها، اعتمادا على درجة أثره على نوعية ومصداقية المعلومات الناتجة عن النظام المولد لها، فاحترام مقوماته والالتزام بإجراءاته يعطي للمعلومات مصداقية كبيرة لدى الأطراف الطالبة لها، ولذا وبغية تقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يحتاج إلى خبرات ومهارات عالية لتقييميا من طرف المراجع والحكم عليها بات من الضروري على هذا الأخير الالتزام بإحدى الطرق التالية:[1]

1- **أسلوب الاستقصاء (الاستبيان):**

قائمة الاستبيان كأداة من أدوات تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، هيعبارة عن قائمة تشتمل على مجموعة من الأسئلة المباشرة، يتم إعدادها بدقة وعناية (بمعرفة مراجع الحسابان)، بقصد إبراز أوجه الضعف موضع الفحص والتقييم.

وعادة ما يتم تخصيص قائمة مستقلة لكل فرع من فروع الرقابة الداخلية، وتكون الأسئلة موجهة للمسؤولين عن نشاطات الوحدة الاقتصادية للإجابة عليها إما بـ (نعم) أو (لا)، والإجابة بنعم تشير إلى حالة مرضية، أما الإجابة بالنفي فتشير إلى حالة ضعف أو وجود بعض نواحي القصور في نظام الرقابة الداخلية.

يتوقف نجاح هذه الطريقة على كيفية صياغة الأسئلة، وبعد استيفاء الإجابات، يقوم المراجع الحسابات بإعداد مذكرة يوضح فيها رأيه عن مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

2- **أسلوب التقرير الوصفي:**

تعتمد هذه الطريقة عمى وصف نظام الرقابة المعتمد داخل المؤسسة موضوع المراجعة، إذ يقوم المراجع بتشخيص النظام من خلال التطرق إلى مقوماته والإجراءات القائم عليها فيستطيع أن يحدد مواطن الضعف والقوة فيه اعتمادا على درجة امتثال إجراءات نظام الرقابة الداخلية، كأن يجد مثلا تداخل في المسؤوليات وعدم تحديد الاختصاصات والى غير ذلك من عدم الالتزام بالإجراءات التي ينص عليها نظام الرقابة الداخلية، فعدم الالتزام بها يولد فرص للتلاعب والغش ولوقوع في الأخطاء.

إن الوصف الكتابي القائم على أساس التقييم الميداني لنظام الرقابة الداخلية، يمكن من تحديد مـواطن القوة والضعف في النظام، وهذا ما يسمح بتوجيه عملية المراجعة نحو مواطن الضعف لفحصها واستخراج منها الانحرافات الواقعة والتقرير عليها في ختام عملية المراجعة.

3- **أسلوب خرائط التدفق:**

يتم استخدام خرائط التدفق لفهم تسلسل العلاقـة بين أوجه الأنشطة المختلفـة وما يتعمق بها من مستندات أخرى في نظام الرقابة الداخلية، وتأخذ خرائط التدفق شكلا بيانيا لجزء من نظام الرقابة، كذلك تمكن خرائط التدفق مراجع الحسابات من الحصول على معلومات ذات دلالة حول نظام الرقابة الداخلية وبيان

[1]- مراد بودياب، مرجع سابق، ص33.

مواطن قوته وضعفه استنادا إلى الأخطاء الجوهرية الممكن حدوثها، ويمكن إعداد خرائط التدفق وفقا للخطوات التاليةّ:

- ❖ أن يقوم المراجع بدراسة الواجبات والمستندات وأسلوب تدفقها خلال مراحل استخدامها.
- ❖ بعد الخطوة السابقة واستنادا عليها يقوم المراجع بوضع وصف مبدئي لنظام الرقابة الداخلية.
- ❖ يقوم بإعداد خريطة تدفق النظام استنادا إلى المعلومات الواردة في ملخص واجبات العاملين واجاباتهم على استفسارات المراجع.

المطلب الثالث: جمع أدلة الإثبات:

يجب عمل المراجع قبل الإدلاء برأيه أن يكون لديه أدلة إثبات وقرائن تدعم تقريره وهذه الأدلة أو القرائن يحصل عليها المراجع عن طريق الاطلاع على المعلومات المحاسبية والقيام بمختلف الاختبارات، واستعماله لوسائل فحص الحسابات.

أولا: مفهوم وخصائص أدلة الإثبات:

1- **تعريف أدلة الإثبات:** يمكن ان نعطي تعاريف التالية لأدلة الاثبات:

- أدلة الإثبات في التدقيق هي كل ما يستطيع المدقق أن يجمعه من أدلة وقرائن محاسبية وغيرها تكون الأساس في مساعدة المدقق على تكوين رأيه الفني المحايد حول صحة القوائم المالية للمنشأة وفي تأييد ما يتضمنه تقريره في الوقت نفسه.
- كما يمكن تعريفها ايضا بأنها كل ما يجمعه المراجع ليساعده في الحكم على ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها كما أوضح معيار التدقيق الدولي رقم 500 أن أدلة الإثبات هي جميع المعلومات التي يستخدمها المدقق للوصول الى الاستنتاجات التي يبني عليها رأيه في عملية التدقيق.

ومن مختلف التعاريف السابقة نستنتج أن أدلة الإثبات عبارة عن إجراء يقوم به المدقق المالي للتوصل إلى الاستنتاجات التي يكون على أساسها رأيه الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية.

1- **خصائص أدلة الإثبات:**

تتسم أدلة الإثبات بخاصيتين أساسيتين هما مناسبة الأدلة وكفايتها:

أ. مناسبة الأدلة: إن مناسبة الأدلة أو ملائمة الدليل هو المؤشر الذي يقاس به نوعية الدليل وحتى تكون هذه الأخيرة مناسبة يجب أن تكون ذات أهمية وموثوقية متصلة بأهداف التدقيق المتعلقة بالمعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات ذات الصلة فإذا أعتبر الدليل أكثر مناسبة فهذا يساعد في اقتناع المدقق بأن البيانات المالية مقبولة ويعتمد تحسن مناسبة الأدلة على إتباع إجراءات التدقيق الأكثر أهمية وموثوقية وليس بكبر حجم العينة.

ب. كفاية الأدلة:

تعني كفاية كمية الأدلة اللازمة التي يقوم المدقق بجمعها لإجراء عملية التدقيق حيث أنه يعتمد على خبرته و أحكامه المهنية في جمع القدر الكافي المقنع من هذه الأدلة.[1]

ثانيا: أنواع أدلة الإثبات وقرائنه:

هناك العديد من أنواع أدلة الإثبات وقرائنها في المراجعة وأهمها:

1- المستندات:

قد تأخذ أدلة الإثبات في المراجعة أشكالا مختلفة، نذكر أهمها فيما يلي[2]:

- مستندات معدة خارج المشروع ومستعملة داخله كفواتير الشراء مثلا.
- مستندات معدة داخل المشروع ومستعملة خارجه كفواتير البيع وايصالات القبض.... إلخ.
- مستندات معدة ومستعملة داخل المشروع كالدفاتر الحسابية على اختلاف أنواعها.

وتتدرج المستندات في درجة الاعتماد عليها تنازليا حسب الترتيب السابق، أي أن المستندات الآتية من خارج المشروع أقوى من تلك المعدة من قبل المشروع حيث تزداد إمكانية الغش والتواطؤ في الحالة الأخيرة ويرتكز عمل المراجع في مراجعة المستندات على فحصها في النواحي الشكلية والقانونية والموضوعية.

2- المصادقة:

هي وثائق مكتوبة مثل الشهادات أو الإقرارات التي تهدف إلى إقرار حقيقة معينة أو تأكيدها، يحصل عليها مراجع الحسابات من داخل المنشأة أو من خارجها لتدعيم الفحص الذي قام به، وتعتبر المصادقة الخارجية من أقوى أدلة الإثبات في عملية المراجعة.[3]

3- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:

إن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية لو تأثيرا مباشر على نطاق الفحص الذي يقوم بو المراجع الحسابات، وبالتالي يحكم كمية الأدلة التي يجب أن يحصل عليها لتأييد المبالغ الواردة بالقوائم المالية، فادا كان هذا النظام قوي وفعال ويمكن الاعتماد عليه فإن المراجع يقمل كمية الأدلة المطلوبة، وعلى العكس إذا كان النظام ضعيفا ولا يمكن الاعتماد عليه فإن المراجع سوف يتوسع في الاختبارات والإجراءات والحصول على كمية اكبر من الأدلة لتعزيز رأيه على صحة هذه المبالغ الموجودة بالقوائم المالية.[4]

---

[1]- نوبلي نجلاء، العمري أصيلة، دور أدلة الإثبات في تحسين جودة عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الجزائرية، خالد أمّين عبد الله، علم تدقيق الحسابات -ناحية نظرية-، الطبعة الأولى،دار وائل للطباعة والنشر، عمان،2004، ص180-181.

[2]- مجلة المنهل الاقتصادي، العدد 2، الجزائر، 2012، ص 527-529.

[3]- المرجع نفسه، ص183.

[4]- أحمد حلمّي جمعة، مرجع سابق، ص191.

4- صحة الأرصدة من الناحية الحسابية:

هناك احتمالات كثيرة للوقوع في الخطأ الحسابي عند القيام بالعمليات الحسابية الأربع، وبخاصة الدورة المحاسبية الطويلة المتعددة المراحل التي تمر بها البيانات، ولهذا يقوم المراجع بالتأكد من هذه العمليات بنفسه ويتحقق من نتيجتها لتكون قرينة قوية.[1]

5- الاستفسار:

الاستفسار هو عبارة عن مجموعة الأسئلة الموجية إلى الشخص لديهمعلومات حول جانبمعين من جوانب نشاط العميل، ومن ثم فهي توجه عادة إلى العاملين لدى العميل، كما أنها تثار عادة خلال كل خطوة من خطوات عملية المراجعة، بدءا من التخطيط التمهيديللعملية إلى الاختبارات النهائية لأرصدة الحسابات، وبالطبع فإن هذه الأدلة للإثبات الشفهية الناتجة عن الاستفسارات تكون أقل صلاحية من أدلة الإثبات التي تنتج عن الفحص والملاحظة والمصادقات، ومع هذا فإن المراجع غالبا ما يعتمدعليها إلى حد ما، إلا أن التدعيم الحقيقي لمثل هذه الأدلة للإثبات الشفهية إنما يتمثل في أمانة وسمعة العميل، ويكون المراجع عادة ما يقاوم لشدة التعامل مع العملاء الذين يفتقدون هذه الأمانة فإنه يكون معه بعض الحق في الاعتماد على مزاعم العميل.[2]

6- الوجود الفعلي:

يعتبر الوجود المادي أو الفعلي من الأدلة والبراهين القوية في عملية المراجعة، فالوجود قرينة على صحة الأصل، ويستطيع المراجع أن يتحصل على درجة كبيرة من التأكد عند مشاهدة الأصل الموجود كالنقدية والبضاعة والأصول الثابتة الملموسة.[3]

7- الشهادات المقدمة من الغير: وهذهالشهادات تعني موافقة الغير أو اعتراضهمعلى مدى صحة أرصدة حساباتهم كما هي مقيدة بدفاتر المنشأة.[4]

8- المحادثات الشفهية: تعتبر المحادثات الشفهية مع بعض المسؤولين والعاملين في المنشأة من أدلة الإثبات المساعدة التي قد يتحصل المراجع عن طريقهاعلى بعض المعلومات المفيدة.[5]

---

[1]- خالد أمّين عبد الله، مرجع سابق، ص182.

[2]- **الركن الأول من التقرير يجب أن يحتوي على ما يلي:** تاريخ التقرير، اسم مكتب المراجع، رقم المراجع،

[3]- ولّيم توماس، أمرسون هنكي، مرجع سابق، ص263.

[4]- حازم هاشم الآلوسي، الطريق إلى علم المراجعة، والتدقيق، الجزء الأول، طبعة الوالي، الجامعة المفتوحة للنشر، ليبيا،2002، ص266.

[5]- المرجع نفسه، ص269.

المطلب الرابع: إعداد التقرير:

تكمل المسؤولية الأساسية لمراجع الحسابات في أن يبين للأطراف المستفيدة من تقريره ما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة أم لا.

أولا: الأركان الشكلية للتقرير:

بعد قيام المراجع بفحص وتقييم النتائج المستنبطة من أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها، أصبح هذا التقييم يشكل أساسا لإبداء الرأي بالقوائم المالية، ويتضمن التقرير العناصر التالية:[1]

1-عنوان التقرير: يجب أن يعنون تقرير المراجع بهذه العبارة في أعلى التقرير:

- تقرير مراجع الحسابات الخارجي المستقل.
- وذلك لتمييزه عن باقي التقارير المالية والإدارية التي تعدها إدارة الشركة وغيرها.

2- الجهة الموجهة إليها التقرير: وهي الجهة التي أصدرت للمراجع الأمر بالقيام بأعمال المراجعة فهي إما إدارة الشركة أو مساهمي الشركة المساهمة.

3-الفقرة الافتتاحية للتقرير: يجب أن تشمل الفقرة الافتتاحية للتقريرعلى النقاط التالية:

- أن يذكر المراجع القوائم المالية الذي راجعها بالاسم والفقرة التي تغطيها مثل الميزانية العمومية، قائمة الدخل.
- إن إدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وذلك لإزالة أي شك أو غموض عمن قام بإعداد هذه القوائم.
- إن مسؤولية مراجع الحسابات هي فقط إبداء الرأي الفني عمليا وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.

ثانيا: فقرة النطاق:

لقد كان التطرق للمراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة، حيث أن تمك المعايير المقررة تتطلب أن يتم تخطيط وانجاز عملية المراجعة على ضوء برنامج محدد للحصولعلى تأكيد بان هذه القوائم المالية لا تحتويعلى أخطاء جوهرية، إضافة إلى الفحص أدلة الإثبات على أسس اختباريه بما يعزز الإفصاح الوارد في القوائم المالية.

1- فقرة الرأي: يجب أن ينص تقرير المراجع عمى رأيه فيما إذا كانت القوائم المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة ووفقا لإطار التقارير المالية، إضافة لإشارته فيما إذا كانت القوائم المالية ملتزمةبالمتطلبات القانونية (التزاميا بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها).[1]

[1]-يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الوراق للنشر والتوزيع، الاردن،2007، ص256-258.

2- تاريخ التقرير: يجب عمى المراجع أن يؤرخ التقرير بتاريخ إكمال عملية المراجعة، وبما أن مسؤولية المراجع هي تقديم تقرير حول البيانات المالية المعدة والمقدمة من الإدارة، لذا فيجب على المراجع عدم إصدار تقريره بتاريخ يسبق تاريخ توقيع وموافقة الإدارة علىتلك البيانات.[2]

3- عنوان المراجع: يجب أن يتضمن التقرير اسم موقع محدد، وهو عادة المدينة التي يدير فيها المراجع مكتب المسؤول عن عملية المراجعة تمك.[3]

4- توقيع المراجع: يجب أن يوقع التقرير باسم مؤسسة المراجع أو بالاسم الشخصي للمراجع أو كلاهما معاوحسبما هو مناسب.[4]

ثالثا: أنواع التقارير:

يمثل الهدف الرئيسي لتقرير المراجع في إبداء رأيه حول القوائم المالية وعليه فإن هذا التقرير يختلف باختلاف رأيه، ويمكن التمييز بين أربعة أنواع من التقارير كما يلي:

1- الرأي بدون تحفظ (رأي النظيف): يعتبر التقرير النظيف الموضح لرأي المراجع الايجابي حولالمعلومات المحاسبية احد الأنواع القليلة، كونه يعبر عن تمثيل القوائم المالية لنتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي تمثيلا عادلا طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إذا يقوم هذا التقرير على أساس تبني نظام سليمللرقابةالداخلية بكل مقوماتهواجراءاته، وكذا على أساس سلامة المعالجة المحاسبية، أن هذا التقرير يدل على تبني المراجع لمعايير المراجعة المتعارف عليها من جهة ومن جهة أخرى سلامة الممارسة المحاسبية داخل المؤسسة، قد يمتنع المراجع عن إصدار التقرير النظيف نظرا لاعتبارات التالية:[5]

- عدم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كميا أو جزئيا.
- عدم تماثل الطرق المحاسبية من فترة إلى أخرى
- عدم كفاية الأدلة والإيضاحات الضرورية للمعالجة المحاسبية.
- غياب معايير المراجعة المتعارف عليها كعدم استقلالية المراجع بالنسبة للمؤسسة أو عدم سلامة نظام الرقابة الداخلية بالشكل الذي يسمح للمراجع بأداء مهمته في حدود الوقت المناسب، أو عدم إمكانية تطبيق إجراءات المراجعة كالمصادقات التي تؤكد صحة أرصدة حسابات الزبائن والموردين أو حساب البنك والى غير ذلك، أو في حالات أخرى كعدم توفر السجلات والدفاتر والمستندات أو عدم التأكد من البالغ التعويضات التي يجب أن تلتزمبها المؤسسة.

---

[1]- حازم هاشم الألوسً، مرجع سابق، ص296.

[2]- غسان فلاح الطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، الطبعة الأولى، دار المسيرة، للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص121.

[3]- المرجع نفسه، ص121.

[4]- المرجع نفسه، ص122.

[5]- محمد التهامًي طواهر، مسعود صدّقً، مرجع سابق، ص56-57.

2- تقرير عدم إبداء الرأي: إن تقرير عدم إبداء الرأي يكون عادة عند استحالة تطبيق إجراءات المراجعة التي يرى المراجع ضرورة استخدامها، كاستحالة حصولهعلى أدلة والبراهين التي تساعد على إبداء رأيه أو عدم كفاية نطاق الفحص بسبب القيود التي تضعها إدارة المؤسسة على نطاق عمليةالمراجعة أو بسبب ظروف خارجية عن إرادة هذه الأخير والمراجع على حد سواء.[1]

3- الرأي بتحفظ: يصدرالتقرير متحفظا أو مقيدا عندما يذكر المراجع في تقريره بعض الملاحظات أوالتحفظات التي يكون القصد منيا لفت النظر إلى انه لم يكن قادرا على القيام بالفحص وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها، ومن الظروف أو الأسباب التي تجعل مراجع الحسابات يتحفظ في تقريره نذكر منها ما يلي:

- تحفظات تتعمق بوجود قيود على نطاق الفحص (محدودية مجال الفحص الذي قام به)؛
- تحفظات تتعمق بالثبات والتجانس في تطبيق المبادئ المحاسبية.

4- الرأي السلبي(المعاكس):التقرير السلبي المعاكس هو عكس التقرير النظيف ويستخدم عادة في الأحوال التي لا تمثل فيها القوائم المالية لنتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي تمثيلا عادلا وصادقا يتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.[2]

خلاصة:

لجأت البنوك إلى استعمال التدقيق المالي كوسيلة رقابية للتحقق من الأحداث الاقتصادية وبياناتها المالية، وذلك ما ألزم المدققين بتطوير معارفهم في المجال البنكي من أجل فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المالية بالبنوك كونها تختلف نوعا ما عن باقي المؤسسات من جهة، وكون النشاط البنكي يتصف بدرجة كبيرة من المخاطرة وتعقد العمليات من جهة أخرى.

حيث يمكن للتدقيق في البنوك التجارية أن يلعب دوره الكبير في اكتشاف الأخطاء والتلاعبات وفق إبراز رأيه الفني والمحايد كوحدة واحدة في صدق وعدالة الأحداث الاقتصادية للبنك من جهة، ومن جهة أخرى يقوم بتدقيق مدى تطبيق البنك للقواعد الحمائية السارية في قانون دولة نشاط ذلك البنك للوقوف على قدرته في التصدي للمخاطر البنكية لضمان استمرار نشاطه.

[1]-يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص444-449.

[2]- المرجع نفسه، ص57.

الفصل الثاني:إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية

تمهيد:

لم تعد المخاطر قيد على الأعمال بل أصبحت مصدرًا هامًا من مصادر الميزة التنافسية، حيث باتت المخاطر جزءًا هامًا من بيئة الأعمال بصورة عامة، لدرجة أن بعض المنشآت أخذت تبحث بنفسها عن المخاطر رغبة في تحقيق عوائد مرتفعة، هذا وإن تجاهل المخاطر يمكن أن يهدد أكبر المؤسسات بالفشل، وينعكس هذا التهديد على سمعة المؤسسة واستقرارها المالي واستمرارية وجودها.

وتتعرض المنشآت المالية والتجارية إلى عدد من المخاطر المالية أثناء قيامها بأنشطتها اليومية، وبسبب الأثار الكبيرة لهذه المخاطر على سلامة واستقرار المنشآت، كان لزاما على القائمين على إدارة هذه المنشآت القيام بتحديد وقياس وإدارة هذه المخاطر بما يتوافق واستراتيجية وإمكانيات المنشأة المتاحة.

المبحث الأول: ماهية المخاطر:

تعد المخاطر المالية من المشاكل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات بمختلف أنواعها، لذا سنستعرض في مبحثنا هذا مفهوم المخاطر المالية وأنواعها وكذا أدوات قياس المخاطر المالية

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المالية

قبل التعريف بالمخاطر المالية لا بد من التطرق إلى مفهوم الخطر وهذا ما سنتطرق إليه في الفرع الأول من هذا المطلب.

أولا: مفهوم الخطر

1. يعرف **الخطر**: بأنه كل ما يهدد الإنسان في ذاته أو ماله أو ذويه من أحداث ضارة وهذا ما يعكس المعنى العام للخطر.

2. من المنظور القانوني: هو احتمالية وقوع حادث مستقبلا، أو حلول اجل غير معين خارج إدارة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه، أو يحدث ضرر منه.

3. من وجهة نظر التامين: الخطر في مجال التامين هو حادث مستقبل محتمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أي من الطرفينااللذين تم بينهما العقد.

4. من المنظور الرقابي: تمثل المخاطر بأنها الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية المؤسستورأسمالها.[1]

وكتعريف شامل نقول أن الخطر هو احتمالية تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أي هي عبارة عن انحراف الأرقام الفعلية والمتوقعة وهذا ما يؤثر على القرارات التي يمكن أن يتخذها جراء هذه الانحرافات.

ثانيا: مفهوم الخطر المالي

تختلف وتتنوع تعريفات المخاطر المالية، ومن خلال مطالعاتنا في الموضوع أمكننا التوصل إلى ما يلي:

1. الخطر المالي: هو عملية تتناول عدم اليقين الناتج من الأسواق المالية وتتضمن تقدير المخاطر المالية التي تواجه منظمة ووضع استراتيجيات إدارة متفقة مع الأولويات والسياسات الداخلية وتناول المخاطر المالية بشكل نشط قد يوفر للمنظمة ميزة تنافسية. كما تضمن أن الإدارة وهيئة التشغيل وذوي المصلحة ومجلس الإدارة على اتفاق على المسائل الأساسية للمخاطر وتستلزم إدارة المخاطر المالية اتخاذ قرارات تنظيمية حول المخاطر المقبولة أمام المخاطر غير ذلك والاستراتيجية السلبية بعدم اتخاذ أي إجراء هي قبول كل المخاطر بالتقصير.

[1]– بلعزوز قندوز وحبار، مرجع سابق، ص 30–32.

2. الخطر المالي: هو إمكانية حدوث انحراف مستقبلي يؤدي إلى اختلال النواتج المرغوبة في تحقيقها عما هو متوقع أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتم اتخاذه في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي.

ثانيا: تعريف الخطر

رغم انتشار مفهوم الخطر في الحياة العملية للأفراد والمؤسسات، ورغم تناوله من بل الكثير من الدراسات، فقد تعددت وجهات النظر حوله مما انعكس على وجود تعاريف كثيرة للخطر من أبرزها ما يلي: الخطر هو: " احتمال الخسائر نتيجة أحداث مثل تغيرات في أسعار السوق والأحداث قليلة الاحتمال الحدوث، ولكنها قد يترتب عليها خسارة عالية ومزعجة بشكل خاص بسبب أنها لا تكون متوقعة في الغالب، بمعنى أن المخاطر هي التغاير المحتمل للعوائد، حيث أن استبعاد المخاطر ليس دائما ممكنا أو مرغوبا فيه ففهمها خطوة هامة لتحديد كيفية إدارتها، وتحديد التعرضات والمخاطر يشكل أساس استراتيجية إدارة المخاطر المالية المناسبة".[1]

كما يعرف الخطر بأنه: " ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس، وبشكل أكثر دقة يقصد بالمخاطر: "الحالة التي يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة أو المتوقعة أو المأمولة".

وتعرف المخاطر بأنها "عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر، وذلك على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية أو العامة في الماضي".

المطلب الثاني: أنواع المخاطر التي قد تواجه البنوك التجارية

هناك طرق عديدة لتصنيف المخاطر وتقسيمها، وغالباً ما يعتمد التصنيف على الزاوية التي يتم من خلالها النظر للخطر، حيث يمكن النظر للمخاطر من المنطلق العام وبالتالي تقسيمها إلى مخاطر منتظمة **(Systemic Risk)** ومخاطر غير منتظمة **Unsystematic Risk.**

أو تقسيم المخاطر إلى فئات محددة مثل مخاطر مالية ومخاطر غير مالية **Financial and Non-Financial Risks .**

أولا: المخاطر المالية والمخاطر غير المالية[2] Financial and Non-Financial Risks

1. المخاطر المالية Financial Risk:

هي المخاطر الناشئة عن ممارسة النشاط المالي في المنشأة، وتعبر عن حالة عدم اليقين حول التدفقات النقدية المستقبلية، ما يؤدي إلى حدوث خسائر ناشئة عن عدم تحقق الهدف المالي، وكثيراً ما تكون

[1]- هورشر، خليل والعشماوي، 2008، ص 20.

[2]- محمد عادل ناولو، إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار سورية الفتاة، حلب-الجميلية، 2022، ص 4.

المخاطر المالية غير مستقلة عن بعضها البعض، فالمخاطر الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف ترتبط ارتباطاً قوياً بالمخاطر الناتجة عن أسعار الفائدة والعكس بالعكس.

تتكون المخاطر المالية بشكل أساسي من:

- **مخاطر الائتمان Credit Risk:** تعرف مخاطر الائتمان بأنهاالخسارة الناتجة عن تأخر أو عدم اكتمال تنفيذ التزامات المدين المالية وفقاً لشروط عقد الائتمان.

ومن الملاحظ أن هذه الشروط لا تتمثل فقط بالالتزام المالي والمتمثلة بسداد مبلغ الائتمان مع الفوائد المترتبة عليه في تاريخ الاستحقاق، لكن تمتد لتشمل أيضاً الالتزام بتوجيه مبلغ الائتمان وفقاً لما حدده عقد منح الائتمان، وكمثال على ذلك قد يمنح المصرف مبلغ الائتمان للعميل من أجل ممارسة نشاط تجاري محدد في عقد منح الائتمان في حين أن العميل لا يلتزم بهذه الأنشطة المحددة في العقد ويوجه المبلغ لممارسة أنشطة أخرى؛

- **مخاطر السيولة Liquidity Risk:** تنشأ مخاطر السيولة من تمويل الموجودات طويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل، ما يجعل المطلوبات عُرضة لمخاطر إعادة التمويل.

تعني مخاطر السيولة "عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها أوارتفاع تكاليف الحصول على التمويل اللازم لنشاطها" ويتكون خطرالسيولة من مصدرين رئيسيين:

- **المصدر الأول:** عدم قدرة المنشأة على تحقيق عملية التوافق بينأجال استحقاق الأصول والخصوم.
- **المصدر الثاني:** صعوبة الحصول على التمويل اللازم عند الحاجةلتغطية الالتزامات.[1]

- **مخاطر السوق Market Risk:**تعكس مخاطر السوق الحساسية للتغيرات السلبية أو غير المرغوبة في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات وأسعار الأصول، مسببةً بذلك خسائر في الأرباح أو في المال، وبالتالي تُعبر مخاطر السوق عن حالة عدم اليقين بالقيمة السوقية المستقبلية للأصول والخصوم ناتجة عن حالتين اثنتين ترتبط الحالة الأولى بوضع الاستثمار أي انخفاض قيمة استثمار معين وفقاً لتغيرات خاصة بقطاع استثماري دون غيره من القطاعات، في حين تتعلق الحالة الثانية بالوضع العام للسوق.

2.المخاطر غير المالية Non-Financial Risks[2]:

تُعرف المخاطر غير المالية بأنها "الخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والناس والأنظمة والأحداث الخارجية، وقد تزايد الاهتمام بالمخاطر غير المالية في الآونة الأخيرة بسبب الخسائر المتزايدة الناتجة عنها. وتتكون المخاطر غير مالية من مخاطر التشغيل والمخاطر الإستراتيجية والمخاطر السياسية.

[1]- محمد عادل ناولو، مرجع سابق، ص 5.

[2]-المرجع نفسه، ص 6-7.

➢ **مخاطر التشغيل Operational Risk:** تُعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية مخاطر التشغيل على أنها الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والناس والأنظمة أو بسبب الأحداث الخارجية". حيث أكدت اللجنة على أهمية مخاطر التشغيل ودراستها والبحث عن مسبباتها إلى جانب مخاطر السوق ومخاطر الائتمان نظراً للخسائر الكبيرة الناتجة عنها، وأشارت إحدى الدراسات التي قدمتها اللجنة أن نسبةمخاطر التشغيل من رأس المال الاقتصادي تتراوح من 15 إلى 25 من إجمالي المخاطر التي يتعرض لها رأس مال المصرف.

➢ **المخاطر السياسية Political Risk:**تأخذ المخاطر السياسية أهمية كبيرة بالنسبة للمنشآت الدولية التي تنتشر فروعها في بلدان مختلفة، ولقد أخذت المخاطر السياسية أو ما يعرف بمخاطر الدولة بعداً متزايداً في دراسة المخاطر خصوصاً بعد مجموعة من الأحداث التاريخية تمثلت بدايةً في الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة وأزمة النفط عام 1973 وما واكبته المتغيرات السياسية حتى يومنا هذا. وتعرف المخاطر السياسية بأنها "الخسائر الناتجة عن التغيرات في بيئة الأعمال والمستمدة من التغيرات السياسية مما يؤثر سلباً على أرباح وأهداف المنشأة"؛

➢ **المخاطر الاستراتيجية Strategic Risk:**تعرف بأنها المخاطر الحالية أو المحتملة على الأرباح ورأس المال الناتجة عن القرارات السلبية أو التنفيذ غير المناسب للقرارات، أو عدم الاستجابة للتغيرات في بيئة العمل الداخلية أو الخارجية.

ثانيا:المخاطر المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة[1]Unsystematic RisSystemic and

❖ **المخاطر المنتظمة:** المخاطر المنتظمة أو السوقية أو العادية) هي المخاطر التي تصيب سوق الأوراق المالية بمجملها، أي أنها شاملة بطبيعتها وبالتالي لا يقتصر تأثيرها في شركة معينة أو قطاع معين، لذلك لا يمكن التخلص منها بالتنويع ولا بد من الإشارة إلى أن أسعار جميع الأوراق المالية تتأثر بهذه العوامل بنفس الاتجاه ولكن بدرجات متفاوتة؛

وتعتبر العوامل المتعلقة بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كالإضرابات العامة أو حالات الكساد أو ظروف التضخم أو أسعار الفائدة أو الحروب أو الانقلابات السياسية .... إلخ هي المؤدية إلى تلك المخاطرة.

❖ **المخاطر غير المنتظمة:** المخاطر غير المنتظمة أو غير السوقية أو غير (العادية هي المخاطر الناجمة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين، وليس لها تأثير على سوق الأوراق المالية بمجمله، ويمكن التخلص منها بتنويع المحفظة الاستثمارية.

[1]– محمد عادل ناولو، مرجع سابق، ص 8.

وتعتبر العوامل المرتبطة بشركة ما أو قطاع معين كحدوثاضطراب عمالي أو أخطاء إدارية أو ظهور اختراعات جديدة.... إلخ هيالمسببة لهذه المخاطر.

الشكل رقم 01: مصادر تركز المخاطر المالية

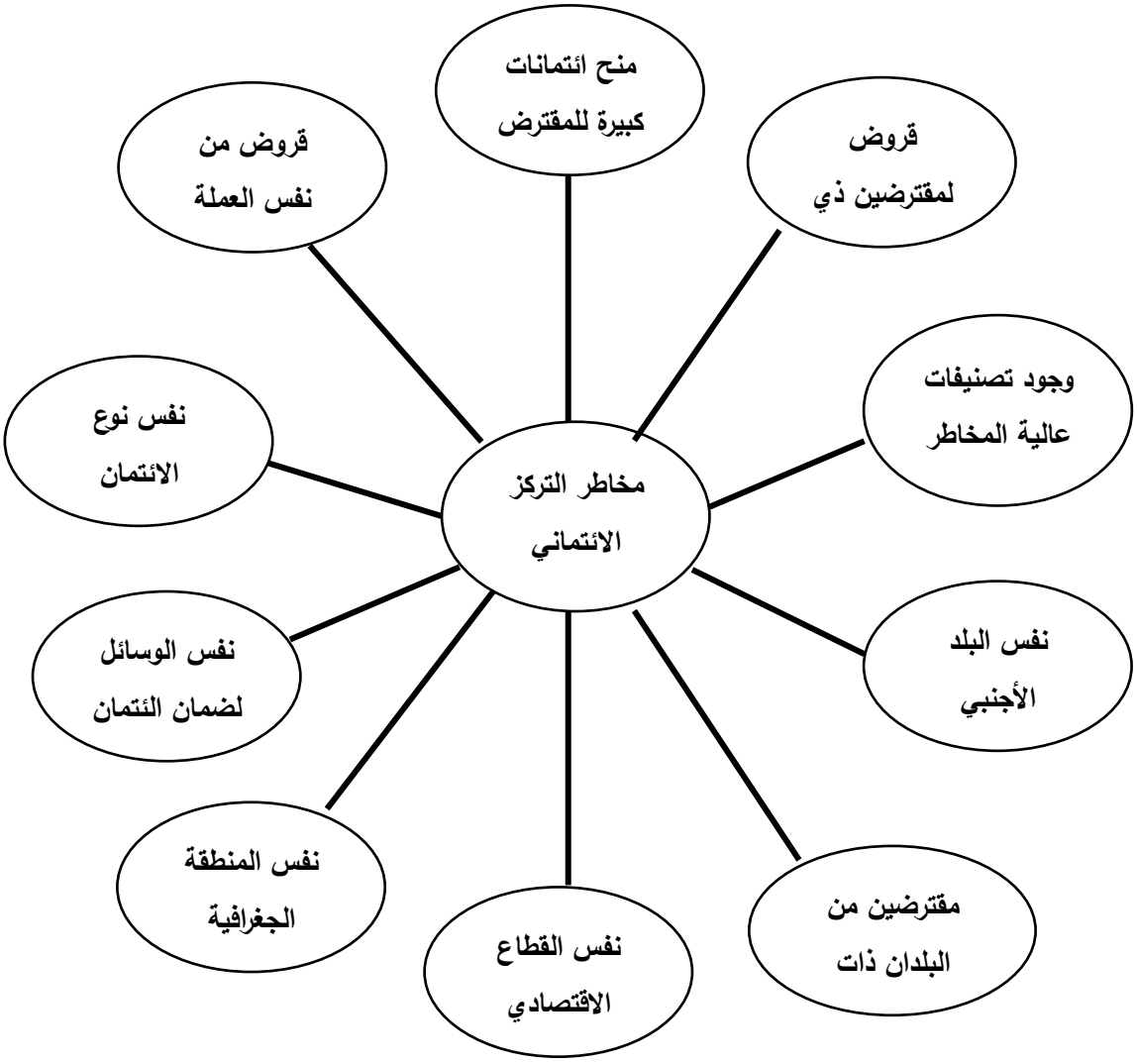

المصدر: عصام إسماعيل، مخاطر التركز الائتمان في المؤسسات المالية والمصرفية، صندوق النقد العربي سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 12، ص 12.

المطلب الثالث: مؤشرات وأدوات قياس المخاطر المالية

قبل تحديد مراحل إدارة المخاطر وجب علينا التطرق إلى أدوات أو تقنيات إدارة المخاطر، والتي يعتبر اختيار أداة منها لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك من أهم مراحل إدارة المخاطر وأدقها.

أولا: أدوات إدارة المخاطر المالية

ويمكن تبيان أدوات إدارة المخاطر البنكية في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: أدوات إدارة المخاطر المالية في البنوك

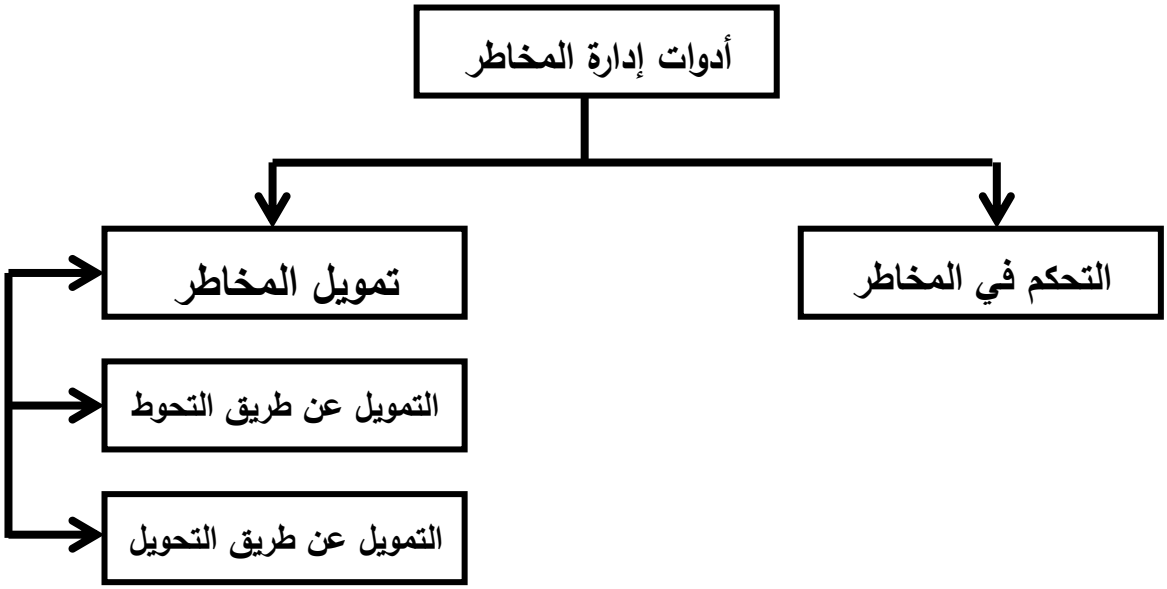

المصدر: طارق عبد العال،حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية بدون ط الاسكندرية – مصر، 2003، ص 52.

1.التحكم في المخاطر: يقصد بتقنيات التحكم في المخاطر أن تقلل بأدنى تكاليف ممكنة، وتشتمل هذه التقنيات تحاشي المخاطر والمداخل المختلفة إلى تقليل المخاطر من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة، وفي حالة تحاشي المخاطر يرفض الفرد أو المنظمة تقبل التعرض لخسارة ناشئة عن نشاط معين.[1]

2. تمويل المخاطر: يركز هذا الأسلوب على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث، ويأخذ تمويل المخاطر بالدرجة أساسية شكلين هما:[2]

✓ **التحوط:** وهو من الطرق التي تمول الخسارة الناتجة عن أخطار الأسعار وتتمثل في إقراض أو استقراض العملات المختلفة أو عقود تجارية للشراء والبيع مثل عقود المشتقات المالية الأربعة وهي: عقود الخيار، العقود المستقبلية، العقود الآجلة وعقود المبادلة؛

✓ **التحويل:** وهو من طرق تمويل الخسائر عن طريق عقود يتم بمقتضاها مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكيته لهذا الشيء.

ثانيا:مراحل إدارة المخاطر

تقوم عملية إدارة المخاطر بعمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها موضع دراسة المخاطر ويتم ذلك بتطبيق خمس مراحل أساسية على النحو التالي:

✓ **تعريف المخاطر**: وهي المرحلة الأساسية الأولى للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل؛

[1]– إيمان شواهدة، مذكرة إدارة المخاطر المالية فى البنوك التجارية وفق مقررات بازل، جامعة ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016-2017، ص17.

[2] – عاطف عبد المنعم، وآخرون، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، دون ط، الاسكندرية – مصر، 2008، ص 06.

- ✓ **تحليل المخاطر**: ويتم بها تصنيف الخطر والوقوف على مصادره الأصلية؛
- ✓ **تقييم المخاطر**: من خلال الآثار التي يحدثها كل خطر واحتمال حدوث كل خطر؛
- ✓ **التحكم في المخاطر**: وبها يتم تحديد أي الطرق تستخدم لتقليل الخطر وآثاره؛
- ✓ **المراقبة والمتابعة الدورية**: لاستكشاف أي مصادر خطر جديدة والتحكم في مخاطر سابقة.

ثانيا: مؤشرات وأدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية

فالبنوك هناك العديد من المؤشرات التي تقيس المخاطر إلى جانب النسب المالية كأدوات للتحليل الماليويمكن ذكرهما من خلال الجدولين التاليين:

1. أهم المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر المالية:

الجدول التالي يبين أهم النسب المستخدمة في حساب المخاطر المالية في البنوك:

الجدول رقم 05: أهم المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر المالية

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	✓ صافي أعباء القروض/إجمالي القروض؛ ✓ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/إجمالي القروض؛ ✓ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ القروض التي استحقت ولم تسدد.
مخاطر السيولة	✓ الودائع الأساسية/إجمالي الأصول؛ ✓ الخصوم المتقبلة/إجمالي الأصول؛ ✓ سلم الاستحقاقات النقدية.
مخاطر سعر الفائدة	✓ الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة/إجمالي الأصول؛ ✓ الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة/ إجمالي الخصوم؛ ✓ الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة.
مخاطر أسعار الصرف	✓ المركز المفتوح في كل عملة/ القاعدة الرأسمالية؛ ✓ إجمالي المراكز المفتوحة/القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	✓ إجمالي الأصول/ عدد العمال؛ ✓ مصروفات العمالة/عدد العاملين
مخاطر رأس المال	✓ حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول؛

	✓ الشريحة الأولى في رأس المال/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة؛ ✓ القاعدة الرأسمالية/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر أفراد، إدارات، شركات، بنوك، إدارة الجامعية، ب. ط، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 239.

2. أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية:

✓ **النسب المالية:** التحليل بواسطة النسب من أهم الطرق التي تسمح للبنك بتشخيص وتقييم وضعية المؤسسة، ويوجد عدد كبير من النسب المالية واستعمالها يتوقع على نوعية القروض المطلوبة ومدى تحليلها للأخطار، وتضم هذه النسب عدة أصناف، سنوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية "النسب المالية"

النسب المالية	نوع النسب المستخدمة في القياس	الشرح
نسب الهيكل المالي	**1.نسب رأس مال العامل**= الأموال الدائمة/الأصول الثابتة.	إذا كانت 1 >: فالأموال الدائمة تغطي كل الأصول الثابتة والعكس صحيح.
	2. نسبة الاستقلالية المالية=الأموال الخاصة/مجموع الديون	ويستحسن أن تكون أكبر أو = 0,66 وهذا يترجم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها
	3.نسبة التمويل الخارجي= الديون/الأصول	ويستحسن أن تكون هذه النسبة أقل أو = 0,5
نسب السيولة	**1.نسبة السيولة العامة**=الأصول المتداولة/ديون قصيرة الأجل	فإذا كانت أكبر 1: يعني وجود هامش أمان كافي.
	2.نسبة السيولة المحدودة=(القيم المحققة+القيم المتاحة) /ديون قصيرة	تمكن من قياس حصة الديون القصيرة بالوصول إليها، باستعمال القيم المحققة والقيم المتاحة.
	3.نسبة السيولة الفورية=القيم الجاهزة/الديون قصيرة الأجل	تعبر عن مدى إمكانية المؤسسة على المواجهة الفورية لديونها القصيرة الأجل، باستعمال قيمها الجاهزة.

نسب النشاط	**1.نسبة دوران المخزون**= رقم الأعمال/متوسط المخزون	تمثل عدد المرات دوران المخزون في السنة، فإذا كان الدوران سريعا فإن المؤسسة تتوفر على السيولة فلا يمثل خطر عدم السداد بالنسبة للبنك.
	2.نسبة دوران الزبائن= (حقوق الزبائن+أوراق القبض) /رقم الأعمال	وتبين النسبتان الأخيرتان على التوالي: المدة اللازمة لتحصيل الديون، والمدة الممنوحة لتسديد ديون، ومن الأحسن.
	3.نسبة دوران المردودين= (ديون الموردين+أوراق الدفع)/المشتريات	
نسب المردودية (الربحية)	**1.نسبة المردودية الاقتصادية**=الربح الصافي/مجموع الأصول	وتقيس فعالية المؤسسة في إستعمال مواردها.
	2.نسبة المردودية المالية= النتيجة الصافية/الأموال الخاصة	وتسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على إيجاد رؤوس أموال جديدة، فإذا كانت كبيرة فيمكن من إيجاد رؤوس أموال جديدة.
	3.نسبة المردودية الصافية للاستغلال= نتيجة الاستغلال/رقم الأعمال بدون ضريبة	تقوم هذه النسبة بقياس المؤسسة على الربح حتى بعد خصم كل تكاليف الاستغلال.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:سعيدة بورديمة، التسيير المالي، مطبوعة دروس موجهة لطلبة، محاضرة غير منشورة، قسم علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015/2014، ص 40-46.

المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر المالية واستراتيجية التعامل معها:

ترافق المخاطر حياة الإنسان من المهد إلى اللحد، فهي الصديق الودود الذي لا يفتر عن صاحبه لحظةً واحدة، ومن هنا أخذ الإنسان يسعى جاهداً إلى التنبؤ بالمخاطر المحيطة به على مختلف مستوياتها وإعداد العُدة اللازمة لمواجهتها.

وبالنظر إلى الصعيد المالي والمصرفي نجد بأن مفهوم المخاطر بدأ يبرز ويتعاظم دوره يوماً بعد يوم، خاصةً بعد ظهور العولمة المالية وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض، وظهور أدوات وأساليب تمويل جديدة، فهو واقع مفروض على المنشآت التجارية والمالية بحيث تقف عاجزةً عن النأي بعيداً عنه، وبالتالي فقد أخذ هذا المفهوم حيزاً كبيراً من اهتمام وأبحاث علماء المالية والمصرفية، فقال أحدهم بأن المخاطر موجودة في كل مكان، وقال البعض الآخر بدون مخاطر لا يمكن للشركة أن تنمو وتتطور وبدون مخاطر لا يوجد أرباح.

وبناءً عليه فقد أضحت المخاطر المالية والمصرفية حديث العصر مسألة لا تقبل المساومة، لذلك شرعت المنشآت التجارية والمالية إلى إدراج إدارة جديدة لديها تُدعى بإدارة المخاطر مهمتها تحديد المخاطر التي تهدد الأصول والقدرة الإرادية وقياس هذه المخاطر والسيطرة عليها.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المالية:

لقد بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة انتشرت من مؤسسة إلى أخرى، وعندما قررت رابطة مشتري التأمين تغير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين 1975 كان التغيير إشارة إلى أن تحولا ما لا يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر، بالإضافة إلى ذلك قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة الامتحانات يحصل فيها الناجحون على دبلوم إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهجالدراسي لهذا البرنامج في 1973 وأصبح الاسم للمتخرجين من البرنامج زميل إدارة المخاطر" لأنه في الواقع كثيرا من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الأعمال وتطبيقها فيه.[1]

❖ **تعريف إدارة المخاطر:**

تعرف إدارة المخاطر بأنها "تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه، وتحديد وسائل مواجهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب".[2]

[1]– محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، الأردن، 2006، ص 57-58.

[2]– أسامة عزمي شقيري نوري موسى إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار حامد، الأردن، 2007، ص 55.

كما تعرف على أنها منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي التي تقع إلىالحد الأدنى".[1]

كما يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها عبارة عن : إعداد الدراسات قبل وقوع الخسائر أو بعد حدوثها بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة مع محاولة تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها أو استخدام الأدوات التي تؤدي إلى دفع حدوثها أو عدم تكرار مثل هذه المخاطر، أي حماية صورية للمنشأة بتوفير الثقة لدى المودعين والدائنين والمستثمرين وحماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح".[2]

المطلب الثاني: أهداف وخطوات إدارة المخاطر المالية:

أولا: أهداف إدارة المخاطر المالية

لا يكفي الحديث عن هدف واحد لإدارة المخاطر مثلما لا يكفي أيضا الحديث عن هدف واحد للمؤسسة، حيث لا تقل أهداف وظيفة إدارة المخاطر أهمية عن أهداف القطاعات والأقسام الأخرى في المؤسسة، وبالتالي تقدم معظمالمؤسسات التوجيه والإرشاد لصناع القرار.

يطرح معظم الباحثين أهدافا متعددة لإدارة المخاطر والهدفان الرئيسيان يتمثلان في:

- ✓ التخفيف من تأثيرات المخاطرة؛
- ✓ تقليل التكلفة إلى الحد الأدنى.

وعليه فإن أهداف إدارة المخاطر تنطوي في أربع نقاط المتمثلة في:

1. البقاء والاستمرارية: إن الهدف الأول لإدارة المخاطر هو البقاء وضمان استمرارية وجود المنظمة، فالهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو الحفاظعلى بقاء المؤسسة ككيان اقتصادي يفرض وجوده في بيئة الأعمال، ويمكن ترجمة هذا الهدف في جملة بسيطة" تفاديالإفلاس".

2. استقرار الأرباح: تساهم إدارة المخاطر في الأداء الإجمالي للشركة بخفض التكاليف الناتجة عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقلمستوى وهو هدف مرغوب في حد ذاته.

3. تقليل القلق: إن القلق يستنزف طاقة هائلة حيث يكون من الأجدر والأحسن أن توظف بشكل أكثر إنتاجية، فراحة البال تأتي من الأمان الذي يمنحه استراتيجية إدارة المخاطر.

4. تعظيم القيمة: إن الهدف النهائي لإدارة المخاطر هو نفس الهدف النهائي للوظائف الأخرى في أي مؤسسة وهو تعظيم قيمة المنظمة.[3]

---

[1]– طارق عبد العال حماد مرجع سبق ذكره، ص ص 50، 51

[2]– سمير عبد الحميد رضوان، حسن المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الأردن، ص 405.

[3]– مرغاد أمال، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 14– 15.

الجدول رقم 07: أهداف إدارة المخاطر

أهداف ما بعد الخسارة	أهداف ما قبل الخسارة
البقاء	الاقتصاد (التوفير)
مواصلة النشاط	تقليل التوتر
استقرار الأرباح (أو المكاسب)	أداء الالتزامات المفروضة خارجيا
استمرارية النمو	المسؤولية الاجتماعية

المصدر: مرغاد أمال، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 14، 15.

ثانيا: خطوات إدارة المخاطر المالية

تمر عملية من أجل تحديد المخاطر المالية المحتملة، وتقييم شدتها، وتحديدكيفية إدارتهاتلك الخطوات التي تتمثل فيما يلي:

1. تحديد المخاطر: بعد تحديد المخاطر أولى خطوات عملية إدارة المخاطر المالية، إذ يتم النظر في جميع الحالات أو الأحداث المحتملة التي يمكن أن تحدث تأثيرا سلبًا من الناحية النقدية.

وفي هذه المرحلة، يمكن استخدام نهجا استباقيا للتعرف على التهديدات المالية، من أجل حماية التدفق النقدي للشركة، إذ يتم دراسة البيانات المالية للشركة، مع تحديد حالتها وتحديد المخاطر المحتملة، وتحديد تدفقات الإيرادات الرئيسية وكيف تؤثر شروط الائتمان الاستهلاكي عليها، إلى جانب فحص كيف يتغير التدفق النقدي بمرور الوقت.

وهناك عدة أدوات تستخدم للمساعدة في تحديد المخاطر المالية وهي:

- ✓ تحليل الوضع المالي الراهن؛
- ✓ عصف ذهني للمخاطر المالية من خلال ورشة عمل؛
- ✓ استخدام المخاطر المالية السابقة كمرجع؛
- ✓ إجراء مقابلات مع الأطراف والخبراء الداخليين والخارجيين؛
- ✓ استخدام قوائم مرجعية محددة مسبقا للمخاطر المالية؛
- ✓ استخدام تقنيات التحليل الإحصائي لتحديد مجالات مخاطر الشركة؛
- ✓ دراسة بيانات المراكز المالية؛
- ✓ استكشاف نقاط الضعف داخل خطة تشغيل الشركة. استعراض الميزانيات العمومية للشركات.

2. تقييم المخاطر وتحديدها: بعد جمع المخاطر المالية في قائمة، تأتي خطوة تقييم المخاطر وتقديرها بشكل كمي حتى يمكن تحديد أولوياتها بطريقة مناسبة، وتُعد هذه الخطوة ضرورية للتعامل مع المخاطر الشديدة بشكل أسرع من المخاطر ذات الخطورة الأقل.

ويمكن تقييم المخاطر المالية من الناحيتين النوعية والكمية، وفي مجال التمويل، ينصب التركيز أكثر على التقييم الكمي للمخاطر، ولكن دون إغفال التقييم النوعي.

3.تحديد استراتيجيات إدارة المخاطر: تُستخدم استراتيجيات مختلفة لإدارة المخاطر، طبقًا لشدة كل خطر، ويجب أن تعكس الاستراتيجية المختارة بشكل مناسب طبيعة الخطر، والوضع الحالي للفرد أو الشركة، وهو ما يعين على فهم المخاطر بشكل كامل، قبل اتخاذ القرار، وتتمثل استراتيجيات إدارة المخاطر فيما يلي:

- ✓ **تجنب المخاطر:** في هذه الاستراتيجية يتم القضاء على الأنشطة التي قد تعرض المنظمة للمخاطر؛
- ✓ **الحد من المخاطر:** وفيها يتم التخفيف من الخسائر المحتملة أو شدة الخسائر؛
- ✓ **نقل المخاطر:** أي نقل المخاطر المالية إلى طرف ثالث؛
- ✓ **الاحتفاظ بالمخاطر:** أي قبول مخاطر معينة بجميع نتائجها السلبية.

وفي هذه المرحلة، يجب وضع استراتيجية للتعامل مع المخاطر المالية بطريقة فعالة من حيث التكلفة، من خلال اختيار الضوابط المناسبة للمساعدة على التخفيف من تلك المخاطر أو إدارتها بنجاح في حالة حدوثها.

4.تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر: في هذه المرحلة يجب الوضع في الاعتبار شدة الخطر، وهل هو مقبول أم لا، وما الذي فعلته الأطراف الأخرى لإدارة مخاطر مماثلة في الماضي، ومدى فاعلية تلك الاستراتيجيات.

5.رصد فاعلية الإستراتيجية في إدارة المخاطر: إذ يجب رصد المخاطر المالية باستمرار، لأن هناك مخاطر جديدة قد تنشأ أو قد تتغير المخاطر الحالية إلى جانب ضرورة رصد مدى فاعلية استراتيجيات المنفذة في إدارة تلك المخاطر، مع الإبلاغ عنها لضمان إدارة المخاطر المالية على النحو الأمثل.

المطلب الثالث: مبادئ إدارة المخاطر المالية ومراحل وأساليب إدارتها والتعامل معها:

تعتبر إدارة المخاطر البنكية عنصرا هاما لضمان السير الحسن للنشاط البنكي وضمان الوصول إلى الأهداف الموضوعة، إذ لها مبادئ وعناصر يجب مراعاتها والالتزام بها ومراحل يجب المحافظة على ترتيبها، أما طرق التعامل مع المخاطر فتختلف باختلاف الخطر.

أولا: مبادئ إدارة المخاطر البنكية

يعتبر مبدأ إدارة المخاطر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة للمخاطر التي يواجهها البنك، وتلعب إدارة المخاطر في المصارف دورا قياديا في تعريف الأهداف والطرق والوسائل والفلسفة في التعامل مع المخاطر. ولا شك أن نجاح أي بنية لإدارة المخاطر لدى أي بنك يعتمد كليا على مدى التزامه بالأنظمة الداخلية والتشريعات السارية وبالأطر المحددة والأهداف الواضحة وعلى مدى استعداده للتعامل مع المخاطر المعنية.

ونظرا لأهمية إدارة المخاطر، فإنه ينبغي على أي بنك تطبيق المبادئ التالية:[1]

1. دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

✓ تقع مسؤولية إدارة المخاطر في النهاية بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة الذي يعتبر المسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك. لذا يتوجب عليه فهم المخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء؛

✓ وفي إطار هذه المسؤولية يجب على مجلس الإدارة إقرار استراتيجية وسياسات إدارة ومواجهة المخاطر وتشجيع القائمين على إدارة البنك على قبول وأخذ المخاطر بعقلانية وذكاء في إطار هذه السياسات وتجنب المخاطر التي يصعبعليهم فهمها، وتكون الإدارة التنفيذية مسؤولة أمام مجلس الإدارة عن تطبيق استراتيجيات وسياسات البنك المتعلقةبإدارة المخاطر؛

✓ أن يكون المجلس الإدارة لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر والتي قد تشمل في عضويتها بعض أعضاء المجلس والجهاز التنفيذي بالمصرف ويناط بهذه اللجنة مسؤولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استنادا إلى الإستراتيجيةالعامة للبنك.

2. السياسات والإجراءات:

[1]– قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية توصيات اللجنة العربية للرقابة المصرفية أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (صندوق النقد العربي)، الإمارات العربية المتحدة، 2003 www.amf.org.ae/ar/publications/awraq-bhthyt/qdaya wmwady-fy-alrqabt-almsrfyt-twsyat-alljnt-alrbyt-llrqabt-almsrfyt تم التصفح بتاريخ 30 مارس 2024، 23:34.

✓ كون جميع الوظائف والمسؤوليات بما فيها مسؤولية رفع التقارير محددة وواضحة لتغطية جميع أنواع المخاطر التي يواجهها البنك؛

✓ أن تقوم دائرة إدارة المخاطر بتطبيق سياسات المخاطر والتأكد من أن الممارسات والنشاطات البنكية التي يقوم بها البنك تتم وفق تلك السياسات والحدود المعتمدة وأي تعليمات ولوائح أخرى من الجهات ذات العلاقة ويتعين أن تكون تلك الممارسات والنشاطات مفهومة جيدا من قبل القائمين على إدارة البنك والموظفين ذوي العلاقة، وأنه قد تم تقييم ودراسة تلك الممارسات والنشاطات قبل اعتمادها، وأنه قد تم وضع نظام شامل لمراقبتها بشكل مستمر ودوري، وأن يتم إخطار مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي بالبنك بشكل دوري، ولأغراض احترازية أيضا عن أي تطورات قد تطرأ على تلك النشاطات والممارسات؛

✓ أنيتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك، وبالأخص مخاطر الائتمان والسوق والسيولة. ويشترط أن تكون لدى كل مسؤول مخاطر الدراية والخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات ومنتجات وسياسات البنك ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة بمجال اختصاصه.

3. نظم القياس والمتابعة:

✓ ضرورة وجود منهجية ونظام محدد القياس ومراقبة المخاطر لدى البنك وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل إجمالي ودقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملائته الرأسمالية.

✓ لابد من تقييم الموجودات وخصوصا الاستثمارية منها على أساس القيمة العادلة إن وجدت، أو سعر السوق أو السعر الذي يتم تحديده باستقلالية عن المتعاملين في حالة عدم توفر سعر السوق، وذلك كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.

✓ ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر توفر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية تفصيلية وشاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها البنك.

4. الرقابة الداخلية:

✓ ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلي مستقلة تتبع مجلس إدارة البنك مباشرة وتقوم بالتدقيق على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر.

✓ لا بد من وضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع الدوائر بالبنك، ومن هذه الضوابط "على سبيل المثال لا المعاملات والأسعار، الحصر" أسلوب التوافق الدوري بين الحسابات، والفصل بين الوظائف والمهمات، والتحقق من سير وضوابط إنهاء المعاملات الحسابية، وغيرها من الضوابط اللازمة لجميع الدوائر، كما يجب العمل بمثل هذه الضوابط باستقلالية عن الدائرة التجارية المعنية في البنك.

✓ لا بد من وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية للبنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات.

✓ يجب وضع خط للطوارئ، معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات وموافقا عليها ومعروفة جيدا من قبل المسؤولين ذوي العلاقة وذلك للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة أو تعطل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات وبحد الارتباك، ويجب أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري.

5. المبادئ العامة:[1]

✓ إن أهداف وسياسات ونتائج إدارة المخاطر لا بد أن تكون المحرك والمؤثر الرئيسي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية لدى البنك. وللمحافظة على فعالية إدارة المخاطر، فإنه يتعين التريث قبل إجراء أي تغيير في السياسات والاستراتيجيات نتيجة لأي تغيير في عوامل السوق؛

✓ وجود بيئة عمل مناسبة تتميز بالحوار المفتوح بشأن المخاطر؛

✓ أن يتم تخصيص رأسمال البنك حسب مقدار ونوعية المخاطر التي تواجهها الدائرة التجارية، وأن يكون حجم عمل أي دائرة تجارية لدى البنك مرتب بمقدار كمية رأس المال المحددة لها؛

✓ أن يكون للدوائر المساندة لدى البنك دور فعال ومتمم لمهمة إدارة المخاطر.

ثانيا: مراحل إدارة المخاطر البنكية

تحاول إدارة المخاطر جمع المعلومات الممكنة وإعداد التقارير اللازمة إذا كانت المخاطر غير متوقعة، وتشمل هذه التقارير على خطة تركز على المراحل المتبعة في إدارة المخاطر المعنية والاستعداد لها في حال تفاقمها:[2]

❖ **تحليل الخطر:** ويقصد به تحليل المتغيرين التاليين والتساؤل عنهما: لماذا تكرار حدوث الخطر جد مرتفع؟ هل من الممكن تقليصه أو تدنيته؟؟ ما هي الترتيبات المطلوبة لذلك وما هي تكلفتها؟ لماذا نتاج الحدث تظهر جد مرتفعة؟ وهل من الممكن تدنيه أو تقليص المبلغ؟ بأي ترتيبات وبأي تكلفة؟

ووفق الإجابة المترتبة عن هذا التحليل، يمكن اتخاذ المقاييس والترتيبات اللازمة مثل: تعزيز الرقابة الداخلية من أجل التطبيق السليم والدقيق للسياسات والإجراءات وضع إجراءات جديدة للرقابة، تطوير أدوات تسيير جديدة، تغيير السياسة التجارية ...الخ.

❖ **درجة قبول الخطر:** إن الخطر يمكن أن يرفض باعتباره غير مقبول. كما أنه يمكن ان يكون مقبولا لأسباب عدة، منها: عدم أهمية الأثر المترتب عن الخطر، فالخطر مصدر للربح، الخطر لا يمكن تجنبه ولا مفر منه، كما يمكن قبول الخطر ولكن وفق حدود معينة.

---

[1]– أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مرجع سبق ذكره، ص71.

[2]– خروبي وهيبة، دور الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في تفعيل أداء البنوك التجارية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك جامعة البليدة ،2، 2016/2017، ص 76.

إن القرار الأول يتمثل في تحديد درجة قبول الخطر وذلك على أساس النتائج التي يمكن أن تنجر عنه، وبالتالي يمكن في هذا الإطار توظيف ثلاث مقاربات لقبول المخاطر وهي: مقاربة التكلفة الربح، مقاربة الضمان المطلق، المقاربة المختلطة.

فإذا كانت مثلا قيمة الخسائر المترتبة عن عجز المقترضين غير مقبولة (غير مرضية مقارنة بالنواتج أو الإيرادات المترتبة عن هذه العملية، يجب تحليل المتغيرات التي تحدد هذه النتيجة السلبية وهي: احتمال العجز، الخسارة عند العجز، وضعف إيرادات العملية وبعد التحليل والتشخيص، يمكن اتخاذ الترتيبات اللازمة وتقدير تكلفتها، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب وتخطيط الأنشطة اللازمة لذلك.

❖ **القرار:** عادة مايتم اتخاذ القرار في إطار لجان متخصصة تجمع أعضاء من الإدارات المعنية، الإدارة العامة، لجنة المخاطر، لجنة إدارة الأصول والخصوم لجنة الالتزامات ...الخ. حيث يتم في الأخير تقرير تلك الحدود أو تأكيدها من طرف الإدارة العامة مع تزكية من طرف مجلس الإدارة.

❖ **اختيار الاستراتيجية الملائمة:**بعد اتخاذ القرار المناسب تتم ترجمته إلى استراتيجية إلغاء، تقليص أو الحفاظ على الخطر. على أن يترجم هذا القرار بخطة وموازنة مع تحديد الآجال والمسؤولية والمتابعة.

نستخلص مما تقدم أن إدارة المخاطر البنكية عملية تتم عبر مراحل منظمة ومتكاملة فيما بينها بما يسمح بالتنبؤ بالمخاطر، ومن ثم اتخاذ الترتيبات والإجراءات اللازمة للتحكم فيها أو التخفيف من حدتها.

ثالثا: أساليب إدارة المخاطر البنكية وطرق التعامل معها

هناك على العموم ثلاث أساليب يمكن استخدامها في التعامل مع المخاطر، هي:[1]

❖ **تجنب المخاطرة:**يرفض الفرد أو المؤسسة أحيانا قبول خطر معين وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة مثل ذلك الاستثمار في وعاء ادخاري معين وتفضيل وعاء ادخاري آخر أقل خطورة، وعدم شراء سيارة لتجنب حوادث السيارات، أمثلة ذلك في المؤسسات المالية امتناع البنك عن منح القروض مرتفعة الخطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية، أو ومن عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.

ورغم أن تجنب الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر، إلا أنه قد يحرم المجتمع من إنتاج سلع أو تقديم خدمات معينة لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة هذا بالإضافة إلى صعوبة تجنب بعض الأخطار مثل تفضيل السير على الأقدام لمسافات كبيرة لتجنب أخطار الطيران وغم أن تجنب الخطر هو أحد أساليب مواجهة الخطر، إلا أنه يعد أسلوبا سلبيا وليس إيجابيا في التعامل مع الأخطار، ولأن التقدم الشخصي والتقدم الاقتصادي كلاهما يتطلب التعامل مع الأخطار بطريقة إيجابية فإن هذا الأسلوب يعد أسلوب غير مناسب في التعامل مع كثير من الأخطار.

❖ **تقليل المخاطرة:**أما في هذا الأسلوب فإن المؤسسة المالية لتقليل المخاطر تقوم بـ:

[1]– عبد الكريم قندوز وآخرون، إدارة المخاطر، المشتقات المالية الهندسة المالية، دار الورق للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 50.

✓ رصد سلوك القروض من أجل استبانة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكرا؛

✓ تقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم، والتي يجري تصميمها لذلك الغرض.

❖ **نقل المخاطرة:** إن شراء التأمين هو إحدى وسائل نقل المخاطرة من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر (شركة التأمين) يبدي استعداده لتحملها مقابل ثمن.

هناك من أشار إلى خمسة طرق للتعامل مع المخاطر، فأضاف إلى العناصر الثلاثة السابقة العنصرين التاليين:

✓ **اقتسام المخاطرة:** يعني قبول بعض المخاطر وتحويل بعضها أي أن هذه الاستراتيجية تجمع بين التجنب والنقل.

✓ **التحوط:** يمكن تمييزه عن التأمين بأنه نقل المخاطرة مع التضحية بإمكانية الربح.

المبحث الثالث: دور التدقيق المالي في إدارة المخاطر المالية:

زاد الاهتمام بالتدقيق المالي في السنوات الأخيرة بعد الأزمات المالية التي حدثت في كبريات دول العالم نظرا للدور الذي يلعبه في إدارة المخاطر المالية، فالتدقيق المالي له دور فعال في ضمان كفاءة والفاعلية في القطاع المالي، بحيث يوفر ضمانات مستقبلية وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة وتحسين المؤسسة، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى إدارة المخاطر المالية والتدقيق الداخلي المالي وعلاقة التدقيق بإدارة المخاطر المالية بالإضافة إلى دور التدقيق المالي في إدارة المخاطر المالية.

المطلب الأول: إدارة المخاطر المالية والتدقيق المالي:

إن إدارة المخاطر هي جزء من دورة المخاطر المسموح بها في المنظمة استناداً إلى إجراءات الرقابة الداخلية الموضوعة من قبل الإدارة، ووفقاً لمعهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) فإن إدارة المخاطر هي "احتمالية تنفيذ أو عدم تنفيذ أمر ما أو عمل ما قد يؤثر بشكل سلبي على المشروع أو النشاط الخاضع للتدقيق، ويرى بعض المحاسبين أن عملية تحسين الأداء الاقتصادي للمنظمات تتم من خلال تحسين إدارة المخاطر وأن هذا المفهوم يجب أن لا ينظر إليه على أنه مفهوم سلبي (خطر) وإنما النظر إليه باتجاه إيجابي أي إن الخطر يعد مفتاح قيادة أنشطة المنظمة وأن التحكم المؤسسي يعتبر استجابة استراتيجية من قبل المنظمة للخطر وعليه فإن كل منظمة لكي يكون لها نظام رقابة داخلية يتمتع بالكفاءة يجب أن يتكون المترابطة والمتداخلة مع بعضها والمتمثلة بالمحيط الرقابي وتحديد المخاطر ونظم المعلومات والاتصالات والسيطرة وإجراءات الرقابة، ومما لاشك فيه أن هذا الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الذي وضعته لجنة (COSO) يهدف إلى وضع ضوابط لمنع واكتشاف أي مخالفات أو تجاوزات في العمليات عند ممارسة النشاط لزيادة الثقة في البيانات المالية المنشورة، ويمكن استخدام المعايير التالية لتحقيق الفائدة الأكبر من إدارة المخاطر:[1]

- ✓ مرونة أكثر في العمل مع برامج مخططة؛
- ✓ تنفيذ الأنشطة في الوقت المحدد لها بفاعلية؛
- ✓ تأكيد أكبر في الوصول إلى الأهداف الرئيسية للمشاريع؛
- ✓ التقدير والاستعداد لاستغلال جميع الفرص الناجحة؛
- ✓ تحسين رقابة الخسائر؛
- ✓ تحسين الرقابة على البرامج وتكاليف الأعمال؛
- ✓ زيادة المرونة الناتجة من فهم جميع العمليات والمخاطر المرتبطة بها؛
- ✓ تقليل التكاليف المفاجئة من خلال فاعلية وشفافية تخطيط العمليات الطارئة أو المحتملة.

[1] – فرج خير الله، إدارة المخاطر المالية، دار أمجد للنشر والتوزيع، د. ط، عمان–الأردن، 2014، ص 89–90.

وتعتبر إدارة المخاطر جزء أساسي من الحكمية المؤسسية (التحكم المؤسسي) والتي يمكن تعريفها بأنها "النظام الذي يتم خلاله من توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتها من أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية "، بعبارة أخرى هي الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المشروع أو أصحاب المصالح فيه لتوفير رقابة على المخاطر التي يتعرض لها المشروع بعمله.

المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق المالي وإدارة المخاطر المالية

إدارة المخاطر بحاجة ماسة إلى التدقيق المالي لأنه يساهم بشكل كبير في المساعدة على التنبؤ بالمخاطر وحسن إدارتها، وهنا تكمن العلاقة بينهما وتظهر مستويات العلاقة من خلال:

أولا: مرحلة التخطيط لعملية التدقيق

عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق يتم تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر المالية ويتم تحديدها بناء على دليل المخاطر ويتم من خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطرة.

ثانيا: مرحلة التنفيذ

خلال مرحلة تنفيذ عملية التدقيق يكون محور التركيز الأساسي هو اختبار ما إذا كانت إدارة المؤسسة والرقابة الداخلية تعمل على تجنب المخاطر أو الحد منها، لذا يوصي المدقق الداخلي بزيادة فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تحديدها من خلال التعاون المباشر بين المدقق ومدير المخاطر.

ثالثا: مرحلة أوراق العمل

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، ويتم بعد ذلك صياغة التوصيات بالتعاون بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.

رابعا: مرحلة إعداد تقرير المدقق

ويتم وضع النتائج التي تم التوصل خلال عملية تدقيق في التقرير الذي يقوم بإعداده المدقق الداخلي بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويتم رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليمات إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها وكيفية تجنبها.[1]

[1]– بن علي حليمة، بشرى بلخير، دور التدقيق الداخلي في تحسين وتفصيل إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة المصرفية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار– الجزائر، 2017– 2018، ص 13.

خامسا: مرحلة المتابعة

لتنفيذ التوصيات التي خرج بها التقرير، من حيث متابعة وتقييم الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ووحدة إدارة المخاطر، بهدف السيطرة على جميع المخاطر وإدارتها بما يقلل من احتمالية تعرض البنك لأي خسائر محتملة بسبب المخاطر المدروسة.

المطلب الثالث: دور التدقيق المالي في إدارة المخاطر المالية:

وضع معهد المدققين الماليين تعريفاً للتدقيق المالي أشار فيه إلى أنه نشاط مستقل وتأكيد موضوعي ذو طبيعة استشارية يهدف إلى إضافة قيمة للمنظمة وتحسين عملياتها ويساعد التدقيق الداخلي المنظمة على تحقيق أهدافها، من خلال انتهاج مدخل موضوعي لتقويم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وفعالية الرقابة وفعالية إدارة التحكم المؤسسي، ويعتبر التدقيق المالي مفتاح أساسي من مفاتيح التحكم المؤسسي لذا بادر معهد المدققين الماليين بتطوير معايير وميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي لمواجهة المتغيرات البيئية الجديدة التي حصلت نتيجة الانهيارات المالية في مختلف دول العالم، كما تطلب الإدارة من المدقق المالي المساعدة في تزويدهم بالتأكيدات المتعلقة بالآتي:

- ✓ تحديد ومراقبة المخاطر بكفاءة وفاعلية؛
- ✓ السيطرة على العمليات التنظيمية بشكل كفء ومؤثر وفعال؛
- ✓ فاعلية العمليات التنظيمية في الشركة المعنية.

بالإضافة إلى أن هناك أدوار يتدخل فيها المدقق وأدوار لا يتدخل بها تتمثل في:

أولا: الأدوار التي يتم فيها تدخل المدقق المالي في إدارة المخاطر المالية

للمدقق مهام يقوم بها في تفعيل إدارة المخاطر، ويعد الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية فعالية أنشطة إدارة المخاطر في المؤسسة، للمساعدة في التأكيد على أن مخاطر الأعمال الرئيسية تدار بشكل مناسب، وأن نظام الرقابة المالية ذو كفاءة، وعند التدقيق االمالي في إدارة المخاطر يجب الأخذ بعين الاعتبار:

إعطاء ضمانات بشأن سير عمليات إدارة المخاطر؛

إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر؛

أن يتم تركيز عمل المدقق المالي على الأخطار الهامة التي تم تحديدها بواسطة الإدارة؛

تقديم الدعم والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر؛

التقرير عن الخطر المباشر إلى مجلس الإدارة ولجنة المدقق، ولجنة إدارة الخطر؛

تقييم عمليات إدارة المخاطر؛

- ✓ تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية؛
- ✓ تقييم وتحسين فاعلية السيطرة على المخاطر؛

- ✓ القيام بالأنشطة التي تساهم في تحسين نظام إدارة المخاطر والرقابة؛
- ✓ تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية؛
- ✓ مراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسية؛
- ✓ مراجعة عمليات إدارة المخاطر داخل المؤسسة؛
- ✓ منح الثقة للجنة إدارة المخاطر.

ثانيا: الأدوار التي لا يتم فيها تدخل المدقق االمالي في إدارة المخاطر المالية

على الرغم من الدور المميز للمدقق المالي في تقديم النصيحة والدعم للقرارات الإدارة الصحيحة ومحاولة معالجة القرارات الإدارية التي تبدو غير مناسبة، فان عملية الرقابة وإدارة المخاطر تقع ضمن مسؤولية الإدارة والمجلس، ويكون دور المدقق المالي هو استشاريا لمساعدة في تحديد المخاطر وتقييمها وتنفيذ المنهجيات وطرق للرقابة عليها وإدارتها كما أن هناك العمليات التي لا تدخل ضمن نطاق مهام المدقق في مجال إدارة المخاطر وهي كالتالي:[1]

- ✓ اتخاذ قرارات الاستجابة للمخاطرة؛
- ✓ الاضطلاع بعمليات إدارة المخاطر؛
- ✓ تحديد مستوى إقدام المؤسسة على المخاطرة؛
- ✓ تقديم ضمانات إدارية متعلقة بالمخاطر؛
- ✓ القيام بإجراءات الاستجابة للمخاطرة لمصلحة الإدارة؛
- ✓ المساءلة عن عمليات إدارة المخاطر.

[1] – نور اليقين شالة، وفاء جاب الله، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية، مذكرة ماستر، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة– الجزائر، 2012–2013، ص 39– 40.

خلاصة:

التدقيق المالي له دور فعال في إدارة المخاطر المالية والتقليل منها من خلال تنسيق بين قسم التدقيق المالي وقسم إدارة المخاطر المالية فهما يكملان بعهما البعض مع الحفاظ على استقلالية كل منهما، كما تعد إدارة المخاطر ذات أهمية بالغة في الوقت الحاضر ولها دور نجاح واستمرارية المؤسسة في نشاطها من خلال تقييمها والتعامل معها.

إذ تعتبر عنصر حيوي وهام وذلك من خلال حالة عدم التأكد بخصوص الأحداث والنتائج التي لا يمكن أن تحدث تأثيرا جوهريا على تحقيق أهدافها واستراتيجيات المؤسسة.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية

المبحث الأول: أساليب المعالجة الإحصائية

قصد الاستغلال الأمثل للبيانات التي تمّ جمعها، تمّ استخدام العديد من الأساليبالإحصائية بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS24 version)، وهو عبارة عن نظام خاص يقوم بالتحليلات الإحصائية البسيطة منها والمعقدة، ظهر مع تطور أجهزة الحاسوب نتيجة للصعوبات التي تعرفها التحليلات الإحصائية الخاصة بالحجم الكبير من البيانات.

وفيمايلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها:

أولا: المدى

لغرض قياس مدى توافق آراء أفراد العينة مع عبارات محاور الدراسة، تمّ اعتماد الشكل المغلق في إعداد الاستمارة، وفقاً لمقياس ليكرت Likert الخماسي، وذلك بأن يُقابِل كلُ عبارة من عبارات المحاور قائمة تحمل الاختيارات الآتية: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، كما تم إعطاء كل اختيار من الاختيارات السابقة درجات للترجيح لكي يتم معالجتها إحصائياً، وذلك على النحو التالي:موافق بشدة(5 درجات)، موافق (4 درجات)، محايد (3 درجات)، غير موافق (2 درجة)، غير موافق بشدة(درجة واحدة).

إنّ تحديد طول الفئات لمقياس ليكرت الخماسي (الحدود العليا والدنيا) المستخدم في محاور الدراسة تطلب حساب المدى (5−1=4)، ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الفئة الصحيح أي (0.8=5/4)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول الفئات كالآتي:

- من(1 إلى 1,80) يمثل (غير موافق بشدة) نحو كل عبارة، باختلاف المحور المراد قياسه.
- من(1,80 إلى 2,60) يمثل (غير موافق) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من(2,60إلى 3,40) يمثل (محايد) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من(3,40 إلى4,20)يمثل (موافق) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من(4,20إلى 5,00) يمثل (موافق بشدة) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

ثانيا: التكرارات والنسب المئوية:

تتم الاستعانة بالتكرارات والنسب المئوية على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وكذا تحديد إجابات أفرادها عن عبارات محاور الاستبيان.

ثالثا: المتوسط الحسابي:

تم استعمال هذا المتوسط لمعرفة مدى ارتفاع إجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من متغيرات الدراسة.

رابعا: الانحراف المعياري

وذلك للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينّة الدراسة لكل عبارة من عبارات محاور الدراسة، والاستعانة بقيمة الانحراف المعياري من أجل ترتيب العبارات وفق المتوسط الحسابي في حالة ما إذا تساوى المتوسط الحسابي للعبارات.

خامسا: معامل ألفا كرونباخ

لقياس ثبات الاستمارة.

سادسا: صدق وثبات الاستمارة:

بغرض معرفة صلاحية الاستمارة من الناحية المنهجية والعملية تمّ دراسة صدق وثبات الاستمارة.

1. صدق الاستمارة: لقد تمّ توزيع الاستمارة على مجموعة من المحكّمين بغرض معرفة الصدق الظاهري لهذه الاستمارة، وقد أعطى المحكّمون مجموعة من الملاحظات القيمة فيما يخص الشكل والمضمون، وقمنا بإجراء التصحيحات اللاّزمة وبإشراف مستمر من طرف المشرف خلال عملية التصحيح.

2. ثبات الاستمارة: تمّ استخدام معامل ألفا كرونباخ من أجل التحقق من الاتساق الداخلي والثبات للاستمارة، وللوصولإلىنتائجدقيقةقمنابحسابمعاملألفاكرونباخللمحاورالرئيسيةوفيالأخيرحساب معاملالثباتالكلي، حيث يكون معامل الثبات:

- ضعيف الإذاكانت ألفاأقلمن(60%).
- مقبولاإذاكانتألفاتقعبين (60% و70%).
- جيد إذاكانتألفاتقعبين(70% و80%).
- ممتازا إذاكانتألفاأكبرمن(80%).

والجدول أدناه يبين معاملات ألفا كرونباخ أو معامل الثبات الكلي.

الجدول رقم 08: معاملات الثبات(حسب ألفا كرونباخ)

	قيمة آلفا كرونباخ	درجته
معامل الثبات الكلي	0.887	ممتازة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال نتائج جدول معلمات الثبات يلاحظ بأن كل أبعاد محاور الدراسة لها درجة جيدة أو ممتازة من الثبات، وقد بلغ معامل الثبات الكلي 0.887 أي 88.7%، مما يؤكد ثبات الاستبيان، وأنه قادر على إعطاء نفس النتائج حتى ولو أعيدت الدراسة مرة أخرى في نفس الخصائص.

المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات الخاصة بعينة الدراسة:

من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى وصف مفردات عينة الدراسة، وذلك بالإشارة إلى الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، لنخلص إلى توضيح نوع العلاقة بين المتغيرات وتفسيرها بناء على النتائج المتحصل عليها، ومن تحليل المعلومات المتحصل عليها بعد عملية تفريغ الاستبيانات ومعالجتها إحصائيا.

المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:

من أجل التعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة تم استخدام التكرارات والنسب المئوية، وتم توزيع المتغيرات التالية: الجنس، العمر، الوظيفة الحالية، الخبرة، المستوى التعليمي، التخصص، الاسم التجاري.

أولا: الجنس

يتمحور الجدول الموالي حول توزيع مفردات العينة المشاركين في الاستبيان حسب جنسهم.

الجدول رقم 09: توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	15	%50
أنثى	15	%50
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نسبة المستجوبين متساوية من الذكور ()50%ومنالإناث(50%)،كما يظهره الشكل الموالي.

الشكل رقم 03: توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الجنس

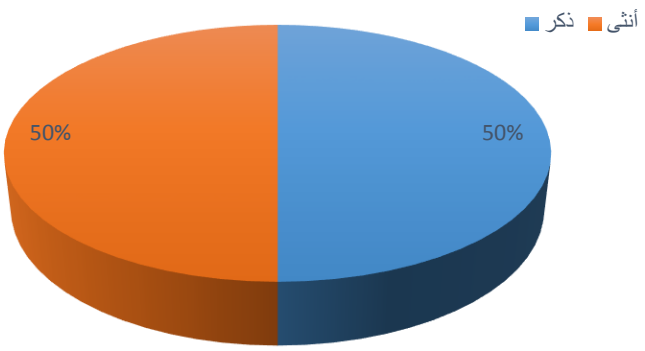

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

1. العمر: يتمحور الجدول الموالي حول توزيع مفردات العينة المشاركين في الاستبيان حسب العمر.

الجدول رقم10: توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 36 سنة	6	%20
بين 36 و 45 سنة	16	%53,3
من 45 الى 55 سنة	6	%20
أكثر من55 سنة	2	%6,7
المجموع	**30**	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن أكبر فئة عمرية هي فئة **من 36 إلى 45 سنة** وذلك بنسبة(53,3)%حسب ما صرح به المستجوبين، وتساوت فئتا العمر**أقل من 36 سنة ومن45 إلى 55 سنة**بنسبة(**20%**)، وأخيرا فئة **أكثر من55 سنة** بنسبة()**2%**وتدل نتائج التحليل الإحصائي على أن فئة **بين 36 و 45 سنة** هي الفئة الأكثر تمثيلا لعينة الدراسة وهذا كما يظهره الشكل الموالي.

الشكل رقم 04: توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير العمر

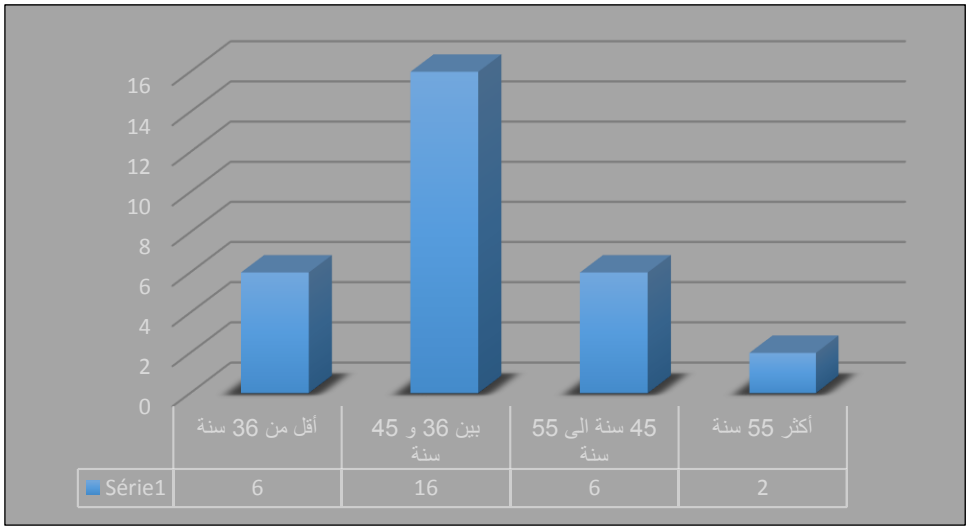

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

2.توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية: يتمحور الجدول الموالي حول توزيع مفردات العينة المشاركين في الاستبيان حسب وظيفتهم الحالية.

الجدول رقم11: توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة المئوية
مدقق داخلي	5	%16,7
محاسب معتمد	7	%23,3
محافظ حسابات	7	%23,3
خبير محاسبي	11	%36,7
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظمن الجدول أعلاه أن أعلى نسبة للمستجوبين تخص موظفي **خبير محاسبي** بنسبة**(36,7%)** ، وتساوت وظيفيا **محاسب معتمد ومحافظ حسابات بنسبة (23,3)%**، وأخيرا وظيفة **مدقق داخلي** بـ **(16,7%)**، كما يظهره الشكل الموالي.

الشكل رقم 05: توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية

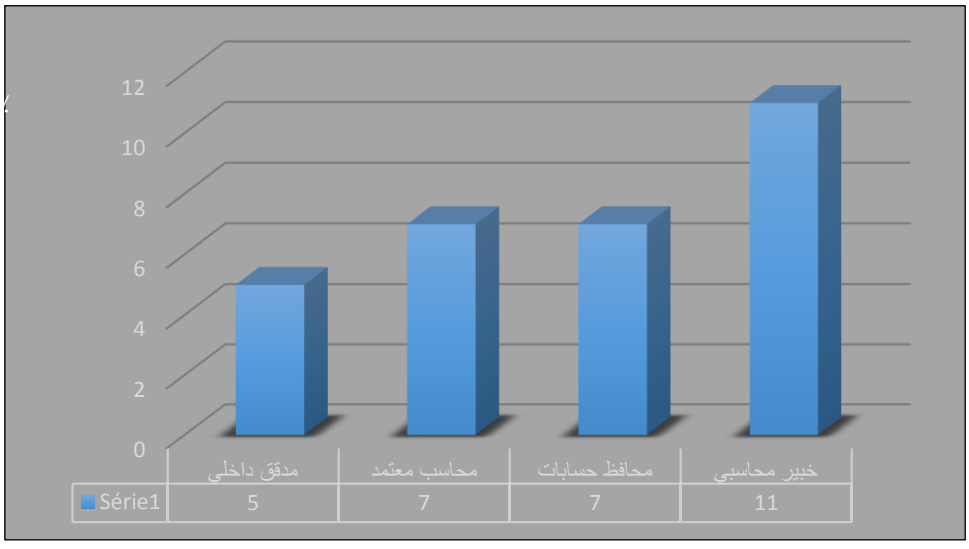

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

3. الخبرة: يتمحور الجدول الموالي حول توزيع مفردات العينة المشاركين في الاستبيان حسب الخبرة.

الجدول رقم 12: توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	4	%13,3
من 6 سنوات إلى10سنوات	8	%26,7
من 10 إلى20 سنة	12	%40
من 20 إلى30 سنة	6	%20
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أعلى نسبة للمستجوبين **من10 إلى 20 سنة** بنسبة **40%** تليها فئة **من 6 سنوات إلى10سنوات** بنسبة **26%** وفي المرتبة الثالثة فئة **من 20 إلى30 سنة** بنسبة **20%** وأخيرا فئة **أقل من 5 سنوات** بـ**13,3%** كما يظهره الشكل الموالي.

الشكل رقم 06: توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

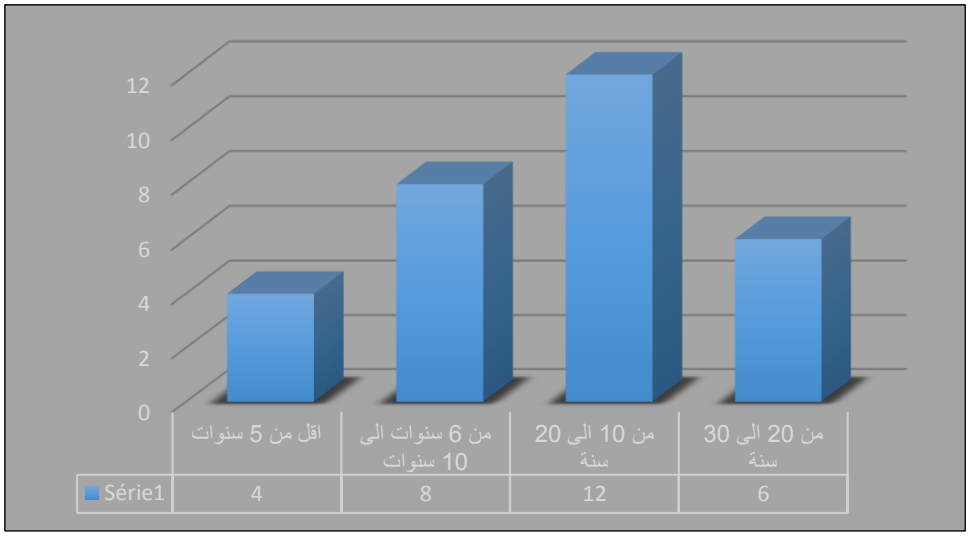

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

4. المستوى: يتمحور الجدول الموالي حول توزيع مفردات العينة المشاركين في الاستبيان حسب المستوى.

الجدول رقم13: توزيع مفردات العينة حسب متغير المستوى

المستوى	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	4	%13,3
ماستر	6	%20
ماجيستر	11	%36,7
دكتوراه	9	%30
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظمن الجدول أعلاه أن أعلى نسبة للمستجوبين تخص **مستوى ماجيستر**وهي **(36,7%)**، يليها مستوى**دكتوراه** بنسبة **(30%)**، ثم مستوى**ماستر** والذي يمثل ما نسبته **(20%)**، في حين شكل مستوى**ليسانس** نسبة**(13,3%)**؛ وهذا كما يظهره الشكل الموالي.

الشكل رقم07: توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير المستوى

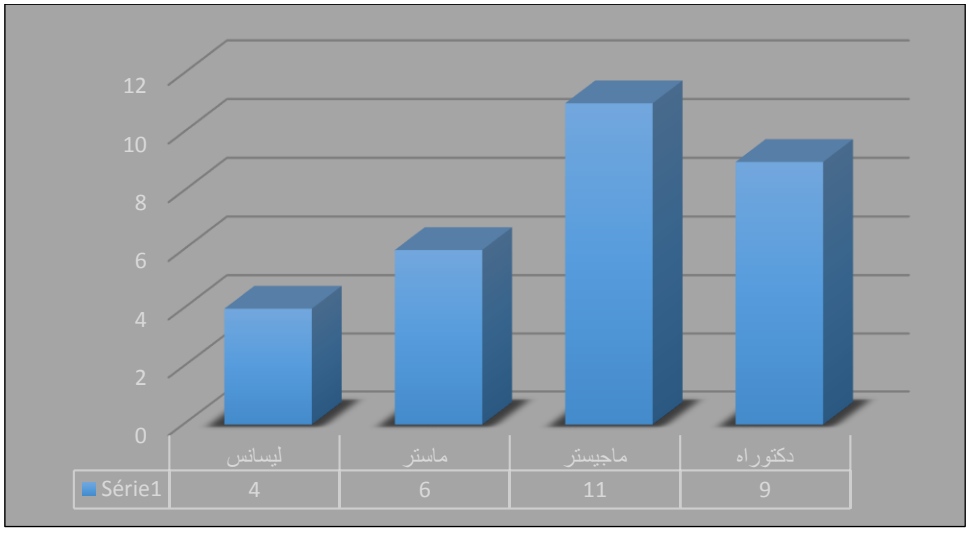

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

5. التخصص: يتمحور الجدول الموالي حول توزيع مفردات العينة المشاركين في الاستبيان حسب تخصصهم.

الجدول رقم14: توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
علوم مالية	1	%3,3
محاسبة	9	%30
علوم قانونية	7	%23,3
أخرى	13	%43,3
المجموع	**30**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن التخصصات الأخرى يمثلون أعلى نسبة للمستجوبين بـ **(43,3%)**، يليها تخصص المحاسبةبنسبة **(30%)**، أما تخصص علوم قانونية فقد مثّل ما نسبته **(23,3%)**، وجاء في المرتبة الرابعة تخصص علوم مالية بنسبة**(3,3%)**، وهذا كما يظهره الشكل الموالي.

الشكل رقم08: توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير التخصص

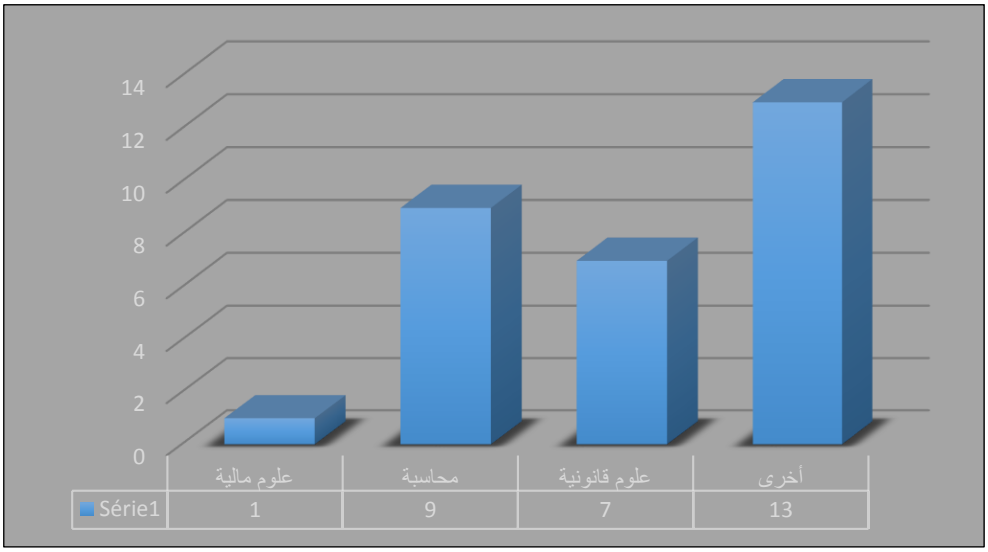

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

6.الاسم التجاري للبنك: يتمحور الجدول الموالي حول توزيع مفردات العينة المشاركين في الاستبيان حسب **الاسم التجاري للبنك.**

الجدول رقم16: توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الاسم التجاري للبنك

الاسم التجاري للبنك	التكرار	النسبة المئوية
BADR	1	%3,3
BNA	3	%10
BEA	7	%23,3
CPA	11	%36,7
BDL	8	%26,7
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن **بنكCPA**يمثل أعلى نسبة ب **(36,7%) يليه بنكBDL**بنسبة **(26,7%)** ويأتي في المرتبة الثالثة **بنكBEA**بنسبة **(23,3%)**، كما قدرت نسبة **بنكBNA** بـ **(10%)** وفي الأخير **بنكBADR** بنسبة **(3,3%)**؛ كما يظهر الشكل التالي:

الشكل رقم 09: توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الاسم التجاري للبنك

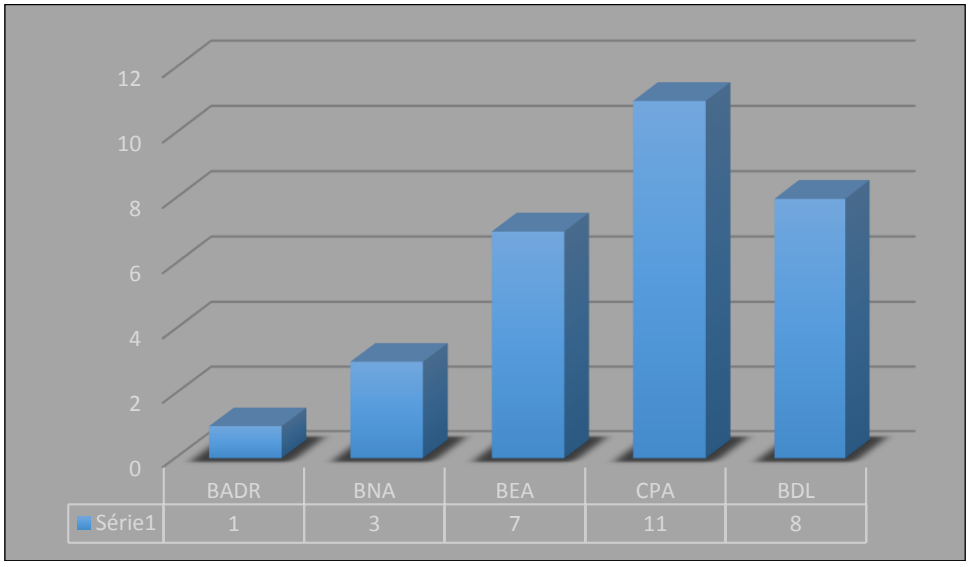

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

المطلب الثاني: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة الخاصة بالمحاور الرئيسية:

تم تخصيص محورين رئيسيين اثنين، المحور الثاني يضم خمسة أبعاد حيث سيتم من خلاله عرض وترتيب اتجاه إجابات أفراد العينة المدروسة حول كل بعد، وذلك بتحليل مختلف نتائج الاختبارات الإحصائية المتحصل عليها، والمتمثلة أساسا في التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية.

أولا: عرض وتحليل البيانات الخاصة بالمحور الثاني: عملية التدقيق المالي

البعد الأول: قبولالمهمةوتخطيطعمليةالتدقيق

يتمحور الجدول الموالي حول توزيع أفراد العينة المشاركين في الاستبيان حسب التكرارات والمتوسط الحسابي لاستجابتهم اتجاه العبارات المختلفة والانحرافات المعيارية لها.

العبارات	التكرارات	التكرار والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	اتجاه العبارة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1-يقوم المراجع المالي بالتعرف على نطاق عملية المراجعة.	التكرار	2	6	8	12	2	3.20	1.064	4	متوسط
	٪	6.7	20	26.7	40	6.7				
2-يقوم المراجع المالي بتخصيص مساعدين والإشراف عليهم كي ينجزو مهامهم في الوقت المناسب.	التكرار	0	6	9	9	6	3.50	1.042	2	مرتفع
	٪	0	20	30	30	20				
3-يقوم المراجع المالي بفحص النظام المحاسبي والإطلاع على نتائج أعمال الأعمال السابقة.	التكرار	2	3	10	9	6	3.47	1.137	3	مرتفع
	٪	6.7	10	33.3	30	20				
4-يقوم المراجع المالي بزيارات ميدانية لمختلف فروع وأقسام الشركة.	التكرار	5	4	6	14	1	3.07	1.202	5	متوسط
	٪	16.7	13.3	20	46.7	3.3				
5-يطلع المراجع المالي على الوثائق الخارجية للشركة.	التكرار	2	1	7	17	3	3.60	0.968	1	مرتفع
	٪	6.7	3.3	23.3	56.7	10				
مؤشر البعد الأول: قبولالمهمةوتخطيطعمليةالمراجعة							3.37	0.563		متوسط

الجدول رقم 17: إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد قبولالمهمةوتخطيطعمليةالتدقيق

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يظهر استقراء النتائج الموضحة في الجدول رقم (17) أن أفراد عينة الدراسة يرون أن **مؤشر بعد قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة:** يعبر عنه بدرجة متوسطةمن الموافقة على مضمون عبارات هذا المؤشر، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.37 من 5 ويقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي، والتي تشير إلى الخيار"**محايد**" المقابل للمستوى المتوسط كما نلاحظ أن الانحراف المعياري بلغ

0.563 ويمكن من خلال الجدول ترتيب عبارات مؤشر**بعد قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة** حسب درجة موافقة المستجوبين تنازليا من أعلى إلى أقل درجة كما يلي:

- جاءت العبارة رقم(5) التي تنص:" **يطلع المراجع المالي على الوثائق الخارجية للشركة** " في المرتبة الأولى من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.60 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**موافق**" وبانحراف معياري قدره 0.968، وكانت نسبة الموافقين: 66.7% من مجموع المستجوبين؛
- جاءت العبارة رقم (2) التي تنص:" **يقوم المراجع المالي بتخصيص مساعدين والإشراف عليهم كي ينجزوا مهامهم في الوقت المناسب**"في المرتبة الثانية من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.50 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**موافق**" وبانحراف معياري قدره 1.042، وكانت نسبة الموافقين: 50% من مجموع المستجوبين؛
- جاءت العبارة رقم (3) التي تنص: " **يقوم المراجع المالي بفحص النظام المحاسبي والاطلاع على نتائج أعمال الأعمال السابقة**" في المرتبة الثالثة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.47 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**موافق**" وبانحراف معياري قدره 1.137، وكانت نسبة الموافقين: 50% من مجموع المستجوبين؛
- جاءت العبارة رقم(1)التي تنص: "**يقوم المراجع المالي بالتعرف على نطاق عملية المراجعة**" في المرتبة الرابعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.20 وهو يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**محايد**" وبانحراف معياري قدره 1.064، وكانت نسبة الموافقين: 46.7% من مجموع المستجوبين؛
- جاءت العبارة رقم(4)التي تنص: " **يقوم المراجع المالي بزيارات ميدانية لمختلف فروع وأقسام الشركة** " في المرتبة الخامسة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.07 وهو يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**محايد**"وبانحراف معياري قدره 202.1؛

البعد الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية:

يتمحور الجدول الموالي حول توزيع أفراد العينة المشاركين في الاستبيان حسب التكرارات والمتوسط الحسابي لاستجابتهم اتجاه العبارات المختلفة والانحرافات المعيارية لها.

العبارات	التكرارات	التكرار والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	اتجاه العبارة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1- يقوم المراجع المالي بفهم مقومات نظام الرقابة الداخلية.	التكرار	3	5	6	11	5	3.33	1.241	6	متوسط
	٪	10	16.7	20	36.7	16.7				
2- يقوم المراجع المالي بتحديد مخاطر الرقابة.	التكرار	4	3	6	11	6	3.40	1.303	4	مرتفع
	٪	13.3	10	20	36.7	20				
3- يقوم المراجع المالي باختبارات الالتزام.	التكرار	3	7	9	3	8	3.20	1.349	7	متوسط
	٪	10	23.3	30	10	26.7				
4- المراجع المالي يستخدم أسلوب القائمة التذكيرية.	التكرار	2	4	6	11	7	3.57	1.194	1	مرتفع
	٪	6.7	13.3	20	36.7	23.3				
5- المراجع المالي يستخدم طريقة المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية.	التكرار	2	8	3	12	5	3.33	1.241	5	متوسط
	٪	6.7	26.7	10	40	16.7				
6- المراجع المالي يستخدم أسلوب فحص النظام المحاسبي.	التكرار	3	3	8	9	7	3.47	1.252	3	مرتفع
	٪	10	10	26.7	30	23.3				
7- المراجع المالي يستخدم قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية.	التكرار	2	4	8	9	7	3.50	1.196	2	مرتفع
	٪	6.7	13.3	26.7	30	23.3				
مؤشر البعد الثاني:تقييم نظام الرقابة الداخلية							3.40	0.472		

الجدول رقم 18: إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد تقييم نظام الرقابةالداخلية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يظهر استقراء النتائج الموضحة في الجدول رقم **(18)** أن أفراد عينة الدراسة يرون أن **مؤشر بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية** يعبر عنه بدرجة مرتفعة من الموافقة على مضمون عبارات هذا المؤشر، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.40 من 5 ويقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي، والتي تشير إلى الخيار" **موافق**" المقابل للمستوى المرتفع كما نلاحظ أن الانحراف المعياري بلغ 0.472 ويمكن من خلال الجدول ترتيب عبارات مؤشر **بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية** حسب درجة موافقة المستجوبين تنازليا من أعلى إلى أقل درجة كما يلي:

- جاءت العبارة رقم(4) التي تنص: "**المراجع المالي يستخدم أسلوب القائمةالتذكيرية**" في المرتبة الأولى من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.57 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**موافق**" وبانحراف معياري قدره 1.194، وكانت نسبة الموافقين: 60٪ من مجموع المستجوبين؛
- جاءت العبارة رقم (7) التي تنص: "**المراجع المالي يستخدم قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية**"في المرتبة الثانية من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3,50 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**موافق**" وبانحراف معياري قدره 1,196،وكانت نسبة الموافقين: 53.3٪ من مجموع المستجوبين؛
- جاءت العبارة رقم (6) التي تنص: "**المراجع المالي يستخدم أسلوب فحص النظام المحاسبي**" في المرتبة الثالثة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.47 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**موافق**" وبانحراف معياري قدره 1,252، وكانت نسبة الموافقين: 53.3٪ من مجموع المستجوبين؛
- جاءت العبارة رقم(2)التي تنص: "**يقوم المراجع المالي بتحديد مخاطر الرقابة**" في المرتبة الرابعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.40 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**موافق**" وبانحراف معياري قدره 1.303، وكانت نسبة الموافقين: 56.7٪ من مجموع المستجوبين؛
- جاءت العبارة رقم(5) التي تنص: "**المراجع المالي يستخدم طريقة المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية**" في المرتبة الخامسة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3,33 وهو يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**محايد**" وبانحراف معياري قدره 1,241؛

- جاءت العبارة رقم (1) التي تنص: "**يقوم المراجع المالي بفهم مقومات نظام الرقابة الداخلية**" في المرتبة السادسة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.33 وهو يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**محايد**" وبانحراف معياري قدره 1,241؛
- جاءت العبارة رقم (3) التي تنص: "**يقوم المراجع المالي باختبارات الالتزام**"في المرتبة السابعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.20 وهو يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**محايد**"وبانحراف معياري قدره 1.349.

البعد الثالث: جمع أدلة الاثبات:

يتمحور الجدول الموالي حول توزيع أفراد العينة المشاركين في الاستبيان حسب التكرارات والمتوسط الحسابي لاستجابتهم اتجاه العبارات المختلفة والانحرافات المعيارية لها.

العبارات	التكرارات	التكرار والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	اتجاه العبارة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1- يقوم المراجع المالي بجمع الأدلة من خارج الشركة للحكم على صحة أرصد ة ا لبيانات.	التكرار	2	2	7	12	7	3.67	1.124	1	مرتفع
	٪	6.7	6.7	23.3	40	23.3				
2- يلجأالمراجع الماليالطلباستفساراتمنأطرافأخرى.	التكرار	3	3	8	12	4	3.37	1.159	4	متوسط
	٪	10	10	26.7	40	13.3				
3- يستند المراجع المالي على دقةنظام الرقابة الداخلية كدليل للاثباث.	التكرار	1	7	8	9	5	3.33	1.124	5	متوسط
	٪	3.3	23.3	26.7	30	16.7				
4-يقوم المراجع المالي بالجردالفعلي والمعاينة.	التكرار	1	3	12	13	1	3.33	0.844	6	متوسط
	٪	3.3	10	40	43.3	3.3				
5- يقومالمراجعالماليبالتحققمنمطابقةقيود الإقفاللسنةالسابقةمعالقيودالافتتاحيةل لسنةالحالية.	التكرار	0	4	10	15	1	3.43	0.774	3	مرتفع
	٪	0	13.3	33.3	50	3.3				
6- يقوم المراجع المالي بالمراجعة المستندية.	التكرار	3	0	9	14	4	3.53	1.074	2	مرتفع
	٪	10	0	30	46.7	13.3				
7- يقوم المراجع المالي بالمراجعة الحسابية.	التكرار	3	5	9	7	6	3.27	1.258	7	متوسط
	٪	10	16.7	30	23.3	20				
مؤشر البعد الثالث: جمع أدلة الاثبات							3.42	0.426		مرتفع

الجدول رقم 19: إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد جمع أدلة الاثبات

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يظهر استقراء النتائج الموضحة في الجدول رقم(**19**) أن أفراد عينة الدراسة يرون أن **مؤشر بعد جمع أدلة الاثبات** يعبر عنه بدرجة مرتفعة من الموافقة على مضمون عبارات هذا المؤشر، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.42 من 5 ويقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي، والتي تشير إلى الخيار" **موافق**" المقابل للمستوى المرتفع كما نلاحظ أن الانحراف المعياري بلغ 0.426 ويمكن من خلال الجدول ترتيب عبارات مؤشر **بعد جمع أدلة الاثبات** حسب درجة موافقة المستجوبين تنازليا من أعلى إلى أقل درجة كما يلي:

- جاءت العبارة رقم(1) التي تنص: "**يقومالمراجعالماليبجمعالأدلةمنخارجالشركةللحكمعلىصحةأرصدةالبيانات**" في المرتبة الأولى من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.67 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**موافق**" وبانحراف معياري قدره 1.124، وكانت نسبة الموافقين: 63.3٪ من مجموع المستجوبين؛
- جاءت العبارة رقم (6) التي تنص: "**يقوم للمراجع المالي بالمراجعة المستندية** "في المرتبة الثانية من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3,53 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**موافق**" وبانحراف معياري قدره 1,074،وكانت نسبة الموافقين: 60٪ من مجموع المستجوبين؛
- جاءت العبارة رقم (5) التي تنص: " **يقوم المراجع المالي بالتحقق من مطابقة قيود الإقفال للسنةالسابقة مع القيودالافتتاحية للسنةالحالية**" في المرتبة الثالثة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.43 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**موافق**" وبانحراف معياري قدره 0,774، وكانت نسبة الموافقين: 53.3٪ من مجموع المستجوبين؛
- جاءت العبارة رقم(2)التي تنص: "**يلجأالمراجع الماليالىطلباستفساراتمنأطرافأخرى**" في المرتبة الرابعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.37 وهو يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**محايد**" وبانحراف معياري قدره 1.159؛
- جاءت العبارة رقم(3) التي تنص: "**يستندالمراجعالماليعلىدقةنظامالرقابةالداخليةكدليللاثبات**" في المرتبة الخامسة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3,33 وهو يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**محايد**" وبانحراف معياري قدره 1,124؛

- جاءت العبارة رقم (4) التي تنص: "**يقومالمراجعالماليبالجردالفعليوالمعاينة**" في المرتبة السادسة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.33 وهو يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**محايد**" وبانحراف معياري قدره 0.844؛
- جاءت العبارة رقم (3) التي تنص: "**يقومالمراجعالماليبالمراجعةالحسابية**"في المرتبة السابعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.27 وهو يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**محايد**"وبانحراف معياري قدره 1.258.

رابعا: البعد الرابع: إعداد التقارير

العبارات	التكرارات	التكرار والنسب المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	اتجاه العبارة

يتمحور الجدول الموالي حول توزيع أفراد العينة المشاركين في الاستبيان حسب التكرارات والمتوسط الحسابي لاستجابتهم اتجاه العبارات المختلفة والانحرافات المعيارية لها.

		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1- تقريرالمراجعالماليتضمنماإذاكانتالقوائ مالماليةقدأعدتوفقالمبادئالمحاسبية.	التكرار	1	3	7	11	8	3.73	1.081	3	مرتفع
	٪	3.3	10	23.3	36.7	26.7				
2- يحتويتقريرالمراجعالماليعلىملحقاتكافية وكاملةلإعلامالمستخدم.	التكرار	3	7	8	8	4	3.10	1.213	4	متوسط
	٪	10	23.3	26.7	26.7	13.3				
3- يحتويتقريرالمراجعالماليعلىملحقاتكافية وكاملةلإعلامالمستخدم.	التكرار	0	4	4	14	8	3.87	0.973	2	مرتفع
	٪	0	13.3	13.3	46.7	26.7				
4- يحتويتقريرالمراجعالماليعلىرأيحولالقوائ مالماليةككوحدةواحدة.	التكرار	5	3	10	10	2	3.03	1.189	5	متوسط
	٪	16.7	10	33.3	33.3	6.7				
5- تتضمنتقاريرالمراجعالماليشهاداتحولمد باستمراريةالشركةفيتطبيقمبادئالمحاسبة.	التكرار	1	2	5	12	10	3.93	1.048	1	مرتفع
	٪	3.3	6.7	16.7	40	33.3				
مؤشر بعد إعداد التقارير							3.53	0.600		

الجدول رقم 20: إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد إعداد التقارير

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يظهر استقراء النتائج الموضحة في الجدول رقم(**20**) أن أفراد عينة الدراسة يرون أن **مؤشر بعد إعداد التقارير**يعبر عنه بدرجة متوسطةمن الموافقة على مضمون عبارات هذا المؤشر، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.53 من 5 ويقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي، والتي تشير إلى الخيار"**موافق**" المقابل للمستوى المتوسط كما نلاحظ أن الانحراف المعياري بلغ 0.600 ويمكن من خلال الجدول ترتيب عباراتمؤشر **بعد إعداد التقارير** حسب درجة موافقة المستجوبين تنازليا من أعلى إلى أقل درجة كما يلي:

- جاءت العبارة رقم(5) التي تنص:"**تتضمنتقاريرالمراجعالماليشهاداتحولمدىاستمراريةالشركةفيتطبيقمبادئالمحاسبة** " في المرتبة الأولى من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.93 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات

سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**موافق**"وبانحراف معياري قدره 1.048، وكانت نسبة الموافقين:

العبارات	التكرارات	التكرار والنسب المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	اتجاه العبارة

73.3% من مجموع المستجوبين؛

- جاءت العبارة رقم (3) التي تنص:"**يحتويتقريرالمراجعالماليعلىملحقاتكافيةوكاملةلإعلامالمستخدم** "في المرتبة الثانية من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.87 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**موافق**" وبانحراف معياري قدره 0.973، وكانت نسبة الموافقين: 73.4% من مجموع المستجوبين؛
- جاءت العبارة رقم (1) التي تنص: "**تقريرالمراجعالماليتضمنما إذاكانتالقوائمالماليةقدأعدتوفقالمبادئالمحاسبية**" في المرتبة الثالثة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.73 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**موافق**" وبانحراف معياري قدره 1.081، وكانت نسبة الموافقين: 63.4% من مجموع المستجوبين؛
- جاءت العبارة رقم(2)التي تنص: "**يحتويتقريرالمراجعالماليعلىملحقاتكافيةوكاملة لإعلامالمستخدم** " في المرتبة الرابعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.10 وهو يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**محايد**" وبانحراف معياري قدره 1.213؛
- جاءت العبارة رقم(4)التي تنص: "**يحتويتقريرالمراجعالماليعلىرأيحولالقوائمالماليةكوحدةواحدة** " في المرتبة الخامسة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.03 وهو يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**محايد**"وبانحراف معياري قدره 1.189؛

ثانيا: عرض وتحليل البيانات الخاصة بالمحور الثالث: عواملمتعلقةبإدارةالمخاطر

يتمحور الجدول الموالي حول توزيع أفراد العينة المشاركين في الاستبيان حسب التكرارات والمتوسط الحسابي لاستجابتهم اتجاه العبارات المختلفة والانحرافات المعيارية لها.

الجدول رقم 21: إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد عواملمتعلقةبإدارةالمخاطر

		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1- البيئةالتيتعملفيهاالمؤسسةتشكلمصدرا لخطر.	التكرار	3	2	7	15	3	3.43	1.104	8	مرتفع
	٪	10	6.7	23.3	50	10				
2- مؤسستكمتأخذدراسةمخاطربعينالاعتبا رقيعمليةصياغةالإستراتجية.	التكرار	1	2	10	12	5	3.60	0.968	6	مرتفع
	٪	3.3	6.7	33.3	40	16.7				
3- تعطيمؤسستكمأهميةلأدواتالتحليلالإس تراتيجيباعتبارهاتعملعلىاكتشافالفرصوا لتهديداتالمحيطةبالمؤسسة.	التكرار	3	9	5	9	4	3.07	1.258	9	متوسط
	٪	10	30	16.7	30	13.3				
4- مؤسستكمبإمكانهاالتنبؤوتوقعإشاراتالخ طر.	التكرار	1	2	6	12	9	3.87	1.042	3	مرتفع
	٪	3.3	6.7	20	40	30				
5- تستخدممؤسستكمطرقكميةإحصائيةفي اكتشافالمخاطرقبلوقوعها.	التكرار	2	5	5	13	5	3.47	1.167	7	مرتفع
	٪	6.7	16.7	16.7	43.3	16.7				
6- تتبنىالمؤسسةخطةفعالةفيالتعاملمعجم يعالمخاطر.	التكرار	1	2	9	10	8	3.73	1.048	4	مرتفع
	٪	3.3	6.7	30	33.3	26.7				
7- هلترونأنكمتلقيتممايكفيمنالتدريبوالتكوي نللتعاملمعأيخطر.	التكرار	0	1	6	15	8	4.00	0.788	2	مرتفع
	٪	0	3.3	20	50	26.7				
8- تستخدمالمؤسسةطرقتكنولوجيةفيالتعا ملمعالمخاطرالتيتواجهها.	التكرار	3.3	6.7	16.7	40	33.3				
	٪	0	6.7	30	53.3	10	3.67	0.758	5	مرتفع
9- يعتقدالعمالأنهميواجهونعراقيلحينالتعا ملمعبعضالمخاطر.	التكرار	0	1	8	10	11	4.03	0.890	1	مرتفع
	٪	0	3.3	26.7	33.3	36.7				

مؤشر بعدعواملمتعلقةبإدارةالمخاطر	**3.65**	0.606		مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يظهر استقراء النتائج الموضحة في الجدول رقم(**21**) أن أفراد عينة الدراسة يرون أن **مؤشر بعد العوامل المتعلقةبإدارةالمخاطر** يعبر عنه بدرجة مرتفعة من الموافقة على مضمون عبارات هذا المؤشر، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.65 من 5 ويقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي، والتي تشير إلى الخيار" **موافق**" المقابل للمستوى المرتفع كما نلاحظ أن الانحراف المعياري بلغ 0.606 ويمكن من خلال الجدول ترتيب عبارات مؤشر **بعد العوامل المتعلقةبإدارةالمخاطر** حسب درجة موافقة المستجوبين تنازليا من أعلى إلى أقل درجة كما يلي:

- جاءت العبارة رقم(9) التي تنص: "**يعتقدالعمالأنهميواجهونعراقيلحينالتعاملمعبعضالمخاطر**" في المرتبة الأولى من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.03 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**موافق**" وبانحراف معياري قدره 0.890، وكانت نسبة الموافقين: 70٪ من مجموع المستجوبين؛
- جاءت العبارة رقم (7) التي تنص: "**هلترونأنكمتلقيتمماكيفيمنالتدريبوالتكوينللتعاملمعأيخطر**"في المرتبة الثانية من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.00 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**موافق**" وبانحراف معياري قدره 0.788،وكانت نسبة الموافقين: 76.7٪ من مجموع المستجوبين؛
- جاءت العبارة رقم (4) التي تنص: "**مؤسستكمبإمكانهاالتنبؤوتوقعإشاراتالخط**" في المرتبة الثالثة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.87 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**موافق**" وبانحراف معياري قدره 1,042، وكانت نسبة الموافقين: 70٪ من مجموع المستجوبين؛
- جاءت العبارة رقم(6)التي تنص: " **تتبنىالمؤسسةخطةفعالةفيالتعاملمعجميعالمخاطر**" في المرتبة الرابعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.73 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**موافق**" وبانحراف معياري قدره 1.048، وكانت نسبة الموافقين: 60٪ من مجموع المستجوبين؛
- جاءت العبارة رقم(8) التي تنص: "**تستخدمالمؤسسةطرقتكنولوجيةفيالتعاملمعالمخاطرالتيتواجهها** " في المرتبة الخامسة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3,67 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**موافق**" وبانحراف معياري قدره 0,758، وكانت نسبة الموافقين: 63.3٪ من مجموع المستجوبين؛

• جاءت العبارة رقم (2) التي تنص: "**مؤسستكمتأخذ دراسة المخاطربعينالاعتبار فيعمليةصياغةالإستراتيجية**" في المرتبة السادسة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.60 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**موافق**" وبانحراف معياري قدره 0.968، وكانت نسبة الموافقين: 56.7٪ من مجموع المستجوبين؛

• جاءت العبارة رقم (5) التي تنص: "**تستخدممؤسستكمطرقكميةإحصائيةفياكتشافالمخاطرقبلوقوعه**"في المرتبة السابعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.47 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**موافق**"وبانحراف معياري قدره 167.1، وكانت نسبة الموافقين: 60٪ من مجموع المستجوبين؛

• جاءت العبارة رقم (1) التي تنص: "**البيئةالتيتعملفيهاالمؤسسةتشكلمصدرللخطر** "في المرتبة الثامنة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.43 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**موافق**"وبانحراف معياري قدره 1.104،وكانت نسبة الموافقين: 60٪ من مجموع المستجوبين؛

• جاءت العبارة رقم (3) التي تنص: "**تعطيمؤسستكمأهميةلأدواتالتحليلالاستراتيجيباعتبارهاتعملعلىاكتشافالفرصوالتهديداتالمحيطةبالمؤسسة**"في المرتبة التاسعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.07 وهو يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات سلم لكارت الخماسي والتي تشير إلى الخيار "**محايد**"وبانحراف معياري قدره 258.1.

ثالثا: اختبار الفرضيات

من أجل اختبار ومناقشة الفرضيات سنقوم بعرض وتحليل نتائج الانحدار البسيط، والتأكد من صحة الفرضيات الموضوعة سابقا، وهذا بعد المعالجة الإحصائية للبيانات.

1. نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط:

الجدول رقم 22: عرض نتائج الانحدار البسيط

الرقم	المحور	معامل الارتباط r	معامل التحديد R^2	قيمة T	المحسوبة F	معامل الانحدار B	مستوى الدلالة SIG*
1	دور	0.270	0.073	−1.486	2.207	0.291−	0.000

	قبولالمهمةوتخطيطعمليةالمرا جعة في إدارة المخاطر						
2	دور تقييم نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر	0.510	0.250	-0.055	0.003	0.13-	0.007
3	دور جمع أدلة الاثباتفي إدارة المخاطر	0.104	0.011	0.551	0.304	0.147	0.000
4	دور إعداد التقارير في إدارة المخاطر	0.147	0.022	0.147	0.620	0.149	0.000
5	دور التدقيق الماليفي إدارةالمخاطر في البنوك التجارية	0.425	0.181	4.845	1.379	0.430-	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

*يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

يوضح الجداول أعلاه دور التدقيق الماليفي إدارةالمخاطرالمالية في البنوك التجارية، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

➢ **اختبار الفرضية الرئيسية:**

والتي تنص على:

- H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)للتدقيق المالي في إدارةالمخاطر المالية في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.
- H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)للتدقيق المالي في إدارةالمخاطر المالية في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا وجود أثر للتدقيق المالي في إدارةالمخاطر المالية في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين، حيث بلغ معامل الارتباط (r=0.425)، ويؤكد هذا قيمة F المحسوبة التي تساوي 1.379 وهذا يدل على وجود ارتباط طردي ضعيف حيث كانت قيمة ألفا(α=0.000) وهي أقل من 5%.

من تحليل النتيجة أعلاه، فإننا نرفض الفرضية الصفرية(H0) التي تنص على أنه: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)للتدقيق المالي في إدارةالمخاطر المالية في البنوك التجاريةمن وجهة نظر المستجوبين"، ونقبل الفرضية البديلة (H1) التي تنص على " **وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند**

مستوى معنوية (α≤0,05)للتدقيق المالي في إدارةالمخاطر المالية في البنوك التجاريةمن وجهة نظر المستجوبين"

- **اختبار الفرضيات الفرعية:**

- **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:**

- **H0:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0,05)لبعد قبولالمهمةوتخطيطعمليةالتدقيق في إدارة المخاطرالمالية في البنوك التجاريةمن وجهة نظر المستجوبين.
- **H1:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0,05)لبعد قبولالمهمةوتخطيطعمليةالتدقيق في إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا وجود أثر لبعد قبولالمهمةوتخطيطعمليةالتدقيق في إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية، حيث بلغ معامل الارتباط (r=0.270)، ويؤكد هذا قيمة F المحسوبة التي تساوي 2.207 وهذا يدل على وجود ارتباط طردي ضعيف حيث كانت قيمة ألفا(α=0.000) وهي أقل من 5%.

من تحليل النتيجة أعلاه، فإننا نقبل الفرضية البديلة(H1) التي تنص على أنه: " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0,05)لبعد قبولالمهمةوتخطيطعمليةالتدقيق في إدارة المخاطرالمالية في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين**".

- **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:**

- **H0:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0,05)لبعد تقييم نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطرالمالية في البنوك التجاريةمن وجهة نظر المستجوبين.
- **H1:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0,05)لبعد تقييم نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطرالمالية في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا وجود أثر لبعد تقييم نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية، حيث بلغ معامل الارتباط (r=0.510)، ويؤكد هذا قيمة F المحسوبة التي تساوي 0.003 وهذا يدل على وجود ارتباط طردي متوسط حيث كانت قيمة ألفا(α=0.007) وهي أقل من 5%.

من تحليل النتيجة أعلاه، فإننا نقبل الفرضية البديلة(H1) التي تنص على أنه: " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0,05)لبعد تقييم نظام الرقابة الداخليةفي إدارة المخاطرالمالية في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين**".

- **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:**

- H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)لبعد جمع أدلة الاثباتفي إدارة المخاطرالمالية في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.
- H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)لبعد جمع أدلة الاثباتفي إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا وجود أثر لبعد جمع أدلة الاثباتفي إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية، حيث بلغ معامل الارتباط (r=0.104)، ويؤكد هذا قيمة F المحسوبة التي تساوي 0.304 وهذا يدل على وجود ارتباط طردي ضعيف حيث كانت قيمة ألفا(α=0.000) وهي أقل من 5%.

من تحليل النتيجة أعلاه، فإننا نقبل الفرضية البديلة(H1) التي تنص على أنه: " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)لبعد جمع أدلة الاثباتفي إدارة المخاطرالمالية في البنوك التجارية من وجهة نظر المستجوبين**".

- **اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:**

- H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)لبعد إعداد التقاريرفي إدارة المخاطرالمالية في البنوك التجاريةمن وجهة نظر المستجوبين.
- H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)لبعد إعداد التقاريرفي إدارة المخاطرالمالية في البنوك التجاريةمن وجهة نظر المستجوبين.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا وجود أثر لبعد إعداد التقاريرفي إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية، حيث بلغ معامل الارتباط (r=0.147)، ويؤكد هذا قيمة F المحسوبة التي تساوي 0.620 وهذا يدل على وجود ارتباط طردي ضعيف حيث كانت قيمة ألفا(α=0.000) وهي أقل من 5%.

من تحليل النتيجة أعلاه، فإننا نقبل الفرضية البديلة(H1) التي تنص على أنه: " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)لبعد إعداد التقاريرفي إدارة المخاطرالمالية في البنوك التجاريةمن وجهة نظر المستجوبين**".

نتائج الدراسة والاقتراحات

❖ نتائج الدراسة:

-تعتبر وظيفة التدقيق المالي وظيفة هامة تساهم في إدارة المخاطر المصرفية من خلال تفعيل نظام الرقابة الذي يحدد ويقلص من درجة الخطورة المحتملة .

- يساهم نشاط التدقيق المالي فغي تقويم وتحيين إدارة المخاطر .

-تعتبر الكفاءة المهنية والعلمية للمدقق عنصرا هاما في أداء مهامه بشكل مناسب والتي تتمثل في المعرفة والخبرة و التاهيل العلمي.

❖ الإقتراحات:

-ضرورة وجود قسم خاص بعملية التدقيق المالي لدى الوكالات

- بذل المزيد من الاهتمام بوظيفة التدقيق المالي وتفعيل ادارتها بشكل مستمر.

-العمل على تطوير أساليب تقييم الأداء ومتابعة التطورات التي تطرأ على معايير التدقيق الدولي ومدى ملائمتها لعمل المدققين الماليين.

خاتمة

خاتمة:

تنشط المؤسسات المالية والبنكية في بيئة متقلبة تتميز بتغيرات سريعة وهو ما زاد من درجة الغموض وعدم التأكد، مما جعل المؤسسة تواجه أخطار متعددة ومتنوعة قد تكون سببا في فشلها أو إفلاسها، وقد تؤثر سلبا على استمراريتها ولهذا فإن المؤسسة المعرف سلوكها وأخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه التحديات من خلال المطالبة بدراسة مختلف الظواهر والتغيرات المحيطة. البحث عن أفضل الطرق التي توصلها إلى بر الأمان.

وفي ظل هذه الظروف سعينا من خلال دراستنا هذه إلى الإحاطة بمدخل من المداخل الإدارية الحديثة والمتمثل في **"إدارة المخاطر"** إحداث مساهمة فعالة في تطبيق إدارة **المخاطر** والتركيز على آلية من آليات تطبيقها وهي **التدقيق المالي** والتي بإمكان المخاطر، لما لها من تأثير مباشر على السير الحسن لأنظمة الرقابة الداخلية المطبقة، فهي أداة تعمل على إدارة المعلومات الدقيقة والمستمرة لاتخاذ القرارات ومساعدتها في فحص وتقييم سلامة ومتانة نظام إدارة المخاطر ولدراسةهذا المجال قمنا بفحص وتقييم سلامة ومتانة نظام إدارة المخاطر. هذه تحت عنوان " **دور التدقيق المالي في إدارة المخاطر المالية في في البنوك التجارية"** والتي حاولت الإجابة عن فرضيات الأساسية للبحث.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1-أحمد حلمَي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

2-أسامة عزمي شقيري نوري موسى إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار حامد، الأردن، 2007.

3-إيمان شواهدة، مذكرة إدارة المخاطر المالية فى البنوك التجارية وفق مقررات بازل، جامعة ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016-2017.

4-حازم هاشم الآلوسي، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق، الجزء الأول، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة للنشر، ليبيا،2002.

5-حسن أحمد دحدوح، حسين يوسق القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة، الإطار النظري والإجراءات العملية، دار الثقافة للنشر، الطبعة 2، عمان-الأردن، 2012.

6-خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل، عمان-الأردن، 2012.

7-رأفت سلامة وآخرون، علم تدقيق الحسابات النظري، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

8-رزق الشحنة، تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.

9-زهرة عاطف سواد،مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،2009.

10- سامي محمد الوقار، لؤي محمد وديان، تدقيق الحسابات، مكتبة المجتمع الغربي، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2010.

11- سمير عبد الحميد رضوان، حسن المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الأردن.

12- الشيشيني حاتم محمد، أساسيات المراجعة مدخل معاصر، المكتبة المعاصرة، الأردن، 2007.

13- عاطف عبد المنعم، وآخرون، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، دون ط، الاسكندرية - مصر، 2008.

14- عبد الفتاح عبد الصحن، كامل سمير، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الثانية، مصر، 2001.

15- عبد الكريم قندوز وآخرون، إدارة المخاطر، المشتقات المالية الهندسة المالية، دار الورق للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

16- علي عبد القادر الذنيبات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة 5، الأردن، 2015.

17- غسان فلاح الطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، الطبعة الأولى، دار المسيرة، للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

18- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار الميسرة، الطبعة 2، الأردن، 2009.

19- فرج خير الله، إدارة المخاطر المالية، دار أمجد للنشر والتوزيع، د. ط، عمان-الأردن، 2014.

20- محمد التهامي طواهر، مسعود صدّيقي، المراجعة وتدقيق الحسابات-الإطار النظري والممارسة التطبيقية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

21- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، المراجعة والتدقيق الشرعي، دار وائل للنشر والتوزيع، مصر، 2018.

22- محمد بوتّين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرّية إلى التطبيق،ديوان المطبوعات الجامعّية، الجزائر، 2003.

23- محمد سمير الصبيان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2002.

24- محمد عادل ناولو، إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار سورية الفتاة، حلب-الجميلية، 2022.

25- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، الأردن، 2006.

26- نوبلي نجلاء، العمري أصيلة، دور أدلة الإثبات في تحسين جودة عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الجزائرية، خالد أمّين عبد الله، علم تدقيق الحسابات -ناحية نظرية-، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان،2004.

27- هادي التميمي، مدخل على التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 2، عمان-الأردن، 2006.

28- ولّيم توماس، أمرسون هناي، ترجمة أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، جامعة الملك سعود، الرياض السعودية ،1997.

29- يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الوراق للنشر والتوزيع، الاردن،2007.

ثانيا: المجلات العلمية

1-مجلة المنهل الاقتصادي، العدد 2، الجزائر، 2012.

2-نوبلي نجلاء، العمري أصيلة، دور أدلة الإثبات في تحسين جودة عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الجزائرية، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد 2، الجزائر، 2012.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1- عمر شريقي، التنظيم المهني للمراجعة دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2012/2013.

2- نوى شرف الدين، دور التدقيق البنكي في دعم التزام البنوك التجارية بالإجراءات الحمائية للقطاع البنكي الجزائري بالمقارنة باتفاقية بازل البنكية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد بنكي، جامعة أدرار، الجزائر، 2019/2020.

3- خروبي وهيبة، دور الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في تفعيل أداء البنوك التجارية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك جامعة البليدة، ط 2، 2016/2017.

4- سعاد ركّيمة، مذكرة ماستر مدى قدرة مراجع الحسابات على اكتشاف الأخطاء والغش فِي القوائم المالّة باستخدام مؤشرات التحلّيل المالي، جامعة جّيجل، 2013-2014.

5- فتيحة أميرة، دور المراجعة الجبائية في تحقيق الأمن الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017/2018.

6- مراد بودياب، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية-دراسة عينة من الخبراء المحاسبيي ومحافظي الحسابات، جامعة جيجل،2014-2015.

7- مرغاد أمال، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

8- نور اليقين شالة، وفاء جاب الله، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية، مذكرة ماستر، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، 2012-2013.

9- بن علي حليمة، بشرى بلخير، دور التدقيق الداخلي في تحسين وتفصيل إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة المصرفية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار- الجزائر، 2017- 2018.

المواقع الإلكترونية:

قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية توصيات اللجنة العربية للرقابة المصرفية أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (صندوق النقد العربي)، الإمارات العربية المتحدة، 2003 www.amf.org.ae/ar/publications/awraq-bhthyt/qdaya wmwady-fy-alrqabt-almsrfyt-twsyat-alljnt-alrbyt-llrqabt-almsrfyt تم التصفح بتاريخ 30 مارس 2024.

الملاحق

الملحق رقم 01:استبيان

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

استمارة الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة لسيادتكم وبعد:

إن هذه الاستمارة موجهة إلى المدققين والمحاسبين والمسيرين الماليين في مؤسستكم وذلك في إطار إعداد مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي تحت عنوان دور التدقيقالمالي في إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية دراسة عينة من بنوك ولاية ميلة.

ولذا نطلب منكم إعطائنا صورة حقيقية على موضوعنا هذا ونرجو منكم الإجابة عليها، ولكم منا الشكر الجزيل.

الطلبة:عيواز فطيمة، رمان علي.

المحور الأول: البيانات الشخصية

ضع عالمة (x) في الخانة التي تعبر عن موقفك.

1-الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2-العمر:

أقلمن36 سنة ☐ من 36 الى 45 سنة ☐

من 45 سنة الى 55 سنة ☐ أكثر 55 سنة ☐

3-الوظيفة الحالية:

مدققداخلي ☐ محاسبمعتمدمحافظ ☐ ات خبير مح ☐ ☐

4-الخبرة المهنية:

أقلمن 5 سنوات ☐ من6 إلى10 سنواتمن 10 الى ☐ سنة ☐

من 20 إلى30 سنة ☐ أكثر من 30 سنة ☐

5-المستوى العلمي:

ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجيستر ☐ دكتوراه ☐ شهادة مهنية ☐

6-التخصص العلمي:

علوم مالية ☐ محاسبةعلوم ☐ أخر ☐ ☐

7-الاسم التجاري للبنك:

BDL ☐ BNAPARIBAS ☐ ☐ ☐ ☐

محاور الاستبيان:المحور الثاني: الاطار النظري للمراجعة المالية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
أولا: قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة						
01	يقوم المراجع المالي بالتعرف على نطاق عملية المراجعة .					
02	يقوم المراجع المالي بتخصيص مساعدين والإشراف عليهم كي ينجزو مهامهم في الوقت المناسب.					
03	يقوم المراجع المالي بفحص النظام المحاسبي والاطلاع على نتائج أعمال الأعمال السابقة.					
04	يقوم المراجع المالي بزيارات ميدانية لمختلف فروع وأقسام الشركة.					
05	يطلع المراجع المالي على الوثائق الخارجية للشركة .					
ثانيا: تقييم نظام الرقابة الداخلية						
01	يقوم المراجع المالي بفهم مقومات نظام الرقابة الداخلية .					

02	يقوم المراجع المالي بتحديد مخاطر الرقابة .					
03	يقوم المراجع المالي باختبارات الالتزام.					
04	المراجع المالي يستخدم أسلوب القائمة التذكيرية .					
05	المراجع المالي يستخدم طريقة المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية					
06	المراجع المالي يستخدم أسلوب فحص النظام المحاسبي .					
07	المراجع المالي يستخدم قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية .					
ثالثا: جمع أدلة الإثبات						
01	يقوم المراجع المالي بجمع الأدلة من خارج الشركة للحكم على صحة أرصدة البيانات .					
02	يلجأ المراجع المالي الى طلب استفسارات من أطراف أخرى .					
03	يستند المراجع المالي على دقة نظام الرقابة الداخلية كدليل للإثبات.					
04	يقوم المراجع المالي بالجرد الفعلي والمعاينة.					
05	يقوم المراجع المالي بالتحقق من مطابقة قيود الإقفال للسنة السابقة مع القيود الافتتاحية للسنة الحالية .					
06	يقوم المراجع المالي بالمراجعة المستندية .					
07	يقوم المراجع المالي بالمراجعة الحسابية.					
رابعا: إعداد التقارير						
01	تقرير المراجع المالي يتضمن ما اذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفق المبادئ المحاسبية .					
02	يحتوي تقرير المراجع المالي على ملحقات كافية وكامل لاعلام المستخدم .					

03	يحتوي تقرير المراجع المالي على ملحقات كافية وكاملة لإعلام المستخدم.					
04	يحتوي تقرير المراجع المالي على رأي حول القوائم المالية كوحدة واحدة .					
05	تتضمن تقارير المراجع المالي شهادات حول مدى استمرارية الشركة في تطبيق مبادئ المحاسبة.					
خامسا :عوامل متعلقة بإدارة المخاطر المالية في البنوك						
01	البيئة التي تعمل فيها المؤسسة تشكل مصدر للخطر .					
02	مؤسستكم تأخذ دراسة مخاطر بعين الاعتبار قي عملية صياغة الإستراتيجية .					
03	تعطي مؤسستكم أهمية لأدوات التحليل الاستراتيجي باعتبارها تعمل على اكتشاف الفرص والتهديدات المحيطة بالمؤسسة .					
04	مؤسستكم بإمكانها التنبؤ وتوقع إشارات الخطر					
05	تستخدم مؤسستكم طرق كمية إحصائية في اكتشاف المخاطر قبل وقوعها .					
06	تتبنى المؤسسة خطة فعالة في التعامل مع جميع المخاطر .					
07	هل ترون أنكم تلقيتم مايكفي من التدريب والتكوين للتعامل مع أي خطر .					
08	تستخدم المؤسسة طرق تكنولوجية في التعامل مع المخاطر التي تواجهها .					
09	يعتقد العمال أنهم يواجهون عراقيل حين التعامل مع بعض المخاطر .					

الملحق رقم 02: قائمة الأساتذة المحكمين

الاسم واللقب	المؤسسة الجامعية
د. هولي فرحات	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف
د. هولي رشيد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف
د. فارس ركيمة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف

الملحق رقم 03: نتائج مخرجات SPSS

تكرار ونسبة:

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	15	50,0	50,0	50,0
	أنثى	15	50,0	50,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

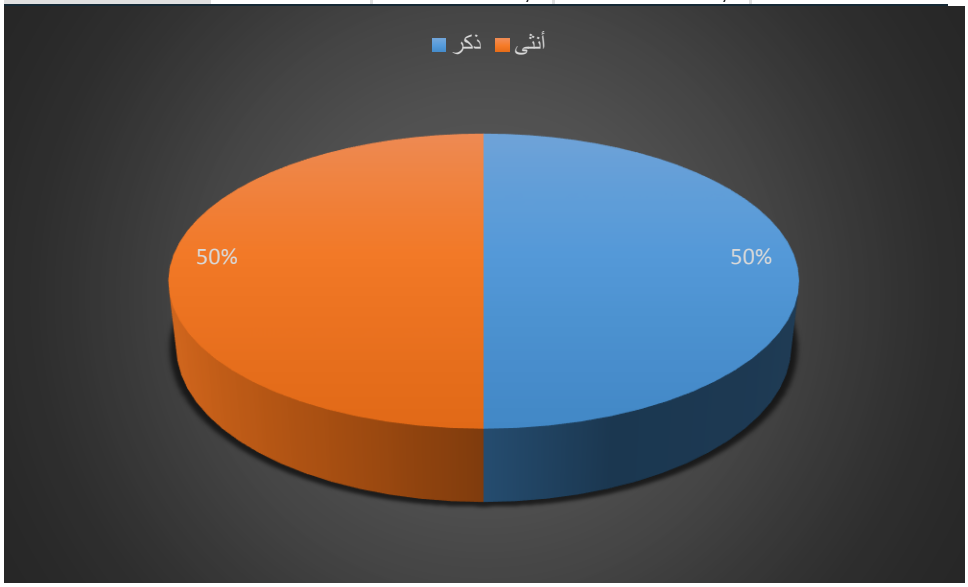

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 36 أقلمن	6	20,0	20,0	20,0
	سنة 45 و 36 بين	16	53,3	53,3	73,3
	سنة 55 سنةالى 45	6	20,0	20,0	93,3
	سنة 55 أكثر	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

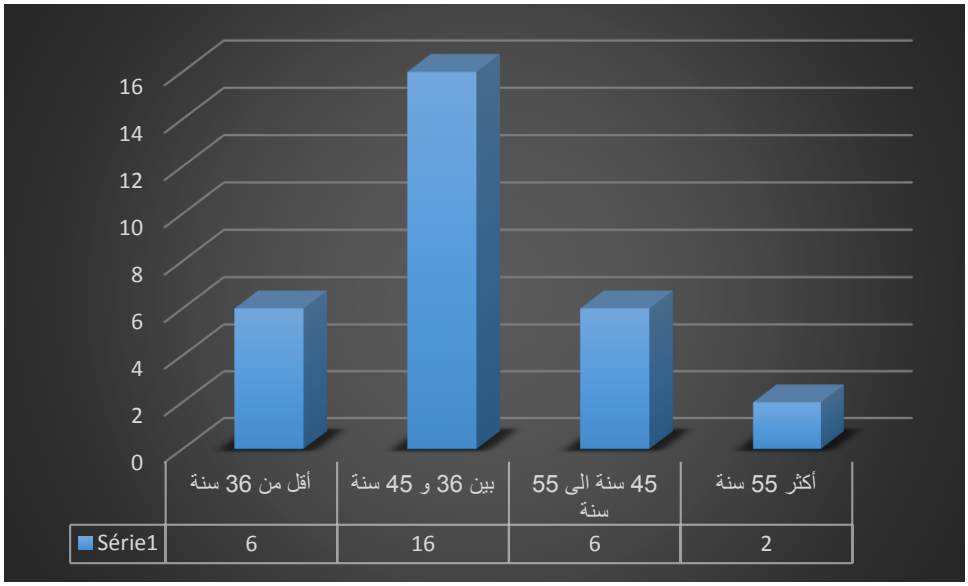

الوظيفةالحالية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدققداخلي	5	16,7	16,7	16,7
	محاسبمعتمد	7	23,3	23,3	40,0
	محافظحسابات	7	23,3	23,3	63,3
	خبيرمحاسبي	11	36,7	36,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

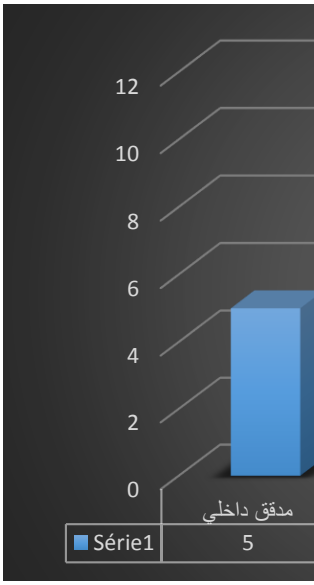

خبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 اقلمن	4	13,3	13,3	13,3
	سنوات 10 سنواتالى 6 من	8	26,7	26,7	40,0
	سنة 20 الى 10 من	12	40,0	40,0	80,0
	سنة 30 الى 20 من	6	20,0	20,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

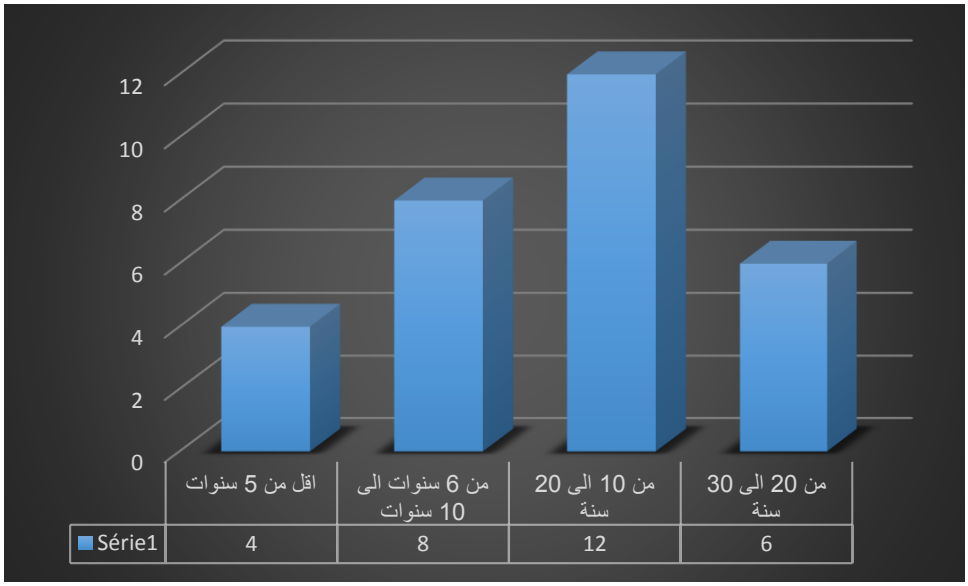

مستوى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	4	13,3	13,3	13,3
	ماستر	6	20,0	20,0	33,3
	ماجيستر	11	36,7	36,7	70,0
	دكتوراه	9	30,0	30,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

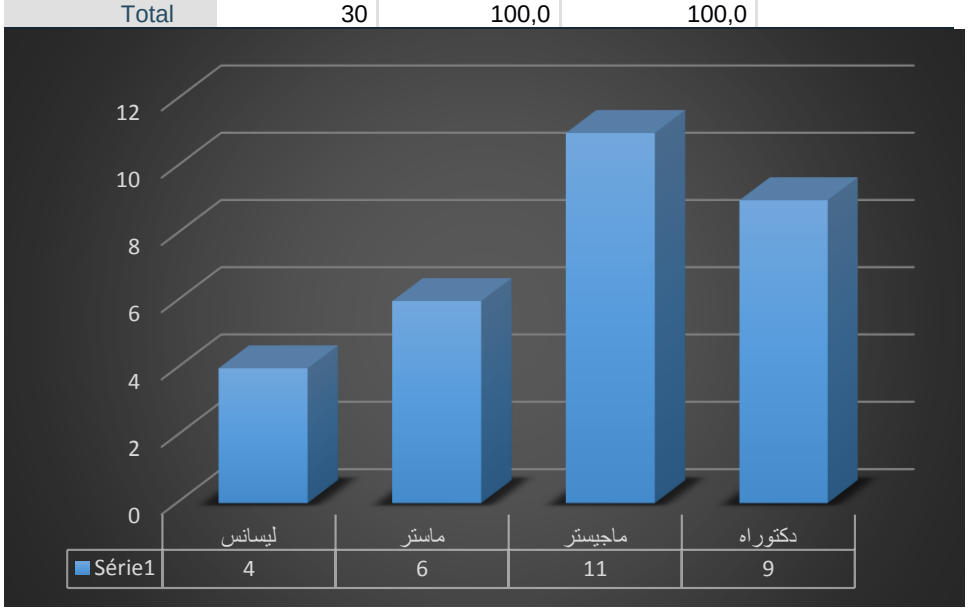

تخصص

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	علوممالية	1	3,3	3,3	3,3
	محاسبة	9	30,0	30,0	33,3

	علومقانونية	7	23,3	23,3	56,7
	أخرى	13	43,3	43,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

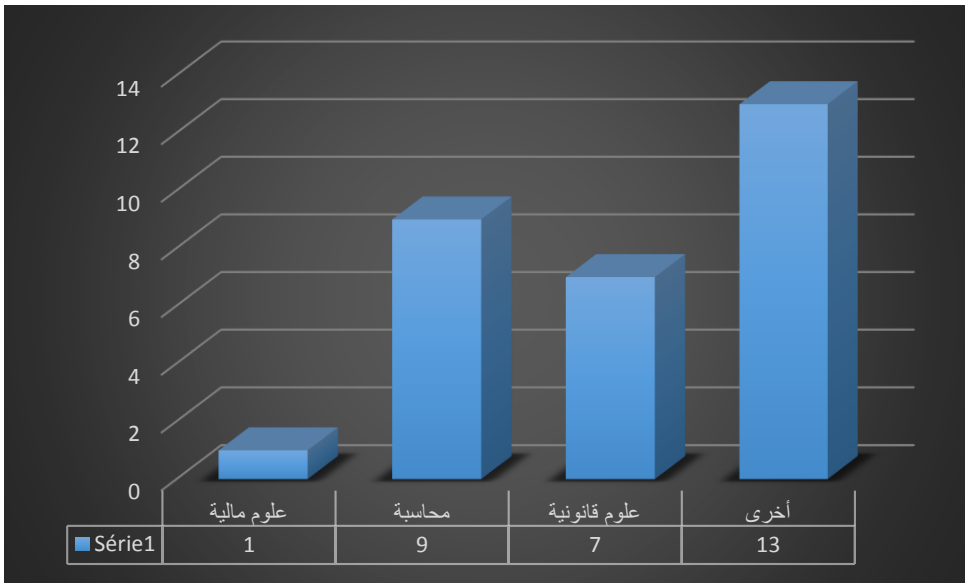

الاسمالتجاريللبنك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	BADR	1	3,3	3,3	3,3
	BNA	3	10,0	10,0	13,3
	BEA	7	23,3	23,3	36,7
	CPA	11	36,7	36,7	73,3
	BDL	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

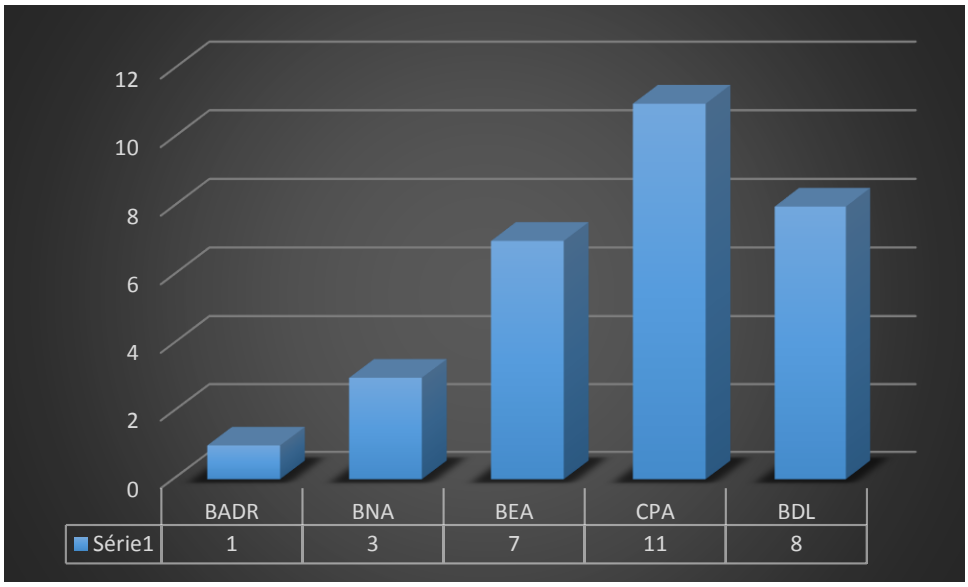

. يقومالمراجعالماليبالتعرفعلىنطاقعمليةالمراجعة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	2	6,7	6,7	6,7
	غيرموافق	6	20,0	20,0	26,7
	محايد	8	26,7	26,7	53,3
	موافق	12	40,0	40,0	93,3
	موافقبشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

.يقومالمراجعالماليبتخصيصمساعدينوالإشرافعليهمكيينجزومهامهمفيالوقتالمناسب

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافق	6	20,0	20,0	20,0
	محايد	9	30,0	30,0	50,0
	موافق	9	30,0	30,0	80,0
	موافقبشدة	6	20,0	20,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

.يقومالمراجعالماليبفحصالنظامالمحاسبيوالإطلاععلىنتائجأعمالالأعمالالسابقة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	2	6,7	6,7	6,7
	غيرموافق	3	10,0	10,0	16,7
	محايد	10	33,3	33,3	50,0
	موافق	9	30,0	30,0	80,0
	موافقبشدة	6	20,0	20,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

.يقومالمراجعالماليبزياراتميدانيةلمختلففروعوأقساماالشركة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	5	16,7	16,7	16,7
	غيرموافق	4	13,3	13,3	30,0
	محايد	6	20,0	20,0	50,0
	موافق	14	46,7	46,7	96,7
	موافقبشدة	1	3,3	3,3	100,0

	Total	30	100,0	100,0	

. يطلعالمراجعالماليعلىالوثائقالخارجيةللشركة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	2	6,7	6,7	6,7
	غيرموافق	1	3,3	3,3	10,0
	محايد	7	23,3	23,3	33,3
	موافق	17	56,7	56,7	90,0
	موافقبشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

. يقومالمراجعالماليبفهمومقوماتنظامالرقابةالداخلية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غيرموافق	5	16,7	16,7	26,7
	محايد	6	20,0	20,0	46,7
	موافق	11	36,7	36,7	83,3
	موافقبشدة	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

. يقومالمراجعالماليبتحديدمخاطرالرقابة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	4	13,3	13,3	13,3
	غيرموافق	3	10,0	10,0	23,3
	محايد	6	20,0	20,0	43,3
	موافق	11	36,7	36,7	80,0
	موافقبشدة	6	20,0	20,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

. يقومالمراجعالماليباختباراتالالتزام

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غيرموافق	7	23,3	23,3	33,3
	محايد	9	30,0	30,0	63,3
	موافق	3	10,0	10,0	73,3

	موافقبشدة	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المراجعالماليستخدمأسلوبالقائمةالتذكيرية .

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	2	6,7	6,7	6,7
	غيرموافق	4	13,3	13,3	20,0
	محايد	6	20,0	20,0	40,0
	موافق	11	36,7	36,7	76,7
	موافقبشدة	7	23,3	23,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المراجعالماليستخدمطريقةالمذكرةالوصفيةفيتقييمنظامالرقابةالداخلية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	2	6,7	6,7	6,7
	غيرموافق	8	26,7	26,7	33,3
	محايد	3	10,0	10,0	43,3
	موافق	12	40,0	40,0	83,3
	موافقبشدة	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المراجعالماليستخدمأسلوبفحصالنظامالمحاسبي .

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غيرموافق	3	10,0	10,0	20,0
	محايد	8	26,7	26,7	46,7
	موافق	9	30,0	30,0	76,7
	موافقبشدة	7	23,3	23,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المراجعالماليستخدمقائمةالاستبيانفيتقييمنظامالرقابةالداخلية .

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	2	6,7	6,7	6,7
	غيرموافق	4	13,3	13,3	20,0
	محايد	8	26,7	26,7	46,7

	موافق	9	30,0	30,0	76,7
	موافقبشدة	7	23,3	23,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

. يقومالمراجعالماليبجمعالأدلةمنخارجالشركةللحكمعلىصحةأرصدةالبيانات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	2	6,7	6,7	6,7
	غيرموافق	2	6,7	6,7	13,3
	محايد	7	23,3	23,3	36,7
	موافق	12	40,0	40,0	76,7
	موافقبشدة	7	23,3	23,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

. يلجأالمراجعالماليالطلباستفساراتمنأطرافأخرى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غيرموافق	3	10,0	10,0	20,0
	محايد	8	26,7	26,7	46,7
	موافق	12	40,0	40,0	86,7
	موافقبشدة	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

. يستندالمراجعالماليعلىدقةنظامالرقابةالداخليةكدليللإثبات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	1	3,3	3,3	3,3
	غيرموافق	7	23,3	23,3	26,7
	محايد	8	26,7	26,7	53,3
	موافق	9	30,0	30,0	83,3
	موافقبشدة	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

.يقومالمراجعالماليبالجردالفعليوالمعاينة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	1	3,3	3,3	3,3
	غيرموافق	3	10,0	10,0	13,3

	محايد	12	40,0	40,0	53,3
	موافق	13	43,3	43,3	96,7
	موافقبشدة	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

. يقومالمراجعالماليبالتحققمنمطابقةقيودالإقفاللسنةالسابقةمعالقيودالافتتاحيةللسنةالحالية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافق	4	13,3	13,3	13,3
	محايد	10	33,3	33,3	46,7
	موافق	15	50,0	50,0	96,7
	موافقبشدة	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

. يقومالمراجعالماليبالمراجعةالمستندية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	3	10,0	10,0	10,0
	محايد	9	30,0	30,0	40,0
	موافق	14	46,7	46,7	86,7
	موافقبشدة	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

. يقومالمراجعالماليبالمراجعةالحسابية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غيرموافق	5	16,7	16,7	26,7
	محايد	9	30,0	30,0	56,7
	موافق	7	23,3	23,3	80,0
	موافقبشدة	6	20,0	20,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

. تقرير المراجع المالي يتضمن ما اذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفق المبادئ المحاسبية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	3	10,0	10,0	13,3
	محايد	7	23,3	23,3	36,7
	موافق	11	36,7	36,7	73,3
	موافق بشدة	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

. يحتوي تقرير المراجع المالي على ملحقات كافية وكاملة للاعلام المستخدم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غير موافق	7	23,3	23,3	33,3
	محايد	8	26,7	26,7	60,0
	موافق	8	26,7	26,7	86,7
	موافق بشدة	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

. يحتوي تقرير المراجع المالي على ملحقات كافية وكاملة لإعلام المستخدم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	13,3	13,3	13,3
	محايد	4	13,3	13,3	26,7
	موافق	14	46,7	46,7	73,3
	موافق بشدة	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

. يحتوي تقرير المراجع المالي على رأي حول القوائم المالية كوحدة واحدة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	16,7	16,7	16,7
	غير موافق	3	10,0	10,0	26,7
	محايد	10	33,3	33,3	60,0
	موافق	10	33,3	33,3	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

تتضمنتقاريرالمراجعالماليشهاداتحولمدىاستمراريةالشركةفيتطبيقمبادئالمحاسبة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	1	3,3	3,3	3,3
	غيرموافق	2	6,7	6,7	10,0
	محايد	5	16,7	16,7	26,7
	موافق	12	40,0	40,0	66,7
	موافقبشدة	10	33,3	33,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

البيئةالتيتعملفيهاالمؤسسةتشكلمصدرللخطر .

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غيرموافق	2	6,7	6,7	16,7
	محايد	7	23,3	23,3	40,0
	موافق	15	50,0	50,0	90,0
	موافقبشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

مؤسستكمتأخذدراسةمخاطربعينالاعتبارفيعمليةصياغةالإستراتيجية .

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	1	3,3	3,3	3,3
	غيرموافق	2	6,7	6,7	10,0
	محايد	10	33,3	33,3	43,3
	موافق	12	40,0	40,0	83,3
	موافقبشدة	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

تعطيمؤسستكمأهميةلأدواتالتحليلالاستراتيجيباعتبارهاتعملعلىاكتشافالفرصوالتهديداتالمحيطةبالمؤسسة .

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غيرموافق	9	30,0	30,0	40,0
	محايد	5	16,7	16,7	56,7
	موافق	9	30,0	30,0	86,7
	موافقبشدة	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

مؤسستكمبإمكانهاالتنبؤوتوقعإشاراتالخطر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	1	3,3	3,3	3,3
	غيرموافق	2	6,7	6,7	10,0
	محايد	6	20,0	20,0	30,0
	موافق	12	40,0	40,0	70,0
	موافقبشدة	9	30,0	30,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

. تستخدممؤسستكمطرقكميةإحصائيةفياكتشافالمخاطرقبلوقوعها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	2	6,7	6,7	6,7
	غيرموافق	5	16,7	16,7	23,3
	محايد	5	16,7	16,7	40,0
	موافق	13	43,3	43,3	83,3
	موافقبشدة	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

. تتبنىالمؤسسةخطةفعالةفيالتعاملمعجميعالمخاطر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافقبشدة	1	3,3	3,3	3,3
	غيرموافق	2	6,7	6,7	10,0
	محايد	9	30,0	30,0	40,0
	موافق	10	33,3	33,3	73,3
	موافقبشدة	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

. هلترونأنكمتلقيتممايكفيمنالتدريبوالتكوينللتعاملمعأيخطر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافق	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	6	20,0	20,0	23,3
	موافق	15	50,0	50,0	73,3
	موافقبشدة	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

. تستخدمالمؤسسةطرقتكنولوجيةفيالتعاملمعالمخاطرالتيتواجهها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافق	2	6,7	6,7	6,7
	محايد	9	30,0	30,0	36,7
	موافق	16	53,3	53,3	90,0
	موافقبشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

. يعتقدالعمالأنهميواجهونعراقيلحينالتعاملمعبعضالمخاطر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غيرموافق	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	8	26,7	26,7	30,0
	موافق	10	33,3	33,3	63,3
	موافقبشدة	11	36,7	36,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المتوسط الحسابي وانحراف المعياري للعبارات والمحاور:

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
الاسمالتجاريللبنك	30	3,73	1,081
يقومالمراجعالماليبالتعرفعلىنطاقعمليةالمراجعة .	30	3,20	1,064
يقومالمراجعالماليبتخصيصمساعدينوالإشرافعليهمكيينجزومهامهمفيالوقتالمناسب.	30	3,50	1,042
يقومالمراجعالماليبفحصالنظامالمحاسبيوالإطلاععلىنتائجأعمالالأعمالالسابقة.	30	3,47	1,137
يقومالمراجعالماليبزيارةميدانيةلمختلففروعوأقساماالشركة.	30	3,07	1,202
يطلعالمراجعالماليعلىالوثائقالخارجيةللشركة .	30	3,60	,968
يقومالمراجعالماليبفهمومقوماتنظامالرقابةالداخلية .	30	3,33	1,241

يقومالمراجعالماليبتحديدمخاطر الرقابة .	30	3,40	1,303
يقومالمراجعالماليباختباراتالالتزام .	30	3,20	1,349
المراجعالماليبستخدمأسلوبالقائمةالتذكيرية .	30	3,57	1,194
المراجعالماليبستخدمطريقةالمذكرةالوصفيةفيتقييمنظامالرقابةالداخلية	30	3,33	1,241
المراجعالماليبستخدمأسلوبفحصالنظامالمحاسبي .	30	3,47	1,252
المراجعالماليبستخدمقائمةالاستبيانفيتقييمنظامالرقابةالداخلية .	30	3,50	1,196
يقومالمراجعالماليبجمعالأدلةمنخارجالشركةللحكمعلىصحةأرصدةالبيانات .	30	3,67	1,124
يلجأالمراجعالماليالىطلباستفساراتمنأطرافأخرى .	30	3,37	1,159
يستندالمراجعالماليعلىدقةنظامالرقابةالداخليكدليللاثبات .	30	3,33	1,124
يقومالمراجعالماليبالجردالفعليوالمعاينة.	30	3,33	,844
يقومالمراجعالماليبالتحققمنمطابقةقيودالإقفالللسنةالسابقةمعالقيودالافتتاحيةللسنةالحالية .	30	3,43	,774
يقومالمراجعالماليبالمراجعةالمستندية .	30	3,53	1,074
يقومالمراجعالماليبالمراجعةالحسابية .	30	3,27	1,258
تقريرالمراجعالماليتضمنماذاكانتالقوائمالماليةقدأعدتوفقالمبادئالمحاسبية .	30	3,73	1,081
يحتويتقريرالمراجعالماليعلىملحقاتكافيةوكافيللإعلامالمستخدم .	30	3,10	1,213
يحتويتقريرالمراجعالماليعلىملحقاتكافيةوكافيةللإعلامالمستخدم .	30	3,87	,973
يحتويتقريرالمراجعالماليعلىرأيحولالقوائمالماليةكوحدةواحدة .	30	3,03	1,189
تتضمنتقاريرالمراجعالماليشهاداتحولمدىاستمراريةالشركةفيتطبيقمبادئالمحاسبة.	30	3,93	1,048
البيئةالتيتعملفيهاالمؤسسةتشكلمصدرللخطر .	30	3,43	1,104
مؤسستكمنأخذدراسةمخاطربعينالاعتبارقيمليةصياغةالإستراتجية .	30	3,60	,968
تعطيمؤسستكمأهميةلأدواتالتحليلالإستراتيجيباعتبارهاتعملعلىاكتشافالفرصوالتهديداتالمحيطةبالمؤسسة .	30	3,07	1,258
مؤسستكمبإمكانهاالتنبؤوتوقعإشاراتالخطر	30	3,87	1,042

تستخدممؤسستكمطرقكميةإحصائيةفياكتشا فالمخاطرقبلوقوعها .	30	3,47	1,167
تتبنىالمؤسسةخطةفعالةفيالتعاملمعجميعالم خاطر .	30	3,73	1,048
هلترونأنكمتلقيتمماكيفيمنالتدريبوالتكوينللتع املمعأيخطر .	30	4,00	,788
تستخدمالمؤسسةطرقتكنولوجيةفيالتعاملمعا لمخاطرالتيتواجهها .	30	3,67	,758
يعتقدالعمالأنهميواجهونعراقيلحينالتعاملمعب عضالمخاطر .	30	4,03	,890
لمراجعة_عملية_وتخطيط_المهمة_قبول	30	3,3667	,56345
الداخلية_الرقابة_نظام_تقييم	30	3,4000	,47217
لاثبات_أدلة_جمع	30	3,4190	,42599
لتقارير_إعداد	30	3,5333	,59962
المخاطر_بإدارة_متعلقة_عوامل	30	3,6500	,60565
N valide (liste)	30		

الصدق والثبات:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,887	33

التوزيع الطبيعي:

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		_وتخطيط_المهمة_قبول لمراجعة_عملية	_الرقابة_نظام_تقييم الداخلية	_أدلة_جمع لاثبات	_إعداد لتقارير	متعلقة_عوامل _بإدارة_ المخاطر
N		30	30	30	30	30
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	3,3667	3,4000	3,4190	3,5333	3,6500
	Ecart type	,56345	,47217	,42599	,59962	,60565
Différences les plus extrêmes	Absolue	,143	,104	,142	,156	,152
	Positif	,143	,102	,127	,156	,116
	Négatif	-,103	-,104	-,142	-,122	-,152
Statistiques de test		,143	,104	,142	,156	,152
Sig. asymptotique (bilatérale)		,120[c]	,200[c,d]	,125[c]	,061[c]	,076[c]

a. La distribution du test est Normale.

b. Calculée à partir des données.

c. Correction de signification de Lilliefors.

d. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

ارتبط بين المحاور:

Corrélations

		_المهمة_قبول _عملية_وتخطيط لمراجعة	_الرقابة_نظام_تقييم الداخلية	_أدلة_جمع لاثبات	لتقارير_إعداد	متعلقة_عوامل _بإدارة_ المخاطر
المخاطر_بإدارة_متعلقة_عوامل	Corrélation de Pearson	,570	,610	,504	,547	1
	Sig. (bilatérale)	,001	,002	,000	,000	
	N	30	30	30	30	30

حساب T و F الانحدار البسيط"

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	_وتخطيط_المهمة_قبول لمراجعة_عملية[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المخاطر_بإدارة_متعلقة_عوامل

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,270[a]	,073	,040	,59342

a. Prédicteurs : (Constante), لمراجعة_عملية_وتخطيط_المهمة_قبول

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,777	1	,777	2,207	,000

	Résidu	9,860	28	,352		
	Total	10,638	29			

a. Variable dépendante : المخاطر_بإدارة_متعلقة_عوامل

b. Prédicteurs : (Constante), لمراجعة_عملية_وتخطيط_المهمة_قبول

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	4,628	,667		6,936	,000
	لمراجعة_عملية_وتخطيط_المهمة_قبول	-,291	,196	-,270	-1,486	,009

a. Variable dépendante : المخاطر_بإدارة_متعلقة_عوامل

1	_الرقابة_نظام_تقييم الداخلية[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المخاطر_بإدارة_متعلقة_عوامل

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,510[a]	,250	-,036	,61634

a. Prédicteurs : (Constante), الداخلية_الرقابة_نظام_تقييم

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,001	1	,001	,003	,007[b]
	Résidu	10,636	28	,380		
	Total	10,638	29			

a. Variable dépendante : المخاطر_بإدارة_متعلقة_عوامل

b. Prédicteurs : (Constante), الداخلية_الرقابة_نظام_تقييم

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés B	Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	3,695	,832		4,442	,000
	الداخلية_الرقابة_نظام_تقييم	-,013	,242	-,010	-,055	,007

a. Variable dépendante : المخاطر_بإدارة_متعلقة_عوامل

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	لاثباث_أدلة_جمع[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المخاطر_بإدارة_متعلقة_عوامل

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,104[a]	,011	-,025	,61305

a. Prédicteurs : (Constante), لاثباث_أدلة_جمع

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,114	1	,114	,304	,000
	Résidu	10,523	28	,376		
	Total	10,638	29			

a. Variable dépendante : المخاطر_بإدارة_متعلقة_عوامل

b. Prédicteurs : (Constante), لاثباث_أدلة_جمع

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés B	Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	3,146	,921		3,418	,002
	لاثباث_أدلة_جمع	,147	,267	,104	,551	,006

a. Variable dépendante : المخاطر_بإدارة_متعلقة_عوامل

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	لتقارير_إعداد[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المخاطر_بإدارة_متعلقة_عوامل

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,147[a]	,022	-,013	,60966

a. Prédicteurs : (Constante), لتقارير_إعداد

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,230	1	,230	,620	,000
	Résidu	10,407	28	,372		
	Total	10,638	29			

a. Variable dépendante : المخاطر_بإدارة_متعلقة_عوامل

b. Prédicteurs : (Constante), لتقارير_إعداد

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	4,175	,676		6,173	,000
	لتقارير_إعداد	,149	,189	,147	,787	,008

a. Variable dépendante : المخاطر_بإدارة_متعلقة_عوامل

```
REGRESSION
```

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode

1	,لاثباث_أدلة_جمع ,لتقارير_إعداد ,الرقابة_نظام_تقييم_ الداخلية, وتخطيط_المهمة_قبول_ لمراجعة_عملية[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المخاطر_بإدارة_متعلقة_عوامل

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,425[a]	,181	,050	,59041

a. Prédicteurs : (Constante), ,الداخلية_الرقابة_نظام_تقييم ,لتقارير_إعداد ,لاثباث_أدلة_جمع ,لمراجعة_عملية_وتخطيط_المهمة_قبول

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1,923	4	,481	1,379	,000
	Résidu	8,715	25	,349		
	Total	10,638	29			

a. Variable dépendante : المخاطر_بإدارة_متعلقة_عوامل

b. Prédicteurs : (Constante), لمراجعة_عملية_وتخطيط_المهمة_قبول ,الداخلية_الرقابة_نظام_تقييم ,لتقارير_إعداد ,لاثباث_أدلة_جمع

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	5,131	1,641		3,127	,004
	لتقارير_إعداد	-,297	,195	-,294	1,524	,000
	لمراجعة_عملية_وتخطيط_المهمة_قبول	-,452	,214	-,421	2,112	,005
	الداخلية_الرقابة_نظام_تقييم	-,006	,238	-,005	,025	,000
	لاثباث_أدلة_جمع	,325	,275	,229	1,184	,008

a. Variable dépendante : المخاطر_بإدارة_متعلقة_عوامل